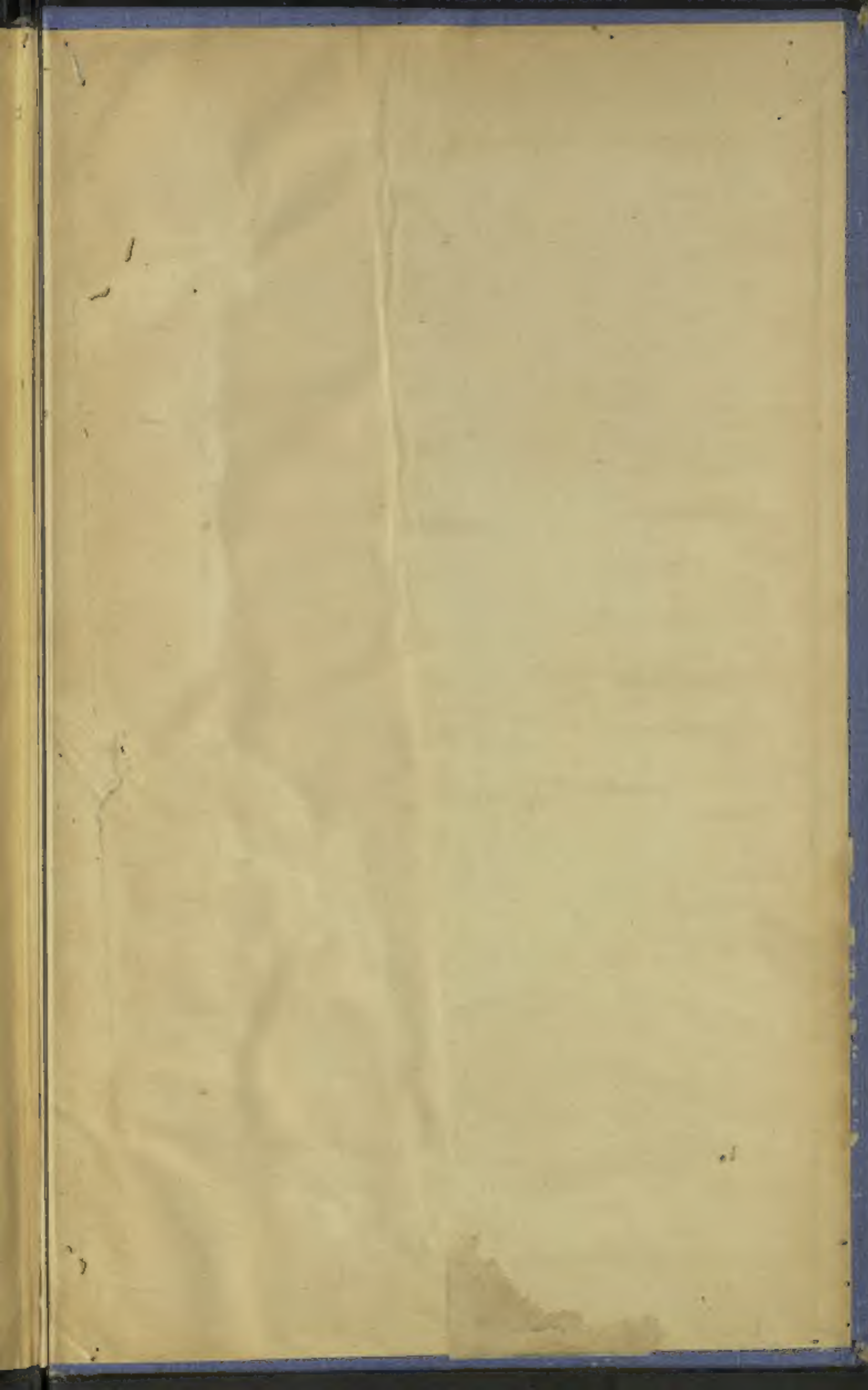


الوراق

مجموعة البيانات والإعلانات وغيرها

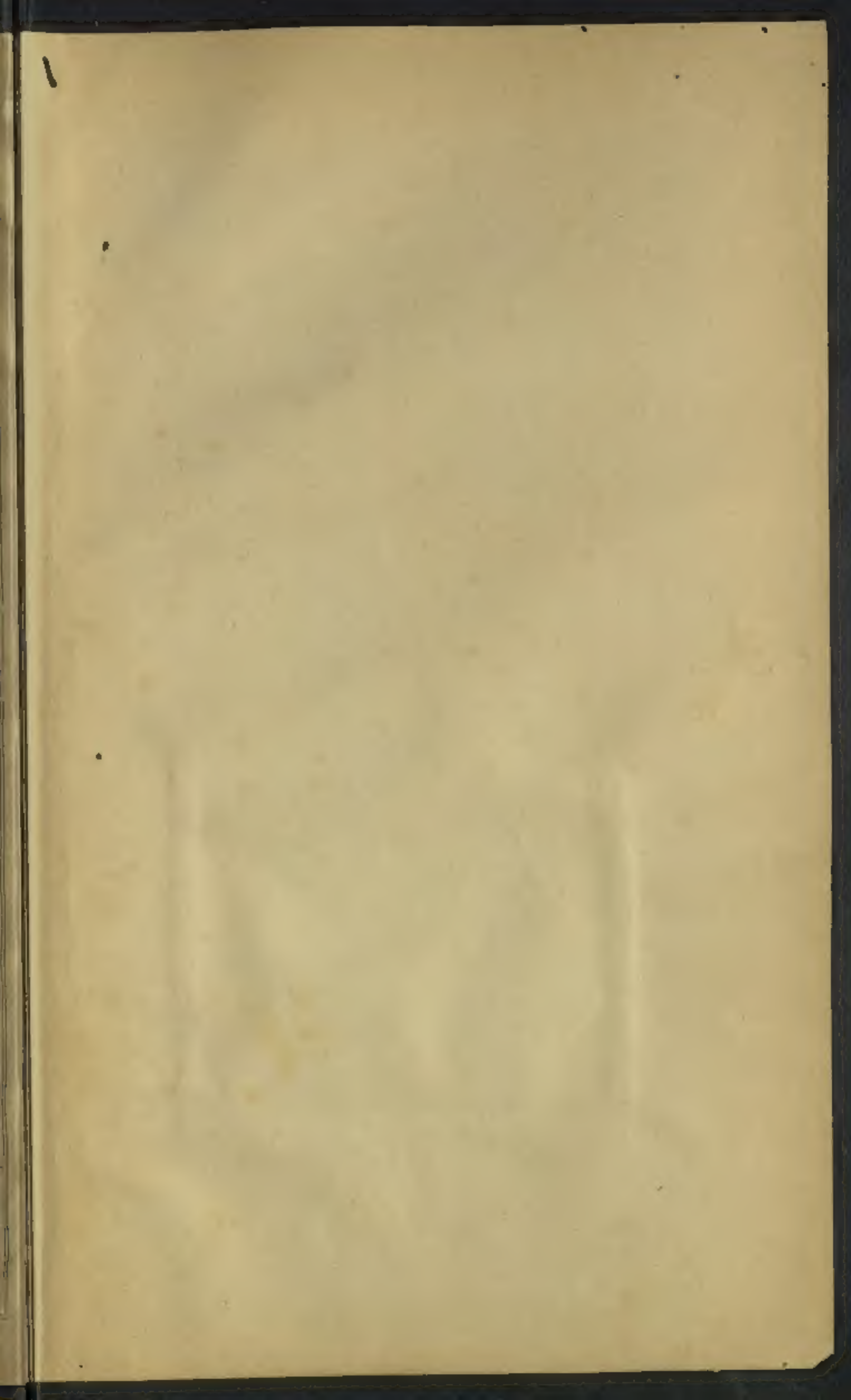


F  
349.567 : 165 mA

المعلق - قوانين وانظمة الخ.  
مجموعة لبيانات وللمستلزمات وغيرها

F  
349.567  
165 mA





العراق

مجلد عدد ١٠٠  
١٩٢٠

مجموعة

٢٦٤٥  
٥

## البيانات والاعلانات وغيرها

التي هي الآن نافذة والمتعلقة

بأهالي العراق وإدارتها الملكية

والمصدرة

من القائد العام أو بتفويض منه

من ١١ أيارج سنة ١٩١٢ إلى ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٢٠

ويستثنى من هذه المجموعة من بيانات العدلية والبريد والكدارك واعلاناتها ما ليس به فائدة عمومية

وأيضاً

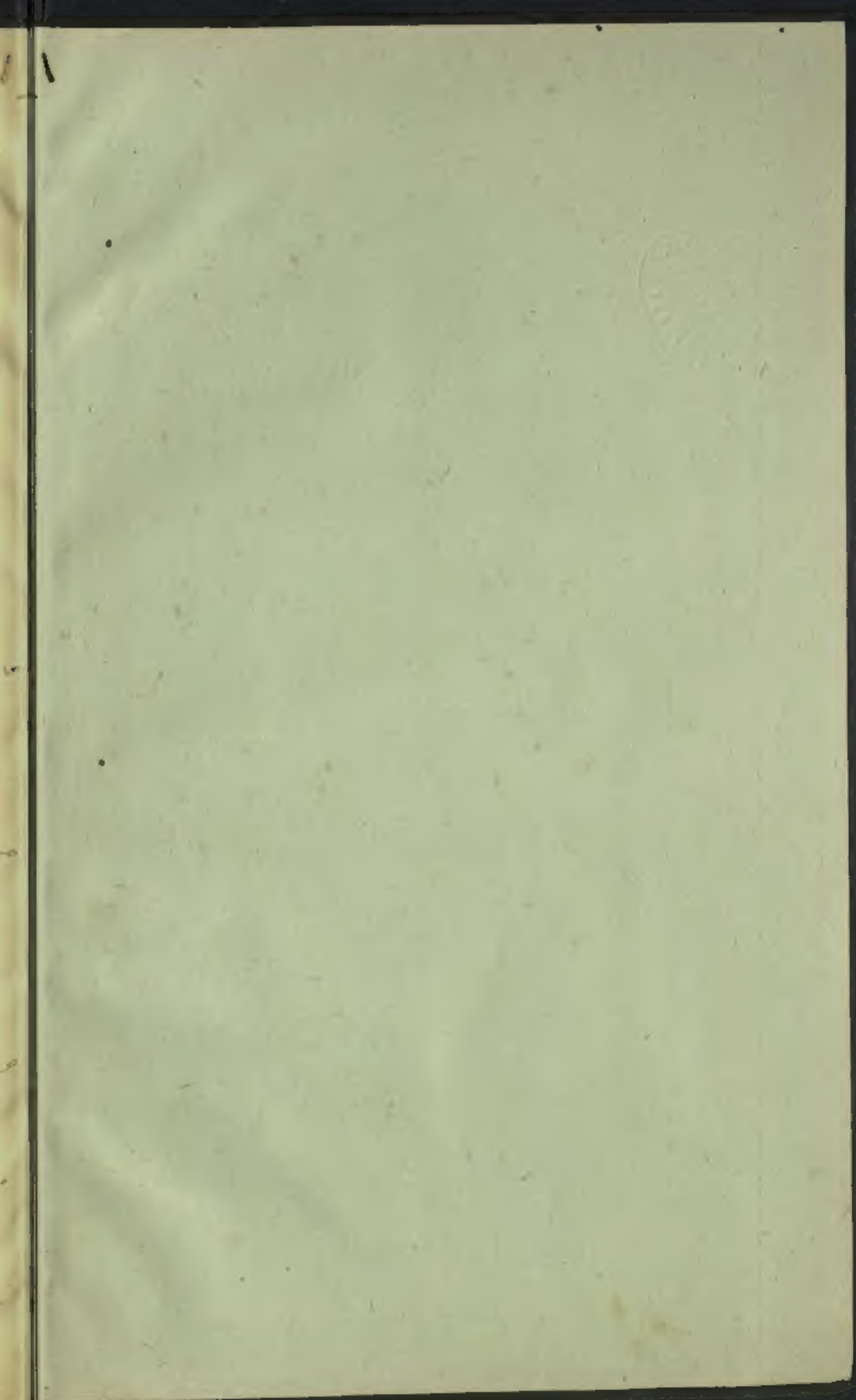
الاعلانات الصادرة من الحكام المكرمين والسامين

49031

بغداد

مطبعة الحكومة

١٩٢١





العدد المتسلسل	الموضوع	التاريخ
١	ضريبة الملح	١٧ - ٤ - ٢٩
٢	التحفظ القديمة	١٧ - ٥ - ٢٢
٣	المشروبات الكحولية	١٧ - ٥ - ٢٨
٤	ديون وتمهيدات رعية الدول المتحالفة	١٧ - ٨ - ١١
٥	دفع الديون بالهيرات	١٧ - ٨ - ٢٧
٦	بيان الحاكم	١٧ - ١٢ - ٢٨
٧	الامراض السارية	١٨ - ٢ - ١
٨	الامراض السارية في الحيوانات	١٨ - ٤ - ١٧
٩	استحصال الديون المستحقة لوطيا الدول المتحالفة	١٨ - ٨ - ٧
١٠	بيان الافيون	١٨ - ١٠ - ٤
١١	نظام الافيون	١٨ - ١٠ - ٤
١٢	اموال الايتام	١٨ - ١٠ - ٢٨
١٣	نظام الافيون	١٨ - ١٠ - ٣١
١٤	الكمارك البرية	١٨ - ١٢ - ٢
١٥	الاراضي الاميرية المتنازع فيها	١٨ - ١٢ - ١٨
١٦	شمول قوانين ولاية بغداد الى ولاية البصرة	١٨ - ١٢ - ٢٤
١٧	تطبيق قانون اصول المحاكمات الجزائية على البصرة	١٩ - ٣ - ٧
١٨	تطبيق قانون الجزاء البدني على البصرة	١٩ - ٣ - ٨
١٩	بيان طريقة الرسوم الكمركية	١٩ - ٣ - ١٤
٢٠	افتتاح شعبة الباقي العائلي في الموصل	١٩ - ٣ - ١٤
٢١	نظام استهلاك الاراضي	١٩ - ٤ - ١
٢٢	بيان جباية الرسوم	١٩ - ٤ - ٢٣
٢٣	بيان الجرائم المتعلقة بالاسقاء	١٩ - ٤ - ٢٦
٢٤	بيان الاسماء التجارية	١٩ - ٤ - ٢٨
٢٥	بيان تسجيل الولايات والوفيات من الرطيا الانكليزي ( لم يطبع )	١٩ - ٤ - ٢٨
٢٦	بيان الشركات	١٩ - ٦ - ٢
٢٧	اعلان بتشكيل شركة بين الهرين واربر ابن لبتند	١٩ - ٧ - ٣
٢٨	بيان تأييد اليوع غير المسجلة	١٩ - ٧ - ٥
٢٩	بيان التفريق	١٩ - ٧ - ١٤
٣٠	بيان تعديل قانون الجزاء البدني وقانون اصول المحاكمات الجزائية ( لم يطبع )	١٩ - ٧ - ١٨
٣١	بيان سكك الحديد	١٩ - ٧ - ٢٠
٣٢	بيان الاموال غير المثقوة ( في الاذن باستعمالها )	١٩ - ٧ - ٣٠
٣٣	اعلان الكمارك عدد ٩	١٩ - ٨ - ٣٠
٣٤	واجبات الاحالي المملكين	١٩ - ٨ - ٣٠
٣٥	موسم الصيد	١٩ - ٩ - ٣
٣٦	قانون الطوايع	١٩ - ٩ - ٨
٣٧	مريض الحاكم السياسي للموصل وانظر المالبة بان يأذن باقامة الطوايع المائنة الى القار	١٩ - ١٠ - ١
٣٨	تشكيل شركة كوتزل وكريش	١٩ - ١٠ - ٥

٣٩	نظام المراقبة	١٩ - ١٠ - ٦
٤٠	بيان ميناء البصرة	١٩ - ١٠ - ٨
٤١	اعلان بمقتضى بيان ميناء البصرة	١٩ - ١٠ - ٨
٤٢	بيان تأييد اليوع غير المسجلة (عدد ٢)	١٩ - ١٠ - ٨
٤٣	قانون الاسلحة	١٩ - ١٠ - ١٥
٤٤	اسول الجلد	١٩ - ١٠ - ١٥
٤٥	اعلان عن تاريخ تطبيق قانون الطوابع	١٩ - ١٠ - ١٨
٤٦	قانون البلبورت	١٩ - ١٠ - ٢٤
٤٧	بيان سفن المياه الداخلية	١٩ - ١٠ - ٢٩
٤٨	نظام سير السفن في المياه الداخلية (لم يطبع) (٠)	١٩ - ١١ - ١٨
٤٩	نظام معاينة سفن المياه الداخلية (لم يطبع) (٠)	١٩ - ١١ - ١٨
٥٠	نظام المركب في سفن المياه الداخلية (لم يطبع) (٠)	١٩ - ١١ - ٣٠
٥١	نظام المراكب الاحلية في المياه الداخلية (لم يطبع) (٠)	١٩ - ١١ - ٣٠
٥٢	نظام شهادات الاحلية والخدمة في المياه الداخلية (لم يطبع) (٠)	١٩ - ١٢ - ١٥
٥٣	نظام حاية السفن الداخلية من النار وغيرها (لم يطبع) (٠)	١٩ - ١٢ - ١٥
٥٤	بيان تحديد وتسجيل الاراضى	٢٠ - ١ - ٥
٥٥	نفيوض الحاكم السياسى لاريل بالاذن بالملوى اتطقت بالمغار	٢٠ - ١ - ١٠
٥٦	بيان الجلود والجندومة من العرب والاكراء	٢٠ - ٢ - ١٤
٥٧	بيان القطن	٢٠ - ٢ - ١٩
٥٨	بيان تعديل نظام استملاك الاراضى	٢٠ - ٣ - ١٧
٥٩	بيان تعديل قانون الجزاء البندادى وقانون اسول المحاكمات الجزائية	٢٠ - ٣ - ٢٣
٦٠	بيان اموال الرعايا الالمان والنسويين والبلنار	٢٠ - ٤ - ٦
٦١	بيان التفراف	٢٠ - ٤ - ٢٧
٦٢	بيان سفن الحجاج	٢٠ - ٤ - ٢٧
٦٣	بيان الكمارك	٢٠ - ٥ - ٣
٦٤	موسم الصيد في لواء السليمانية	٢٠ - ٥ - ٨
٦٥	بيان تعديل لمرقة الكمارك	٢٠ - ٥ - ١٤
٦٦	بيان الاوراق التقدية الثمانية	٢٠ - ٥ - ١٥
٦٧	تشكيل شركة صيون عزرا زلفة وشركاء ليتد	٢٠ - ٥ - ٢٢
٦٨	بيان محامى طب الجسم والاسنان	٢٠ - ٥ - ٢٨
٦٩	بيان الحكماء والقوابل	٢٠ - ٥ - ٢٨
٧٠	مشور بتكوين مؤتمر عراقى عام	٢٠ - ٦ - ١٧
٧١	مشور بجمع لجنة للانتخابات	٢٠ - ٧ - ٩
٧٢	بيان البوليس	٢٠ - ٧ - ١١
٧٣	بيان تعديل قانون العقوبات البندادى (نمرة ٢)	٢٠ - ٧ - ١٣
٧٤	بيان السبانات	٢٠ - ٧ - ٢٢
٧٥	بيان معدل لبيان ميناء البصرة	٢٠ - ٨ - ١٤
٧٦	تعديل بيان محامى طب الجسم والاسنان	٢٠ - ٩ - ١٣
٧٧	تعديل بيان الحكماء والقوابل	٢٠ - ٩ - ١٣





عدد

١

## بيان

حيث انه وصل الى مسامعنا ان استمرار وضع ضريبة الملح في حيز التنفيذ في ولاية بغداد بمقتضى القانون المتعلق بها الى الآن يكون في الاحوال الحاضرة ضيلاً على اهالى الولاية المذكورة بلا مناسبه .

فالآن بناءً على ذلك انا الفريق ف . سى . مودك . سى . بى . سى . ام . سى . جى . دى . اس . او . . استناداً على السلطة المخولة لى كقائد عام لجيوش صاحب الجلالة البريطانية في الاراضى الختة من العراق بهذا اعلن و آمر بان وضع ضريبة الملح المذكورة يوقف من اليوم الخامس عشر من شهر مايس سنة الف وتسعمائة وسبعة عشر الى كل الجزء المروف بولاية بغداد من الاراضى الختة .

ف . سى . مود فريقي اول

قائد جيوش الاحتلال

بغداد ٢٩ نيسان سنة ١٩١٧

عدد

٢

## بيان

حيث انه من الموافق ان تأخذ الحكومة على عهدتها الآثار والعاديات والاشياء القديمة ذات القيمة والرسوم منقولة كانت او غير منقولة لحفظها تتبع المتاجرة والاشياء الزائفة المزعومة زوراً اياها آثار .

فالآن الفريق ف . سى . مودك . سى . بى . سى . ام . سى . جى . دى . اس . او . . بموجب السلطة المخولة لى يصفى قائد عام لقوات صاحب الجلالة البريطانية في العراق اعلن ما يأتى .

١ - كل الآثار القديمة والاشياء ذات القيمة والرسوم منقولة كانت او غير منقولة الموجودة في جميع أنحاء العراق والتي كانت سابقاً ملكاً للحكومة العثمانية وكل ما يصبر اكتشافه منها بعد ذلك هي ملك للحكومة البلاد الختة التي تسمل بالتيابة عن البلاد المذكورة .

٢ - كلمة قديم فيها يختص بضمون هذا البلاغ يبنى بها كل ما هو سابق لسنة الف وخمسة مئلاية .

٣ - كل من اكتشف اى أثر ولم يخبر به اقرب ماون حاكم سياسى في مدة ثلاثين يوماً يمرض نفسه لترامة لا تزيد عن ٥٠ روبية .

٤ - كل من اكتشف اى أثر واستعمله بصفة غير قانونية لتفتته اذابة يمرض نفسه لترامة لا تزيد عن عشرة امثال قيمة الاشياء المكتشفة .

٥ - كل من يكسر او يشوه او يتلف اى وجه بالهال او يسوء به اى أثر او اى مكان عنده سبب ما يحمله على الاعتقاد بأنه يحتوى على آثار يمرض نفسه لترامة لا تزيد عن ١٠٠٠٠ روبية .

٦ - كل من يجر او يساعد على الاتجار بالآثار بدون رخصة مسطرة من المأمور المدين لذلك يمرض نفسه لترامة لا تزيد عن ١٠٠٠٠ روبية .

٧ - كل من يبيع او يمرض للبيع اى شئ بصفة أثر لا يكون عنده سبب ما يحمله على الاعتقاد بأنه أثر يمرض نفسه عند ثبوت جرمه لعيس لمدة لا تجاوز ستة اشهر او لترامة لا تجاوز ١٠٠٠٠ روبية اولكليهما ويكون كل ما عنده من الآثارات او الآثار الكاذبة مرفوعة للضيظ .

٨ - كل من يخبر باكتشاف أثر قرر الحكومة استعماله لا يملك بدفع له تمويض في حينه وعندما تترك الحكومة اى أثر تسلحه الى الشخص الذى يظهر ان له اصح ادعاء بجمع شهادته يمكن الاثر المذكور من التداول بمقتضى لصوص هذا البلاغ .

٩ - الصلاحية الممنوحة للحكومة تحت هذا البيان مع الصلاحية لعمل كل ما تقتضى اجراؤه بمقتضى هذا هو بهذا موكله الى الحاكم السياسى العام او اى شخص او اشخاص بتقديمهم لعمل بالتيابة عنه .

امضى في بغداد يوم ٢٢ مايس سنة ١٩١٧

ف . سى . مود فريقي اول

قائد جيوش الاحتلال

بيان

- حيث انه من الموافق ان تراقب الحكومة تجهيز و مع المشروبات الروحية في جميع أنحاء البلاد المحتلة .
- أنا الفريق ف . مود ، ك . م . ب . م . ج . م . دى . اس . او . بموجب السلطة المخولة لي بصفة قائد طم لقوات صاحب الجلالة البريطانية في العراق اعلن بهذا ما يأتي .
- ١ - لا يجوز لاي انسان في داخل هذه البلاد ان يبيع او يحفظ لبيع مشروبات روجيه الا برخصة وبمقتضى نصوص الرخصة .
- ٢ - مشروبات الروحية هي المشروبات التي تحتوي على اكثر من اربعة في المائة من الكحول وذلك لفرض هذا البيان .
- ٣ - كل من يخالف اى منع المذكور في البند السابق او اى قانون يعمل بمقتضاه وقت يكون عرضة للعقاب بالجلبس الشديد اى مع الشغل لمدة لا تتجاوز ستين . او لفترة يبلغ لا يزيد عن عشرة آلاف روبية وايضاً يضبط كل ما عنده من المشروبات الروحية .
- ٤ - السلطة لاعطاء الرخص وعمل قوانين بشأنها هي بهذا الصفة للسلطة السياسية العامة اى شخص او اشخاص يتدبرهم النيابة عنه بهذا الخصوص . مع موافقة قائد الجيش

ف . مود . دوى فريق

نائب ادجوتانت ذررال

بغداد ٢٨ مايس سنة ١٩١٧

عدد

٤

بيان

- حيث ان قانون الحكومة العمالية المسمى [ قانون موقت مؤرخ ٢٤ تشرين ثاني سنة ١٣٣٠ بخصوص الديون والقطرانات (التعهدات) في الحالة التي يكون فيها احد الطرفين المتعدين رعية لحكومة معادية او لدولة متحالفة مع حكومة معادية ] يضر بمصالح رعايا صاحب الجلالة البريطانية في البلاد المحتلة .
- فبناءً على ذلك أنا الفريق ف . مود ، ك . م . ب . م . ج . م . دى . اس . او . بموجب السلطة المخولة لي بصفة قائد طم لقوات صاحب الجلالة البريطانية في العراق اعلن بهذا ان القانون المذكور يعتبر باطلاً ولاغياً في جميع أنحاء البلاد المحتلة .
- ف . مود . مود فريق اول
- بغداد ١١ آب سنة ١٩١٧

عدد

٥

بيان

- أنا الفريق الاول السرساقل مود ( ك . م . ب . م . ج . م . دى . اس . او ) بناءً على السلطة المخولة لي بصفتي قائداً عاماً لجيوش جلالة ملك بريطانيا العظمى في العراق - اعلن هنا ما يأتي .
- في جميع احوال المقاولات (القطرانات) والديون وعقود الايجار والكمبيالات الخ التي عقدت قبل اول نيسان سنة ١٩١٧ والموافق ٨ جمادى الثانية سنة ١٣٣٥ وصادر التعامل فيها بحساب الفيرات وبقي منها مبالغ لم تدفع الى تاريخ هذا البيان او تستحق الدفع بعد ذلك . يجوز قانوناً تسديد المبالغ الباقية بالريبات حسب سعر البيرة الرسمي القانوني الشائع في وقت استحقاق الدفع . والمبالغ التي يستحق دفعها بين اول نيسان سنة ١٩١٧ و١٩١٨ ايار سنة ١٩١٧ يجوز تسديدها قانونياً بالروبيات على سعر البيرة ٩٤ روبية واربع آلت .
- ولا يسرى هذا البيان على المبالغ التي يستحق دفعها قبل اول كانون الثاني سنة ١٩١٨ وذلك في المقاولات والقطرانات وعقود الايجار والكمبيالات الخ التي عقدت قبل اول نيسان ١٩١٧ واشترط فيها ان يكون الدفع ذهباً عينا او قيمة معينة عوضاً عنه . وأما يسرى على جميع المبالغ التي يستحق دفعها في تلك المقاولات في اول كانون الثاني سنة ١٩١٨ او بعده .
- الموافق ٨ ذى القعدة سنة ١٣٣٥
- حرر في ٢٧ آب سنة ١٩١٧
- ف . مود . مود - الفريق الاول -
- قائد جيش الاحتلال







محمومة في اى محكمة كانت ما حلا محكمة الاستئناف ويودعها الى محكمة اخرى ذات صلاحية .

٩. العي حق المراجعة الى محكمة مميزة في ما يتعلق بالقرارات الصادرة من محاكم ولاية بغداد .

### تجديد المحاكم الشرعية الاسلامية

١٠. علاوة على المحكمة الشرعية الاسلامية التي التفت مجدداً في بغداد بحق انشاء محاكم شرعية اسلامية في جميع الاقاليم .

### صلاحية المحاكم بخصوص المواد

١١. علاوة على المواد الحقوقية والتجارية التي يودعها اليها ستكون المحاكم المدنية معوزة بالحكم في المسائل الراجحة الى التساكن والطلاق ووصاية القصر ومسائل العائلة وهجر الاشخاص عن التصرف في اموالهم اذ لم يكن لديهم صلاحية قانونية بذلك وكذلك الوصايا لادارة الاملاك والمورثات والوصايا والاموال المودوعة والهيئات والادواق وما اشبه ذلك . اما المواد والمسائل الداخلة تحت صلاحية المحكمة الشرعية الاسلامية تستقي من ذلك ، وتستدعي هذه ما يأتي :  
المواد الشخصية الاسلامية .

١٢. على كل دفار العاير او تحريم من قبل الحكومة التركية لا يخفى للمحاكم المدنية ان تحكم بملك الاراضي لزراعية الا اذا اعطى الحاكم المدني العام او المأمور الرسمى القوي جوسه شهادة فان لدعوى جائز استماعها وقضاؤها .

### القوانين التي تنص في احوالكم المدنية

١٣. اذا ظهر في الدعاوى التي تقام في المحكمة المدنية مسائل راجعة الى المواد الشخصية الاساسية كما شرح اعلاه فتسكن المحكمة وفقاً الى القانون الشخصي او لقانون المراجعة في الزمن الذي وقع فيه الحادث بين العرفين بشرط ان يكون ذلك القانون شخصي او المادة موقوفة الى العدد والاصناف ويوجد ان لم تكن قد تغيرت او لم يمس من قبل سلطة ذات صلاحية .

١٤. المحاكم المدنية تتبع وتطبق لقوانين لمرعة قبل احتلال بغداد ما لم يكن قد صرح باختلاف في الشروط المصرحة في هذا الشأن وفي ليايات والاوس التي صدرت او صدر من قبله قد خيست وفي القوانين التي توسع في نظاماتها كما وفي التعديلات التي يرى لزومها وفقاً الى التقنين الدولي واحلال نوب بريطانيا ولاية بغداد .  
وبلى هذا سان جدول اليايات الصادرة من قائد الجيش والتي بحرى حكمها الا في ولاية بغداد .

### اصول محاكمات الدعاوى المتعلقة بالمواد الشخصية الاساسية

١٥. ( ا ) اذا حدث في دعوى او مصادره معروضة الى محكمة مدنية مسائل لا تخص الا وتكون المحكمة قد اعطت قراءاً

على مواد طائفة بموجب بند ١١ الى صلاحية المحكمة الشرعية الاسلامية فالمحكمة اما ان :

( ١ ) تؤجل الدعوى لكي تمكن الطرفين ان يحصلوا قراراً من المحكمة الشرعية بشأن ذلك .

( ٢ ) واما ان تحوّل المسائل الى محكمة شرعية اسلامية ذات صلاحية قضائية لاجل القرار لقرص رأيهم او للحكم بها .

( ب ) ان قرار المحكمة الشرعية الاسلامية الذات صلاحية يعتبر ويستند بالمحكمة المدنية في الدعوى المتعلقة به ولكنه تابع الى الاستئناف المختص بالقواعد الخاصة في تلك المحكمة .

١٦. اذا كانت الدعوى او مصادره التي عرضت الى المحكمة المدنية توجب احكام على مسائل يخبر حلها وفقاً الى بند ١٣ من

هذا الشأن بموجب قانون شخصي او عادة وليس من صلاحية المحكمة الشرعية الاسلامية ، فيرسل المحكمة هذه المسائل

الى احد من - الرومانيين بشرط ان يكون ذا صلاحية وله وقوف على ذلك .

ما اذا كانت الدعوى كلها عساحة لان محل دعوى بموجب ذلك القانون الشخصي او العادة يجوز ان تودع المحكمة تلك الدعوى

الى العالم المذكور .

١٧. ( ا ) ان قررت بعلم الرومانيين بخصوص المسائل التي تودع له وفقاً الى بند ١٦ من هذا البيان نقل وتحمط في سجلات

تلك الدعوى سنداً يصدق من قبل رئيس المحكمة التي ترى الدعوى فيها وذلك تبعاً لشروط هذا البيان .

اذا تحولت الدعوى بذاتها الى العالم لاجل لقرار فينص على حكمه يصاد ويحمط في السجلات وبعد هذا التصديق يعتبر

حكم صادر من محكمة ( وهذا الشرط تابع ايضاً الى شروط هذا البيان ) .

( ب ) قبل تصديقه بحق للرئيس اعادة القرار الى العالم اذا تبين له انه غلط او نواقص في الحقائق التي يصرحها له .

(ج) عند تحويل السنة الى العام او بعده لصين المحكمة الوقت الذي تراه مواظماً لأجل اعادة القرار ويحق لها ان تمتد هذه المدة . فان لم يرجع القرار في المدة المينة تبطل المحكمة التحويل وتحويل الدعوى الى عالم آخر .

### تحديد ومروور زمان

١٨ الاحكام التي صدرت من محكمة حقوق او تجارية في ولاية بغداد بزمان الحكم التركي وكانت قابلة للاعتراض او الاستئناف او اعادة المحاكمة اعتباراً من تاريخ آخر جلسة تلك المحكمة في زمن الحكم التركي فالمدة التي انقضت لا تدخل بحساب المدة المينة للاعتراض او للاستئناف او لاعادة المحاكمة اعني المدة التي حوت بين جلسة الاخيرة لتلك المحكمة وبين افتتاح محكمة ذات صلاحية ان تسمع ومحكم بموجب هذا البيان كل استئناف او اعتراض او طلب اعادة محاكمة .

١٩ الحقوق التي تكسب او تضاع بسبب مرور الزمان الذي وقع بين آخر جلسة المحكمة التركية وبين افتتاح محكمة ذات صلاحية حسب هذا البيان فهذه المدة لا تدخل في المدة المينة لمرور الزمان .

### مددات مخصوصة الى الاحراء والافلاس

٢٠ (١) اذا كان المحكوم بالدين او العس ليس قادراً على دفع دينه كله وذلك كان بسبب لحارات او الدين باسعار املاكة التي اصابت بالحرب فيمكنه ان يستدعي بذلك الى رئيس المحكمة الذي له حق التصرف على الاحراء والافلاس وكذلك ان تبين تمكن له على اداء دينه ان اعطي مدة كاد . و اذا كانت املاكة المحكوم من قبل دائرة الاحراء لا يمكن سبها الا ان من ثلث قيمتها المتعددة قبل الحرب فيمكنه ايضاً ان يستدعي عنها والذي ذلك فالحاكم اذا اقتنع بهذا الخصوص يمكنه ان يؤجل الاحراء الى شعار آخر اشرط ان يراها حاله وتوجب ايضاً الافلاس بما رآه موافقاً لتلك الحالة .

(ب) امقارب لوجهه لاساع احراء لا يرضى احكامه الذي بعد او المأمور المعوض من قبله .

### حق القصد - حائي

٢١ الحاكم ان يدين من يهاحق وصلاحه ان يحكم في المواد الخرابية وذلك الى اشارة اخر .

مع هذا يمكن لها صلاحية الحكم في الحارة الساكنة في اية من اية في هذه المواد

(١) كل حادثة وحشية وقصص التي ترتك على احد من مأموري المحكمة او من قبله لثأره وظيفته الرسمية .

(ب) تخريب الاوراق وتلفها وهذا التحريم والتلفد ما على الحاكم ان يدينه والشرعية الاسلاميه واما على الاوراق المستقلة في هذه المحاكم .

(ج) الشهادات الكاذبة والافتراء الكاذبة التي ترتك في المحاكم ان يدينه والحكم الشرعية الاسلاميه .

(د) الحرائم المتعلقة بالافلاس .

### تفتيش نظمات المحاكم

٢٢ ان حق النظر العامية وتفتيش على المحاكم المدنية والشرعية الاسلاميه في ولاية بغداد مودوع الى اطر المدلية .

٢٣ (١) اطر المدلية نظم احكاماً من النظمات في الدوائر لايه بعد ان تصدق من الحاكم المدني اعلم .

(١) تشكيلات المحاكم المدنية والشرعية الاسلاميه في ولايت بغداد وتصريح حاكميتها وصلاحيتها والاصول والقوانين المختصة بها .

(٢) صلاحية الحكام والمأمورين في تلك المحاكم ووظائفهم واشغالهم .

(٣) الرسوم التي تدفع في المحاكم المذكورة والمتعلقة بعمالها ومشاعليها ومأموريها وجميع مصارقات وتجهيزات المحكمة والمصارقات التي تدفع الى شهود الخصمين وغيرها .

(٤) ممالك ومصالح المحامين وكتاب العدل .

(ب) القوانين التي ستعلم بموجب هذا البيان لها ان تصح او تغير احكام هذا البيان وتضيف اليه مواد اخرى او لكل من النظمات والقوانين التركية المعلقة في المسائل المصروفة في جزم (١) من هذا التند .

(ج) تاخر المدلية له ان ينظم بتصديق الحاكم المدني انما نظمات تصح او تغير النظمات المنظمة سابقاً من قبله بموجب هذا البند او تضيف اليها .

٢٤ (١) ان مجلة اراضي العراق المحتلة والاحكام التي تطبق في الاراضي المحتلة وكل النظم التي اعلنت بموجب المجلة المذكورة لا تطبق ولا تعد اسيما كانت قد تطبق في اقسام اراضي العراق المحتلة والتي تحتل ببدأ دون ولاية البصرة والمياه العالمة لها .

الا ان الاحكام والنظم المدرجة في القسم الثاني من لائحة البيانات اتيه لهذا البيان تطبق في الاراضي الخارجة عن ولاية البصرة ومياهها ونجري احكامها كان المجلة المذكورة بدأتها تشمل هذه الاراضي .

(ب) الى بيان قائد الجيش المؤرخ ٢ تموز سنة ١٩١٧ بخصوص محكمة الدعوى المصري .  
(ت) نظراً الى بيان قائد الجيش المؤرخ ١٢ آب سنة ١٩١٧ بخصوص العوامع (وال) واحكام قانون الطوايع التركي لا يؤخذ رسم طوايع في الدعوى والمعاملات ماعدا رسوم المحاكم وما عدا الطوايع التي تختص في الاستعدادات المخصوصة لا تحل مقام الدعوى او المقدمة من قبل شخص ليس من الخصمين والمتعلقة بالدعوى .

بغداد ٢٨ كانون اول سنة ١٩١٧

و . ر . مارشال  
فريق اول  
قائد جيش الاحتلال

### لائحة البيانات

#### القسم الاول

( من ١٤ الى ٢٤ )

بيانات قائد الجيش الحاربي حكماً في ولاية بغداد

تاريخ البيان	الموضوع
٢٨ شباط سنة ١٩١٧	الى العرب بخصوص الطريق الذي يسلكون مع قوات البريطانيين
١١ مارس سنة ١٩١٧	الى اهل بغداد يفرض عليهم ان لا يعملوا اعمال عدائيه وغيره
١٩ مارس سنة ١٩١٧	الى السرب الجاويين الجيش ان يسلحوا السلاح .
٢٩ نيسان سنة ١٩١٧	تأجيل رسوم الملح
٢٢ مايس سنة ١٩١٧	بخصوص حفظ آثار القديس
٢٨ مايس سنة ١٩١٧	تضيقات على اصحاب المأذوبه بخصوص عمل وبيع العرق
٢ تموز سنة ١٩١٧	تشكيل محكمة صلح في بغداد .
١١ آب سنة ١٩١٧	الماء القانون التركي المؤرخ ٢٤ تشرين ثاني سنة ١٣٣٠ بخصوص الديون والمقاولات مع التبعة البريطانيين والعملاء .
١٧ آب سنة ١٩١٧	بخصوص تنفيذ القانون التركي الصادر الى البول مع بعض تبدلات
٢٧ آب سنة ١٩١٧	ترخيص الدفع في الرويات لبعض الديون المتروكة بطيات .
٥ ايلول سنة ١٩١٧	الناء منع تحميل القمح
١٢ ايلول سنة ١٩١٧	تضيقات بخصوص الموقوفات
٩ كانون اول سنة ١٩١٧	بخصوص انتهاء قانون تأجيل الديون
٢٩ كانون اول سنة ١٩١٧	تمديد مدة قانون تأجيل الديون







ما كان من الضروري صد وملاحظة بورد . عمل وبيع الافيون في جميع الجهات العراقية التي احتلتها قوات جلالة ملك  
بريطانيا في عريق الاول وليم دين مارشال - حامل نيشان سلطام ونيشان نجمة الهند - بناء على السلطة المخولة لي بوزارة  
قائد عام لجنه جلالة ملك بريطانيا في العراق اعطى بهذا البيان ما يأتي .

اولا - لا يجوز لأي شخص - داخل حدود الأراضي الخاضعة - ان يورده او يصدره او يصنع او يعجز او يبيع او يحزن  
البيع ي نوع من انواع الافيون - الا اذا حصل على رخصة مؤقتة للاوامر والقوانين والقواعد التي سنشر فيها بعد اسطغ  
او يسلطه من اخوله بذلك .

ثانيا - توريد المخدرات الاخرى ممنوع مداما .

ملحوظة : كلمة ( المخدرات الاخرى ) المصطلح عليها هنا تشمل :

١ - الكانكا ( او طاطورا ) وابيج والحرس ( الحشيش ) وجميع مستحضرات والاحبرة والتركيبات وما  
يخرج منها من حشائش القنب .

٢ - اوراق الكوكا والكهون الكوكا واي مادة اخرى محذرة مما ترك من نبات الكوكا ( او زرد كيليوم  
الكوكا ) وجميع العقاقير السامة وغيرها من العقاقير التي لها تأثير سيولوجي بما في ذلك الكوكابين .

٣ - والسماحة مصدر الرخص ومن القوانين المختصة بخص الافيون قد منحت الى الحاكم المحلي العام والى  
اي شخص او اشخاص ممن يتقدم بالتبابة عنه بهذا الشأن .

٤ - وبيع الافيون او اعدائه او بجه المادله وبيع او اعداء او مادله او كل من العقاقير الاخرى المحذرة  
مع اي فرد من افراد جيش الاحتلال ممنوع .

٥ - وكل من خالف هذه النواهي السابقة قد كرا ولم يطلع ابدا من الاوامر والقوانين التي تقضي فيها  
يعرض عنه عقوبة جرم عليه للحكم عليه بالحبس مع الاعتقال الشدة لمدة لا تزيد عن سنتين وبغرامة  
لا تزيد عن عشرة آلاف روبية مع الماد رخصته وسبط كل المخزونات عنده من العقاقير المحذرة .

٦ - ولا يسرى حكم هذا البيان على العقاقير الطبية التي تستعمل لتطبيب المشرع .

حرر في بغداد في اليوم الرابع من شهر تشرين اول سنة ١٩١٨

امضاء - الفريق الاول وليم دين مارشال  
القائد العام للجنة العراقية

### نظام الافيون

صادر بمقتضى البيان المؤرخ سا ٤ اكتوبر سنة ١٩١٨

١ - تطبق القوانين الآتية على زراعة الحشائش وادخال ونقل وصنع وجارة الافيون لمقصود استعماله داخل البلاد المحتلة .

٢ - ممنوع زراعة الحشائش لقصد استخراج الافيون الا كما مكن في الجدول المرفق بهذا .

٣ - الافيون الذي عليه ضريبة محال من ايران فقط سوى الافيون المين في الحدود المرفق بهذا ويكون من النوع وبالموصف  
المعروف في ايران باسم [ لوله ] .

٤ - محال الافيون لدى هذه ضريبة واسد اشخاص يقدم رخصه لبيع الخلع بموجبه من الحكام السياسيين وخاصة للذين  
والتجديدات المذكورة في مثل هذه الرخصة .

٥ - الذين يقدم رخصه لبيع الخلع يبيعون فقط لاشخاص يقدم رخصه لبيع الافيون الذي عليه رسم مقطوع  
ويطلى الحكام السياسيون الرخص لبيع المقطوع .

٦ - لا يجوز لاحد ان يحوز افيون غير الذي عليه رسم كرك الا





يكون المصود اثنان واثنان . . . . .  
يخرج منه يكون المصود الرابع . . . . .  
ميزان آخر الشهر . . . . .

(١٠) به ير هذا الحساب مع اجازته ومصادفه من الافون للقبض عليها من ي مذور من مأمودي عليه موصى باسم  
تام واه لا عالم هذا المأمود في دخوله خانوته بابه ساعة من النهار او الليل .

(١١) مخرج سنة شهر . . . . . على هذه الاجازة وانه ان المخرج في لاجل مخرج افون مخرجاً  
تستل الاجازة

وكل مخرج لاى شرط من الشروط . . . . . واي نص منصوص به في المخرج . . . . . او كذا . . . . . سنة ١٩١٨  
او كذا . . . . . لافون مخرج في اوان مخرج سنة ١٩١٩ . . . . . المصودة عليه في المادة الخامسة من  
اين المذكر .

اذا ترآل لاجل اسباب لا مآل . . . . . لاجل اسباب غير مخالفة لشروط الاجازة المذكورة في حساب الاجازة  
ان عمل الموصى لدى مخرج له مخرج .

### شكل الاجازة لتوريد وبيع الافون بالجملة

قد اجبر بموجب هذه ل . . . . . فان يسد الافون وهذه الجملة داخل حدود . . . . .  
نحت الشروط الآتية :

- ( ١ ) مراعاة النظامات المنطقة بالافون
- ( ٢ ) ومراعاة النظامات الخاصة بتوريد الافون
- ( ٣ ) ومراعاة شروط الآتية اي يسر كل مخرج هذه الاجازة في عقوبة اخرى موصى عليها بمقتضى بيان  
القائد العام المؤرخ ١٤ أكتوبر سنة ١٩١٨ .
- ( ٤ ) يلزم عليه مخرج عند التماسه بالتقاضي
- ( ٥ ) يلزم عليه ان لا يرأس الافون على مخرج موصوع ومؤنة هذه من كذا رن ولا مخطأ باخرى اخرى ولاحت  
بالله وعلاماته الموضوعة على وزنه من قبل مأمودي الكمارك المذكورة
- ( ٦ ) يلزم عليه ان يسرع لافون مخرج من مخرج في اوانه فوق مخرج الكمارك سنة فان يفتش على الافون المخرور هذه  
ماى وف كان وعده اصحاب حساب الافون المسودد والمخرج بشكل الآتي :

اشهر	لباقى من الشهر الماضى	المورد أثناء الشهر	المبيع الى البائعين بالقطاى	المقدار الناقى في نهاية الشهر
			الى فلان . . . . . بتاريخ . . . . .	
			الى فلان . . . . . بتاريخ . . . . .	
			الى فلان . . . . . بتاريخ . . . . .	
			الكبون	

- ( ٤ ) لا عمل انى اشملها هذه الاجازة . لا يمكن ايجازها ولا لاطالها الى شخص آخر بلا مصادفة الحكم السياسى .
- ( ٥ ) هذه الاجازة تكون نافذة اختياراً من . . . . . الى . . . . .
- ( ٦ ) الرسم الشهري هو روية واحدة
- ( ٧ ) صاحب هذه الاجازة عليه ان يبين اسم كل وكيل له محاذ بالعمل عنه وهو يكون منزماً باعمال ذلك الوكيل .

### احكام التوريد

١ لافون المورد بواسطة الكمارك يلزم ان يختار حدود ايران من كارك معلومة على تلك الحدود ويلزم ان يدفع عليه  
رسم الكمارك حسب السمر ووفقاً للاصول المتصوص عليها في نظام الكمارك .

- ٢ - لم ير ان يطى بأمر انكرك قائمة باسمه الا بمرم ما ذور بالتورس . و عليه ان يطى عن كل من عمره كمرلونيقة  
 ضرور باسم ستور و رسل بوجه منها الى حاد الساسي للواء الذي كان يد على للمسدرد حارون سبع دة بالجهة .  
 ٣ - دل استلام الايون من انكرك بمرم على المة بوردان يدع الى الحكة الساسي رسم كرك ودره عسره في مة  
 من قيمة الايون .

عدد

١٢

### اعلام

حدث ان الحكومة التركية عند انحصارها من العراق اخذت منها بطرقة غير مشروعة الامانات بانه من قذو و مدب  
 التي كانت موضوعة عندا بصورة و دينة مثل تركات الايزم و مول خصوصية اخرى التي و تفت عليها .  
 و لا كان ابر د سظم سول يحوى على اسماء و فاصل طبات جميع الاشخاص الذين هم مطالب بالامانات اى قتلها  
 الحكومة التركية منها وذلك لتسهيل تحصيل هذه الطلبات بعد انتهاء الحرب .  
 و بناء عليه يطال من جميع الاشخاص و اوسياء القصر و باحار من الذين لهم طلبات على الحكومة التركية على حساب  
 تركا الايتام التي كانت يهدتهم عند انحصارها من العراق و على حساب اى صاحب او ممتلكا - حرب كانت يهدتهم في ذلك  
 الوقت ان يسعدوا بعمليات لآلية في نظام العدالة بعداد او عند رئيس محكمة المدينة بالجهة او بمقومة او عند اطلاق  
 الساسين في الاماكن الاخرى بدون تأخير .

( ١ ) اسم اشخاص او الاشخاص الذين لهم حق المطالبة بالاموال المذكورة مع شهرتهم و محل اقامتهم .

( ٢ ) اسم اوصاء القصر و الماجزين مع شهرتهم و محل اقامتهم .

( ٣ ) ايضاحات كتابية و صحفية عند ما يمكن فمدعين عن لبايع او الممتلكات المدعى بها مع شهادة من المدعى او المدعين  
 تشهد بان المبلغ هو صحيح في اعمدهم . يلزم لرفاق صور الوصولات او الدفاتر اخرى مع ورقة الحساب لتأييد  
 صحة الطلب و يجب ايضاً شهادة شاهد من تكتب عن تلك الاوراق تحت يدهم الادعاء .  
 و يلزم عن المدعين ان يبرزوا الوصولات او السندات الاصلية عند ما يطلب منهم ذلك

بغداد سا ٢٨ اكتوبر سنة ١٩١٨

١ . ث . ولسون  
 قائم مقام  
 وكيل الحاكم الملكي العام

عدد

١٣

### بيان

قد ترائى لقائد الجيش العام اصدار القوانين الآتية المختصة بخجارة الايون عملاً بالنقد الاول من المنشور الصادر ببغداد  
 في اليوم الرابع من شهر تشرين اول سنة ١٩١٨ .  
 اولاً . ان ماسرى مدولة قبل الآن من قوانين دفع ارسوم الخريكة عن جميع اصناف الايون وورد الى العراق لتصديره  
 من اثمرة فقط وحوازات نقله و غير ذلك من المعاملات الاخرى يجب ان يستمر سريون مفعولها .  
 ثانياً . على ان الحاكم الملكي العام الحق في تغيير هذه القوانين كما يترأى له من وقت لوقت آخر .

حرر في بغداد في ٣١ تشرين اول سنة ١٩١٨

( امضاء ) الفريق الاول وليم برين مارشال  
 قائد الجبهة العراقية العام



## بيان

حيث أنه قد حان الوقت لتحسين التعديلات المتخذة في جميع وادارة رسوم الكمارك البرية على بعض حدود البلاد المحيطة من العراق فبناءً على ذلك أنا ويليام رين مارشال بناءً على السلطة الممنوحة لي بمنزلة قائد عام لقوات حماية ملك بريطانيا في العراق انشر بهذا البيان ما يأتي :

- ١ - يعين الحاكم الملكي العام في بغداد الاماكن التي تؤسس فيها مراكز لفرض الرسوم الكمركية على البضائع الصادرة والواردة برأ .
- ٢ - يعين الحاكم الملكي العام الاشخاص الذين يستسهم لتفديد ما يرب هذا النظام .
- ٣ - يعين الحاكم الملكي العام باعلان عمومی ماى طرق ودروب ومار نخرج البضائع من بلاد العراق المحته او جزء منها او يدخل اليها .
- كل البضائع التي في طريق الاحراج او الادخال برأ يلزم ان تحمل الى مركز كرك بالطريق لمضى بدون الحرف . في حالة محامه اى شخص من نصوص هذه المادة او الاعلان الصادر انشوء عنه آخاً تحجز البضائع وتكون عرضة للصبط لا اذا تمكس اشخص الموكل على الاموال من البضائع الصابغة المحكم بان هذه محالفة كالمحتمل حين وحادته .
- ٤ - البضائع التي مرتت و يحاول اصرارها بدون امر مخصوص من مأموري الكمرك على اى حدود محروسة بمراكز بين غروب الشمس وشرورها تحجز وتضبط .
- ٥ - عند ما تحجب البضائع لمر من اى مركز مؤسس لوضع الرسوم ومرور البضائع بقده صاحب البضائع او شخص ادوكونها طمناً كذاً على حسب اصراره يصيبها مدير الكمرك طامناً ادلاً لاصرار هذه البضائع ويكون هذا الطلب حاداً وصفاً حقيقياً للبضائع مع الاملاء والتمر ووصف الحرم التي تحدى البضائع واعلان فيها .
- اد حجب البضائع او شرع في اصرارها بدون هذا العلب كتماناً كما موصوف اعلاه تكون عرضة للحجز و ضبط .
- ٦ - البضائع التي تحجب لمر في مراكز كهذه تكون عرضة للصبط اذا كانت الحرم التي فيها الاموال لمهر عند اكتشاف ام لا وابق وبعدها انفس في طلب او اذا وجد ان محتوياتهم لم توصف بصدق من جهة حذرها وبيعها وكنيتها او اذا وجد ان في الحرم وبيها اى بضائع عمومية او محتوية مع البضائع لينة ولم تدرج في العلب .
- ٧ - بموجب هذا الحكم الملكي العام ان يعلى من وقت لآخر قيمة هذه البضائع او اشياء عليها رسم بمقتضى هذا القانون على قيمتها وقيمة المحددة لانه كهذه قيمة حقيقه لرسم وضع لرسم عليها بمقتضى هذا القانون الادا ان يرب باعلان بماركه .
- ٨ - عند جلب البضائع التي عليها رسم الى اى من هذه المراكز وما اعلى تحديد قيمتها كما من علاه او لم تحمل لها قيمة محده يكون الرسم الذي يوضع على مثل هذه الاشياء يقرر على حسب قيمة مثل هذه الاشياء في السوق .
- ٩ - اذا ظهر ان قيمة اى بضائع عليها بوضع رسم حسب قيمتها في السوق انها مقدرة ناقص من قيمتها في اعلان القيمة المبين في سد الخامس فاصطبط الذي له صلاحية لأخذ رسم الكمرك في المركز الذي جلب له مثل هذه البضائع لمرورها يكون له صلاحية لأخذ البضائع او اى جزء منها كشرى للحكومة بالسر المثل وبيع البضائع البضائع لأخذ هذه بده اصفه طيات الحكومة .

١٠ - لا تعلق ببضائع عليها رسم كرك من وضع الرسم او حرمه في الايام خصوص من الحاكم الملكي العام بغداد .

١١ - عند مرور البضائع من اى مركز كما مذكور اعلاه يعطى لمأمور الخول واحد رسم كمرك في مثل هذا المركز شهادة بدفع هذا الرسم او [ اذا احتاج الامر ] بالبضائع التي مرتت مجاناً .

اى مأمور كرك موطن في مركز مؤسس تحت هذا القانون يوقع له ان يطلب من اى شخص وكل بضائع عليها رسم تكون مرتت على الحدود ان يبرر الشهادة المنطقة بهذه البضائع وى بضائع غير مرفقة شهادة او عند الكشف لا توافق البيانات المذكورة في الشهادة المبرزة تحجز وتكون عرضة للصبط .

١٢ - اى حاد مركز يبيع بضائع مكلفه برسم كرك لتمر على الحدود بدون دفع رسم الكمرك او من يطابق بضائع يبيع مصحوة بشهادة كايه . من يأخذ لبضائع مثل هذه بالمرور بطريق ودب و بغير الطرق والدروب والمناد لمينه او من ضرر لبضائع بدون داهى او لاجل العا كيه تطهرها ككشف اليها اوى وقت اكتشاف علم و من يحجز بسوء لبضائع ارز من عليها شهادة كافية يكون عرضة عند ثبوت حرمه ادم حاداً للقبض لانه لا يزد عن ستة اشهر او لغرامة لا تزيد عن ٥٥٠ روبية او كليهما .

١٣ - كل من سبق عمداً أي ضابطاً أثناء تأدية الواجب، الماداه هذا القانون لهذا الضابط أو كل من قدم رشوة إلى أي مأمور ممن تحت هذا القانون ليعمل هذا الضابط على إبطال صورة صاخره لواجبه يكون موصفاً عند ثبوت حرمه أمام الحاكم إلى غرامة لا تزيد عن ١٠٠٠ روبيه و إلى الحبس لاى مدة لا تزيد عن ستة أشهر لكلتا حقوتين

١٤ - تكون صلاحية الضبط :-

- ( أ ) للحكام السياسيين ومديرى تكملة بدون حد .
- ( ب ) لمعاونى الحكام السياسيين إلى الحد الذى لهم صلاحية الحكم بخصوص الغرامه بصفة حاكم عدل .
- ( ج ) لثائب مدير الكمرك ومساعد مدير الكمرك إلى حد قيمه ٢٥٠ روبيه .
- لا إذا الحاكم المسمى أمام أراد أن يزيد في حاله أى صفة صلاحية الضبط المسموح به هذا وله أن يبيع أى صابط صلاحية ضبط أو يحد أو بدون حد
- ١٥ - كما يجوز هذا القانون الضبط فاصابط الذى يصدر الحكم يطفى صاحب الضبط لا يحسن يدفع الغرامه التى ينسبها الضابط بدلاً من الضبط .
- ١٦ - صحت أى بضائع تحت هذا القانون ضمن الحرمة التى توجد فيها وكل الأشياء الأخرى المتعلقة بها وكل مركب أو مركبه و آخر - له حرى الحمل وكل حصان أو حمار آخر مستعمل لنقل أى أموال صاخره للضبط بتمتص هذا القانون يكون مثل صاخره للضبط

و . و . ملوشال فريق اول

صدر فى بغداد فى ٢ ديسمبر سنة ١٩١٨

قائد جيوش الحملة العراقية

عدد

١٥

بيان

حيث ان الحكومة التركية فى العراق اعطت فى بعض الاحوال حرج بموجب احكام قانون الاراضى لخلق التفت على مساحات كثيرة من اراضى الحكومة [ مبرى ] بدون مراعاة حرج تلك القديمة بدون التفتى فكان فى حقوق المصالحين من اراضى من حشار وعمرهم .

وحدث به علاوة على الحرج الممنوع هذه الصورة التى هى صلبة معلوم انه قد صدر اعطاء عدد من الحرج ارور وحدث انه فى حالات كثيرة الاشخاص الذين فى ارضهم حرج بعد سن ١٠ ربيعاً ولا وصوا يدهم على الاراضى المذكورة فى تلك الحرج ولم يستعملوا حقوقهم على تلك الاراضى واستعملوها بطريقة مفسدة غير مستقيمة واستعملوها بصفة أخرى فقط .

وحيث ان بعض تلك الاراضى هى فى حياره عمرهم لا يرب وصوا اليه عنها من سبيل عديدة وادامى كانوا يدفعون ادماآت محبات الحرج التى تحتوى هذه الاراضى وحيث انه فائدة عدم وجود كل الحقوق والاموال لبرص فيه الأخرى بخصوص الاما والامتداد الاراضى المذكورة فى هذه الحرج يوجد ارتباك كبير بخصوص حقوق الاراضى لزراعة ودماآت مصاخره بخصوص البيع هذه الحقوق وحيث ان ارتباك هذه الادماآت انتماربه ربما يتطلب الى مديونى الامن العام وسلامه وراحه جيش الاحتلال وعليه من لصرورى عمل بقاء تسوية هذه الادماآت مؤقتاً الى الوقت الذى يمكن سداعها والحكم فيها امام هيئة نظامية .

فبناءً على ذلك انما فريق الاول ويدعى رين مارشال ، ك . سى . ب . ك . سى . اس . اى . . بناءً على السلطة الممنوحة لى بمزلة قائد عام لقوات جلالة ملك بريطانيا فى العراق اعلى ان الاحكام الآتية نافذة الفعل الى الوقت الذى يمكن فيه تعيين هيئة لتدقيق وتقرير هذه المسائل .

١ - فى هذا البيان انحصار الذى بيده حجة من الحكومة التركية لخلق تلك اراضى اميريه يعتبر كاستأجر ارضى طابو .

٢ - يكون للحاكم السياسى لاى لواء صلاحية ان يقرر بان أى مساحة من اراضى الحكومة [ اراضى مبرى ] فى داخل لوائه هى اراضى تطلق عليها خصوص هذا البيان .

يلتزم الحاكم السياسى هذا الاعلان الى أى مستأجر ارضى طابو وانحصار آخرين يدفعون بحق التملك على الاراضى ضمن الاعلان فا كانوا معروفين ويمكن وجودهم ولا فينشر هذا الاعلان بالطريقة التى يراها مناسبة .

على أى شخص يدعى بأنه مستأجر طابو أو يدعى حق التملك على أى ارضى ضمن هذا الاعلان ان يكتب صريحاً الى الحاكم السياسى ليلغى ذلك الاعلان وبعد استلام هذا الصريح يسمع الحاكم السياسى والضابط الذى ينوبه دعوى المستدعى اذا

حصري ويجري التحقق في الاحكام المتعلقة في الاراضي التي يدعى بها المستدعي وتؤيد الاعلان اذا تراء له ان الارض هي موضوع الادعاء والحلقات التي ربما تنقلب بشكل يعوق الامن العام او سلامة راحة حش لا احتلال او اني لا تدق للعسل بواسطة الخكة الاستيدارية في الظروف الخاصة والا فهو ياتي وهذا لا يمتد من لاي حق عمل يقتضي هذا الاعلان قبل النشاء الا اذا امر الحاكم السياسي بخلاف ذلك .

٣ - لا يجوز لمستأجر اراضي طامو او اشخص آخر يدعي حق الملك على اراضي مدكوره ضمن اعلان صدر من الحاكم السياسي يقتضي هذا البيان ان يؤجر الارض بعد نشر الاعلان لا بموافقة الحاكم السياسي ولا يجوز لاي من هؤلاء الاشخاص [ ولا صاحب عقر يدفع بخصوص هذه الارضي ] سؤالا شخصيا بواسطة وكيل ان يحصل او يحاول الحصول اى حصه من الحاصلات او ي بدل ايجار تقدي الا بواسطة الحاكم السياسي او مصلحه وموافقة .

٤ - يقرر الحاكم السياسي اوصايط يربطه بعد التحقيق الكافي من له اكر حق يردع هذه الارضي وماي يجاز وعقضى اى شروط وسند هذا القرار وذا تراء للحاكم السياسي انه لا يوجد شخص له اطاء صحيح لردع هذه الارضي فله ان يؤجرها بايجار سنوي الى لشخص الذي يراه مناسباً بشروط التي يرضى عنها موافقة .

بعد ان يحقق الحاكم السياسي اوصايط الذي ينوب عنه بخصوص حجة مدعي اراضي ايطو اى شخص آخر يدعي بحق ملك هذه الارضي بخصوص حصة اخلاص او الانوار الذي تات بدفعه اذ لا يحق له ولى نفوسه قدر الاحتلال البريطاني فقرر مقدار الحصة من الحاصلات او الاجاز التي تدفع في اى سنة الى مستأجر اراضي ايطو او الى من يوصيه او الى الشخص الآخر الذي يدعي بحقوق تلك وبين بخصوص اى راسو تدفع تلك الحصة ومقدار كسب دمي وان ومن يد من تدفع هذه الحصة والايجار ويكون له صلاحية لينفذ هذا القرار

٥ - شرط الارضي لا يبره المستحق على اى اراضي مدكوره ضمن اعلان صدر يقتضي هذا المبلغ تحصل من اشخص الذي هو في حالة تصرف وماي له هذه الارضي ويجري ذلك الحصول واسطة حاكم سياسي او اى صايط ينوب عنه .

٦ - كل الادعاءات التي تصدر بخصوص اوتكون متعلقة باى ارض مدكوره ضمن اعلان صدر يقتضي هذا البيان او بخصوص اى حصه في محصول هذه الارضي بما فيها الادعاءات التي تنشأ من علاقه المالك والمستأجر بسببها وتحكم فيها الحاكم السياسي اوصايط ينوب عنه .

على شرط ان الحاكم السياسي لا يبطى قرار بخصوص حصة الاشخاص الذين يدعون باهم ما يمكن او مستأجر اراضي طامو ولكن بخصوص تصرف فقط وان اى قرار بخصوص تصرف ينوب حاصع للمراجعة بعد ذلك بواسطة محكمة ذات صلاحية من الحكم مدعي نعم تسمع المناوئ او واسطة هذه بين الفصل ودد دعاوى الطمح .

٧ - يجب ان ملكي ارض او صايد يبيع سوب مدعي على هذا او يتبيع اى اعلان او قرار عمل اوده من حاكم سياسي اوصايط ينوب عنه يقتضي هذا البيان .  
وقضى هذا كل قرار من هذا القبيل يكون نهائى .

٨ - لا يجوز لاي محكمة مدية ان يحكم في اى ادعاء من حاكم سياسي صلاحية بيبكم او يقتضي هذا لسان الادعاء سبقت مصادقة من الحاكم الملكي العام .

٩ - اى شخص يحلف اى امر صدر يقتضي ادرس هذا لسان بمرس عليه تجريمه تحت البند ٢١ من الملاح العمومي الذي صدر من القائد العام المؤرخ ٩ سبتمبر سنة ١٩١٧

صدر في بغداد يوم ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٨

الفريق الاول و . ر . مارشال

القائد العام لقوات الحجة العراقية

عدد

١٦

بيان

لما كان المراد شمول ترتيب الحاكم المدنية والاصول ولقوانين الحامية الا ان في ولاية بغداد على ولاية البصرة والامكنة المجاورة لولاية المدكورة التي تضمها مياهاها وذلك مع مراعاة التغيرات ابينة فيما يأتي .

قانى الفريق الاول ويلم دين مارشال ، ك . م . ب . ك . م . م . اس . اى بناء على اسلطة التي زودتها بمنزلة قائد طام لحيوش جلالة ملك بريطانيا في المراق اعلى في هذا البيان ما يأتي :



- ١ - تنفيذ احكام هذا البيان من غرة جنوري سنة ١٩١٩ ماعلا البند الخامس فانه يتخذ حلالاً .
- ٢ - البيان المؤرخ لـ ٢٨ كانون اول سنة ١٩١٧ ( ماعلا البند ١٨ و ١٩ والعقرة الاولى من البند ٢٤ ) يطبق في ولاية الصرة والامكنة المجاورة لها التي تديرها مباحها مثل مايطبق في ولاية بمباد .
- ٣ - تعديل البيان المؤرخ لـ ٢٨ كانون اول سنة ١٩١٧ بالصورة الآتية :  
في البند ( ٢ ) ٧ تبديل الكلمات « باطر العديلية » بالكلمات « رئيس محكمة الاستئناف » وايضا كانت في غير هذا الموضع لتبديل لكلمات Senior Judicial Officer بالكلمات ( Judicial Secretary )
- ٤ - نبي قانون ابلار لمرافقة المحلة لسنة ١٩١٥ وجميع القوانين التي تنفذت بموجبه وجميع المنظمات والقوانين التي كان قدسها باطر اعديلية استعدا على صوغه ( ماعلا القوانين والمنظمات المدروجة في الجدول الذي يلي هذا البيان ) .  
ويشترط ان هذا الالء لا يقتضي استئناف او اعاده محاكمة او تمييز حكم و امر اصدرة اية محكمة كانت من المحاكم المشككة بموجب القانون المذكور ولا يقتضي اية دعوى كانت مسمتها فسمياً المحكمة المذكورة وبقية مطلقه .  
ويشترط ايضاً ان القانون المذكور وجميع القوانين المتبعة بموجبه وجميع المنظمات التي كان قدسها باطر اعديلية استعدا على نصوص وجميع المحاكم والسلطات المشككة بموجبه تبقى قائمة و ففة لاجل سماع وحسم الاستئناف او طلب إعادة المحاكمة او التمييز المذكور او الدعوى المذكورة وان يحوز بالحكم الذي اقامه في مانحن ذلك موافقاً ان يعين اى شخص او اية سلطة يقدم محكمة اوسطة ذات صلاحية بموجب القانون المذكور لاجل سماع وحسم الاستئناف او إعادة المحاكمة او التمييز او الدعوى المذكورة .  
ويشترط ان القوانين والمنظمات المذكورة المستثناء من الاء والمدة في الجدول وجميع المنظمات والاعلامات والامور المصادرة بموجب القوانين استثناء المذكورة تبقى قائمة في ولاية صرة والمدورة والامكنة المجاورة لها في تصرفها مباحها وتطبق بالتمام ويجرى حكمها كأن لم يمس قانون البلاد امراً ولا محلة .
- ٥ - سلطة من النصوص الواردة في سطر لعديلية مقدمه بمصادره احكام ابدى ادم بموجب البند ٢٣ من ديار المؤرخ لـ ٢٨ كانون اول سنة ١٩١٧ تشمل ايضاً من نصوص تصير احكام القانون والاصناف الماسة في جدول او تصير اليها احكام اخر او تليها و تصرف المنظمات التي يصادرها باطر عدلية بمصادرة المحاكم المملوكة ادم بناءً على سلطة المحولة بها بموجب هذا السند او تليها ان تصير اليها احكام اخر .

و . د . مارشل  
فريق اول  
كائد طم لجيوش المحلة العراقية

### الجدول

#### القسم الاول

القوانين الهندية والانكليزية المطبقة في ولاية الصرة :

قانون اصول المحاكمات الهندي ( عدد ٥ سنة ١٨٩٨ ) كما تعديل الى تاريخ ١ اوكست سنة ١٩٠٩

قانون مرور الزمان الهندي ( عدد ٩ لسنة ١٩٠٨ )

قانون اعلامة المرافقة التجارية الهندي ( عدد ٤ سنة ١٨٨٩ ) كما تعديل قانون الملاحة المرافقة التجارية ورسوم الكمرك الهندي ( عدد ٩ لسنة ١٨٩١ )

قانون المراكب التجارية الهندي ( عدد ٩ لسنة ١٨٥٩ و ٧ لسنة ١٨٨٥ و ٥ لسنة ١٨٨٣ )

قانون البحرية التجارية الهندي ( عدد ١٣ لسنة ١٨٧٦ )

قانون تسجيل المراكب الهندي ( عدد ١٠ لسنة ١٨٤١ ) كما تعديل قانون تسجيل المراكب الهندي لسنة ١٨٥٠ و ١٨٩١

قانون الجزاء الهندي ( عدد ٤٥ لسنة ١٨٦٥ ) كما تعديل الى تاريخ ١ جون سنة ١٩١٠

قانون التركات الهندي ( عدد ١٠ لسنة ١٨٦٥ ) كما تعديل قانون عدد ٢١ لسنة ١٨٦٥ و ٢٤ لسنة ١٨٦٧ و ٧ لسنة ١٨٧٠ و ٢١ لسنة ١٨٧٠ و ١٣ لسنة ١٨٧٥ و ٢١ لسنة ١٨٧٧ و ١٥ لسنة ١٨٧٧ ( جدول عدد ١ ) و ٦ لسنة ١٨٨١ و ٦ و ٧ لسنة ١٨٨٩ و ٢ لسنة ١٨٩٠ و ١٣ لسنة ١٨٩١ و ٦ لسنة ١٩٠٠ و ٧ لسنة ١٩٠١ و ٥ لسنة ١٩٠٢ و ٨ لسنة ١٩٠٣

قانون ابيات الوسايل ودير التركات ( عدد ٩ لسنة ١٨٨١ ) كما تعديل بقانون عدد ٢٠ لسنة ١٨٨٦ و ٦ و ٧ لسنة ١٨٨٩

١٢ لسنة ١٨٩٠ و ١٢ لسنة ١٨٩١ و ٨ لسنة ١٩٠٣  
 قانون الإفلاس ( برزندى ) ( عدد ٣ لسنة ١٩٠٩ )  
 قانون المجانين الهندى ( عدد ٤ لسنة ١٩١٢ )  
 قانون لوائح بومباى ( عدد ١ لسنة ١٨٧٧ )  
 قانون الجهد ( عدد ٦ لسنة ١٨٦٤ ) كما عدل الى تاريخ ١ اوكت ١٩٠٥  
 قانون الكمارك البحرى ( عدد ٨ لسنة ١٨٧٨ كما عدل الى تاريخ ١ جنورى سنة ١٩١٦  
 لوائح الاجانب ( عدد ٣ لسنة ١٩١٤ و ٧ لسنة ١٩١٤ و ٨ لسنة ١٩١٤ )  
 امر بخصوص بحارة الاجانب المعادين عدد ٨٠٧ ( و ) المؤرخ سا ١٤ بفر سنة ١٩١٤ و اعلان صادر بمقتضى هذا الامر  
 مؤرخاً سا ١٣ فرورى سنة ١٩١٥ ما خلا الفترة الاولى من البند الثالث .  
 قوانين بحارة المدو عدد ١٤ لسنة ١٩١٥ و ١٠ لسنة ١٩١٦ .  
 قانون التسميات ( عدد ٩ لسنة ١٨٣٦ )  
 قانون النقل ( عدد ٣ لسنة ١٨٦٥ )  
 قانون الحرائم البحرية فيما يتعلق بالمستطعات لسنة ١٨٤٩  
 قانون ادراك التجارية لسنة ١٨٩٤ و ٥٧ و ٥٨ ( ١ ) ( ٢ ) عدد ٩٠ اقسام ٢ و ٥ و ٦ و ٧ و ٨ و ١٣ .

### القسم الثانى

القوانين واللوائح الصادرة بمقتضى قانون البلاد العراقية المحقة ١٩١٥ والمداوم تطبيقها الى ولاية البصرة .

( ١ )	لوائح قائد العام	
	عدد	سنة
قانون الكرك البحرى	١	١٩١٦
تعديل قانون مرور الزملى عدد ١	٥	١٩١٦
قانون الاموال التبرمطوية لسنة ١٩١٦	٧	١٩١٦
تعديل محاكم القصر عدد ١	٨	١٩١٦
تعديل قانون الكرك البحرى عدد ١	٩	١٩١٦
قانون الطرق	١٠	١٩١٦
تعديل قانون الكرك البحرى عدد ٢	١١	١٩١٦
شرح الملة الرابعة من الجزاء الهندى	١٢	١٩١٦
قانون الصكوك القابضة التداول	١٤	١٩١٦
قانون السير والمياه الداخلية	١	١٩١٧
تعديل قانون الصكوك القابضة تداول عدد ١	٣	١٩١٧
قانون سكة احمر	٤	١٩١٧
محكمة الصر	٧	١٩١٨

### ( ب ) اللوائح التى اصدرها ناظر المدي

لوائح المحاكم عدد ٣ لسنة ١٩١٥  
 نظام رسوم الافلاس لسنة ١٩١٥  
 نظام المحاكم عدد ٢ لسنة ١٩١٦  
 نظام انبىات الوصايا لسنة ١٩١٦ : الماد ١ و ٢ و ٣ و ٤ و ٥ و ٦ و ٧ و ٨ و ٩  
 اعلان عدد ٢٩ لسنة ١٩١٦ ( رسوم انبىات الوصايا وتدير التركات )

عدد  
١٧

اعلان

صادر بمقتضى قانون اصول المحاكمات الجزائية العدادي

محملاً بالسلطة المخولة لي بموجب المادة الثانية من قانون اصول المحاكمات الجزائية العدادي قد اصدرت هذا الامر بان  
ان قانون اصول المحاكمات الجزائية المذكور يطبق على ولاية البصرة ولا راسي المجاورة لها التي تتمررها بمباها اعتباراً من  
اول ماوت سنة ١٩١٩ م  
مرد في بغداد في ٧ فبراير سنة ١٩١٩  
ت. د. ولسون  
قائمقام  
القائم باعمال المحاكم الملكى العام

عدد  
١٨

اعلان

صادر بمقتضى قانون الجزائي البغدادي

محملاً بالسلطة المخولة لي بموجب المادة الثانية من قانون الجزاء العدادي قد اصدرت هذا الامر بان قانون الجزاء  
البيددي يطبق على ولاية البصرة ولا راسي المجاورة بها التي تتمررها بمباها اعتباراً من اول مايس سنة ١٩١٩ .  
١. ت. د. ولسون  
قائمقام  
القائم باعمال المحاكم الملكى العام

عدد  
١٩

بإسـ

- حيث انه بموجب اعلان مصلحة الكمارك نمرة ٩ لسنة ١٩١٦ صادر احوال القانون الهندي المعروف بقانون الكمارك  
البحري [ نمرة ٨ لسنة ١٨٧٨ ] المعدل الى الميلاد المختله .  
وحيث انه بموجب لقانون نمرة ٩ لسنة ١٩١٦ الصادر من طرف ائمة العام تحت اسم قانون الكمارك البحري نمرة ٩  
لسنة ١٩١٦ والاعلامات الكمرية نمرة ٤ لسنة ١٩١٦ ونمرة ٩ لسنة ١٩١٦ ونمرة ١٢ لسنة ١٩١٦ صار تعيين مقادير  
الرسوم الكمرية واعفاء بعض مصانع من رسوم .  
وحيث انه من المرسوم بمعد مقادير [ فيثات ] لرسوم ووضع قوانين بحري كاتبة هذا المامد .  
فبناء على هذا انا الف بقا . اس . كوب . في . سي . ك . سي . ي . سي . اس . آي . دي . اس . أو . بي . ج . السلطة  
المعدة لي بصفتي القائم باعمال ائمة العام لطبوش جلالة الملك في العراق قد اصدورت هذا لآتي :-  
١ - يدهى هذا البيان بيان تعريفه للرسوم الكمرية لسنة ١٩١٩ .  
٢ - يحى العمل بموجبه ابتداءً من اليوم الاول من شهر ابريل [ نيسان سنة ١٩١٩ ]  
٣ - تحصل لرسوم الكمرية بحسب الفئات الممثلة في اللائحة في دبل هذا البلاع بموجب نصوص المادة اعشرين من قانون  
الكمارك البحري [ نمرة ٨ لسنة ١٨٧٨ ] وكذلك عن المصانع التي رد الى ابلاد المختله وفي صدر منها الى الخارج  
بطريق البر .  
٤ - للمحاكم الملكى العام السلطة ان يعين من وقت لا آخر فئات اضافية لوفقات اخرى لرسوم الكمرية التابعة لقانون  
الكمارك البحري وللرسوم الكمرية لبريه وله ايضاً ان يسير اولى اللائحة الكمرية اوبعض نصوصها وذلك كله يكون  
بموجب اصدار بلاع منه  
٥ - قداسي بموجب هذا البيان قانون الكمارك البحري نمرة ٩ لسنة ١٩١٦ والاعلامات الكمرية نمرة ٤ لسنة ١٩١٦  
ونمرة ٩ لسنة ١٩١٦ ونمرة ١٢ لسنة ١٩١٦ .  
الفرقي الاول اي . اس . كوب  
القائم باعمال ائمة العام لمصلحة العراق  
صدر في بغداد في اليوم الرابع عشر من شهر مارچ سنة ١٩١٩







## اعلان

لما كانت قد اغلقت شعبة امانق لامبراطورى ميان فى الموصل منذ احلال الخيوش البريطانية تلك المدينة ولما كان قد طلب امانق المذكور ان يفتح مر حديد شعبه فى الموصل وحث انه من الموافق ان يؤذن عنها حسب الشروط المذكورة اذناه فعليه صدر الامر بما يأتى :

قد سمح بموجب هذا الاعلان للبانق الامبراطورى الصانع ان يفتح من حديد شعبه فى الموصل حسب الشروط الاتية وهي :

الجميع المعاملات التى حرب فى هذه الشعبة قبل تاريخ هذا الاعلان تبقى موقوفة الى بعد التاريخ الذى يصدر امر فى تمديه على ان الاعلان لصلح ولا يجوز على الاخص المطالب بالديون المستعقة للشعبة المذكورة او المقربة عليها فى البلاد المحتلة عند تاريخ هذا الاعلان ولا يجوز استيفاءها بصفة دعاوى ولا صورة اخرى الا بعد التاريخ المذكور الذى سيصدر امر بتعيينه

بغداد فى ١٤ مارس سنة ١٩١٩

١٠٠ م . ك .

فريق اول

قائد عام لجيوش المملكة العربية

## بيان

يشتمل احكام البيان المؤرخ ما ٢٥ ايلول سنة ١٩١٨ كما تعدت بموجب البيان المؤرخ ما ١ نيسان سنة ١٩١٩

ما كان من اعرورى استملاك بعض ارضى لاجل مافع عموميه عليه قد صدر لسان الاتى .

١ - ينقد هذا البيان من تاريخ نشره ويسمى نظام استملاك الارضى ويطلق اولاً على جميع الاراضى التى احتلتها قوات الدولة ملك بريطانيا فى العراق ولكن هذه الصفة قد تحددت بعد بموجب بيان اولى بات وتقتصر على الجهات التى يظهر فيها حاجة الى ارضى لاجل اعرس عمومية .

٢ - فى هذا النظم يتر بالانفاط لآنية عن اعرى لآية عام بمجاعتها من من نظرية الموضوع :

( ا ) ارضى تشمل المافع الخاصة من لارضى و لآية المصلحة بالارضى او ما تعد تلك الاشياء الصلاداً دائماً .

( ب ) ( دو لامية ) يشمل كل شخص مدب بصفة تعويضاً عن صيغ لتلك بموجب هذا نظام ويستر الشخص اذا منفعه بالارضى اذا كان له فيها حق ارتفاق .

٣ - متى ظهر للقد عام لزوم استملاك ارضى فى ارضى كات لاجل اعرس عمومى فحين مأموراً لاجل تحميم بدل تلك لارضى ملكاً عاموا اعرس الذى يوحى . استملاك الارضى . ويسمى ذلك المأمور فيما يأتى مأمور الاستملاك .

٤ - وعند ذلك يعل مأمور الاستملاك فى ذلك شكل ان رد ان يحتم بدل الارضى المذكورة ويبين اعرس المداخى لاستملاكها ويجوز له لاجل اجراء اتحد من ب اعرس ارضى اما شخصاً واستمة شعص ودمه بذلك وتحقق مساحة الارضى وبه يصان يحلب اى شخص وشخص ويأخذ شهادتهم ويطلب اراء ايه وتلقى بحالها لارمة ويأخذ جميع التذير لارمة لاجل تحميم الارضى ولاجل اعرس يبق عن قابها لعرس المقصود .

٥ - وبه ذلك عدم مأمور الاستملاك الى اعرى لآية لعدم وتسمى فيما يأتى لجنة الاستملاك تقريراً عليه بدل الارضى حسبما هو او بدل كل قطعة من لارضى عن حده حسبما يحل مواضعاً ويدكر ايضاً رأيه فى قابلية الارضى المبحوث عنها لعرس المقصود .

٦ - وحينئذ لجنة الاستملاك

( ا ) ما تقرر حالاً باستملاك تلك لارضى اى قدم تقرير فى بيان محدد مداتها واستملاك قطعة منها .

( ب ) او تؤجل القرار فيها اذا يجب استملاك تلك الارضى اواية قطعة منها ام لا .

( ج ) وتأسر بنج استملاك الارضى المذكورة او قطعة منها .





(ج) إذا كثرت هكذا معاملات في جهة ما واستدل مأمور الاستهلاك من ذلك أن قيمة قطعة أرض في تلك الجهة أرخصت وإن لم يحصل ماملة بحق تلك القطعة ذاتها فيقدم مأمور الاستهلاك إلى لجنة الاستهلاك تقريراً بذلك لتعين اللجنة المقدار الذي يجب ضمه إلى قيمة الأرض .

( د ) لا يضمن شيء إلى قيمة الأرض إذا كان استعداء تسجيل تلك المعاملة تقدم إلى دائرة الطابو بعد تاريخ هذا النظام.

١٩- (١) يضاف الى بدل الاراضي المحيطة التي تؤخذ بموجب هذا النظام لمريض عن اخذ الاراضي جبراً .

(ب) ودر

( ١ ) ٢٥ في المئة على حساب بدل الارض المحضة اذا كان التخصيص يجري سنه على المادة ١٨ ( ا ) .

[illegible]

(۳) ۸ ۷ ۶ ۵ ۴ ۳ ۲ ۱

٧٠- اذا وقع راع على ملكية الارض فلامر الاستهلاك اذا رأى ذلك موافقاً ان يقدم تقريراً الى ناطر الدلية حيثما فيه بصورة واضحة النقاط التي يلزم لها قرار وربطه بصورة من الينء التي يحسبها الارء مع اللوائح التصديرية التي يطلون الخصوم ارفاقها بالتقرير المذكور . ومح على مأمور الاستهلاك ان يستعاف الشهود في هكذا امور . ويجل ناطر الدلية المادة ميباً النقاط التي ثرم عليها قرار الى محكمة يشكلها لهذه الدلية ويكون لتلك المحكمة جميع سلطات محاكم البداية بمعنى قانون اصول لها كات الحقوقية وتكون هي مقيدة لاحكام القانون المذكور فيها . يتلو ماهاكم الدلية مع مراعاة احكام هذا النظام وقرارها على نقاط المذكورة يكون طلياً وابتداءً على الخصوم . وعمل بمأمور الاستهلاك . عمل لجنة الاستهلاك .

٢١ - لا يجوز لمحكمة مدنية ان تسحب دعوى كانت على الحكومة بخصوص مطالبة جرت إلتزام هذا النظام .  
ويشترط حوار - ع دعوى مدنية على اشخاص قاموا بتوصيا بموج - هذا النظام دا كان المادى يحتاج انه  
بمعنى ذلك لا من وثقت وجود استب غير لأعمال متخذه من بيان مدته فى ركن حريان المطالبة من جانب  
مأمور الاستملاك .

٢٣ - اى اعلان لة بُد اعام المؤرخ ١٩ ايلول سنة ١٩١٥ ونظامه عدد ٦ لسنة ١٩١٩ .

JAC

५५

بَابُ

أني الطريق الأول لسراي . اس . كوب . في . سي . ك . مي . بي . ك . مي . س . اي . دي . اس . او .  
 بناء على السلطة غولة لي بميزة كأحد حام قوات حماية ملك بريطانيا في العراق الشرقي هذا البيان ما يأتي :

١ - يسى هذا البيان - بيان الرسوم لسنة ١٩١٩ -

٢ - ان الرسوم سواء كانت مستحقة للحكومة او للبلدية واي مباح اخرى مستحقة للحكومة من استقراسات مصلحة  
تقرر عن المجلس القدي يترتب على هذه الاثقة صاوات وعبر ذلك واي مبالغ مستحقة للحكومة او للبلدية من بدلات  
تصوي الرسوم يجوز ان سفذ تأديها بواسطة الحكام المحليين او معاوني حكماء الساسين احرار .

٣ - كل من يجب عليه ان يدفع رسماً وغير ملزم بمعاملة كره في المادة الثانية لم يدفع في الوقت الارام يجوز ان يبلغ باخطار من الحاكم السياسي او معاون الحاكم السياسي - ذالم يدفع للبلع في طرف عشرة ايام بحري بمقتضى معاملة اخرى - . وسنسخ هذا الاخطار كما سنسخ اوراق حلب بمقتضى قانون اصول المحاكمات المحقرية وبشترط انه اذا لم يكن له ديون بحري يمكن فيكون لاجل سلب الاخطار ان يرسل قسماً منه الى بخارا او رئيس المحلة التي يكون للسديون فيها ملك او كان مقبلاً السابق او الى شيخ العشيرة التي هو منسوب اليها وبالمضي نسخة اخرى في محل عموماً في القرية التي له فيها املاك او اى كان عملاً بها سابقاً .

٤ - إذا لم يدفع الرسم من مدة عشرة أيام فيحوز للمالك الساسي او معاون الحاكم الساسي ان يستحصله اجراءً من امول المدون المثولة وغير المثولة ( ويشمل ذلك رسم المدبوز ان كان مأموراً دارات من او احره معناه ) كما يجوز استحصال مبلغ محكوم به بواسطة رئيس دور الاحراء وتطبق في هذه الاحوال احكام قانون الاجراء الموضح

۱۳۳۰ ۲۹ قمری سنه





### بيان

لما كانت المادتان ١٣ و ١٤ من قانون التجارة البرية مصرحتين بأن عنوان كل شركة يجب أن يؤلف من اسم أحد الشركاء أو اثنين  
ولما كانت المادة ٣٢ من قانون التجارة البرية مصرحة بأن خلاصة مقالة الشركة سواء كانت عمومية (قولتيف) أو كومنديت يجب أن تسجل في المحاكم .

وبما أن بعض اشخاص قد شكلوا شركات مؤخراً واخذوا يشتغلون كل اسم شركة بلا مراعاة الاحكام المذكورة وحيث ايضاً قد حصل بعض اشخاص شرعوا بالاشتغال بلا شراك ولكن تحت عنوان كاذب .

فالآن ان العريق لاول المسراى . اس . كوب . و . م . ك . م . ب . ك . م . س . اس . اى . دى . اس . او . بناءً على السلطة التي رودتها بمزلة وكيل قائد عام لقوات جلالة ملك بريطانيا في العراق الشرى هذا البيان ما يأتى .

( ١ ) يسمى هذا البيان - بيان الاسماء التجارية - ١٩١٩

( ٢ ) ان ملخص مقالة الشركة الذي يجب تسجيله بموجب المادة ٣٢ يسجل الآن في محكمة البداية . ولكن في الاطراف التي لم يتشكل فيها محكمة بداية وفيها محكمة صلح يجوز ان يسجل ملخص المقالة في محكمة الصلح . وعلاوة على التفاصيل التي جاءت في المادة ٣٢ من قانون التجارة يجب ان يسجل في ملخص مقالة الشركة او يلحق به تفاصيل كافية عن تسمية كل شريك مخلصاً كان صاحب حصه ( قومانديتز ) في شركات الكومنديت .

( ٣ ) اذا قامت شركة اشمالاً تجارية تحت عنوان لا يناسب المادة ١٢ او ١٤ من قانون لتجارة البرية او اقامت الاشتغال بدون تسجيل خلاصة مقالة الشركة وتسمية الشركاء وفقاً للمادة ٣٢ من قانون لتجارة والبند الثاني من هذا البيان وذلك بعد التاريخ الاتى ذكره فيعاقب كل شريك بمجزاء قدره ١٥٠٠ روبية .

( ٤ ) بما يتعلق بالشركات المشككة تداول اعنوس سنة ١٩١٤ يكون التاريخ المبين اول اعنوس سنة ١٩١٩ وفيما يتعلق بالشركات المشككة قبل اليوم الاول من شهر اعنوس سنة ١٩١٤ يكون التاريخ المبين اول وثير ١٩١٩ .

( ٥ ) مع ذلك يجوز للشركة التي كانت مروفة باسم تجارى من قبل اول اعنوس سنة ١٩١٤ ان تديم استعماله او استعمال قسم منه وكذا مرفقاً باسم أحد الشركاء او اكثر وان كان ذلك مخالفاً للمادة ١٢ من قانون التجارة على شرط ان يسجل ذلك الاسم مع خلاصة مقالة الشركة وفقاً للمادة ٣٢ من قانون التجارة البرية .

( ٦ ) كل من يتعملى اشمالاً تجارية بنفس تحت اسم غير اسمه بطابق مجزاء قدره ١٥٠٠ روبية .

( ٧ ) لا يشمل هذا البيان اشركات الخصوصية المدروحة في المواد ٣٩ الى ٣٩ من قانون التجارة البرية على شرط ان لا تكون مروفة باسمون تجارى .

( ٨ ) يبرم على كل شركة تجارة وعلى كل محكمة عند ما يتهاجر صاحبها أحد احكام هذا البيان ان تعمل التحقيقات اللازمة ونظم تقريراً ميباً وجوه الحرم وقدمه الى حاكم الدرجة الاولى او الثانية . فبى ذلك احكام الدعوى ويمكنه ان يقل التقرير المذكور وفقاً لى المواد المدروحة فيه ما لم تخرج منه بخلافها .

تحرر في بغداد في اليوم الثامن والعشرين من شهر ابريل ١٩١٩ .

اى . اس . كوب

فريق اون

وكيل القائد العام لقوات الحلة العراقية

### بيان

لما كانت المادة ٢٨ من قانون التجارة البرية مصرحة بان الشركات (الانوية) لا يجوز تشكيلها الا بموجب فرمان يصادق على شروطها المدروحة في سند المقابلة ويؤذن تشكيلها على ان لا يكون فيها ما يخالف منافع الدولة .  
ولما كانت النظم المماثلة المؤرخة ١٧ تشرين الثاني سنة ١٢٩٨ ( ٢٩ نوفمبر سنة ١٨٨٢ ) قد بينت كيف يلزم ان يكون نظام شركات الانوية الداخلي واوردت احكام اخر بخصوصها

ولما كان لازماً عمل على بشأن تشكيل الشركات الانوية داخل الاراضي المحتلة وتنظيم اشغالها .  
فقد ان الفريق الرسمي . اف . مكس . ك . سي . ب . سي . اس . اي . دي . اس . او . . . . . بناء على السلطة التي رودتها عزلة وكيل القائد العام لقوات حلاله مكس بريطانيا في العراق انشر في هذا اسان ما يأتي :

١ - يسمى هذا البيان - بيان الشركات لسنة ١٩١٩ -

٢ - لاجل مصادات تطبيق المادة ٢٨ من قانون التجارة البرية على الاراضي المحتلة يصدر الحاكم لدى عدم صراحة عموماً بما يلزم اجراءه من المراسم . تنص المادة المذكورة يصادق به على شروط الشركة التي تشكل بموجب هذا السان وعلى نظامها الداخلي اذا كان ويؤذن تشكيلها . ويجب ان تسجل صورة مصدقة من هذا الامر عند تسجيل مقولات الشركات قبل تسجيل الشروط والنظام الداخلي اوفى اثناء التسجيل .

٣ - ان الشركات الانوية مشكلة بموجب احكام هذا النظام لا يطبق عليها القانون المؤرخ ١٧ تشرين الثاني سنة ١٢٩٨ ( ٢٩ نوفمبر سنة ١٨٨٢ ) ولا قانون النظام آخر مما ينطبق بتشكيل الشركات الانوية او تنظيم مقولاتها سوى قانون التجارة .

٤ - ان القانون الهندي لاسمى ( قانون الشركات الهندية سنة ١٩١٣ ) مع تعديلاته الواردة في ( تعديل قانون لشركات الهندية لسنة ١٩١٤ ) وفي الجدول الملحق لهذا البيان يمد في الاراضي المحتلة كما كان يستعمل لومدروج على وجه التفصيل في هذا البيان ويطبق على جميع الشركات المشكلة بمقتضى هذا البيان .

٥ - ( ١ ) لا يجوز تغيير شروط شركة او نظامها الداخلي مالم يصادق على ذلك الحاكم الملكي العام والتمير او لاصفة غير المستوفية هذا الشرط لا يكون لها اعتبار قانوني وان كان سراحه بخلاف ذلك في قانون الشركات الهندية لسنة ١٩١٣ المذكور ( ٢ ) يجب ان يسجل عند تسجيل الشركات في طرف ثلاثة اشهر من تاريخ تصديق صورة مصدقة من التغيرات التي حدثت في الشروط والنظام الداخلي او ما اضيف اليها مع التصديق الذي اقترنت به .

بغداد في ٢ جون سنة ١٩١٩

جى . اف . مكس

فريق

وكيل القائد العام لقوات الحملة العراقية

### اعلان

حيث ان جون فينس تيج المأذون من مدرسة حقوقية المقيم في سلزهل كورت رقم ٣ من مدينة لندن ووليم الكسندر مكنان التاجر المقيم في شارع لسهل رقم ١٢٢ في لندن قد استخدما الى تشكيل شركة تعرف بشركة بين النهرين وايران ليتبد وقدمتا شروط الشركة ونظامها الداخلي لاجل مصادقتهما عليها .

فقبله الى لتأتمنم اوتوفه تالوت ويلسون . سي . اس . آي . سي . ام . جى . سي . آي . آي . دي . اس . او . . . . . وكيل الحاكم الملكي العام في العراق بناءً على السلطة المخولة لي بموجب المادة الثانية من بيان الشركات لسنة ١٩١٩ وكل سلطة اخرى لي في هذا الزمان اوفد بموجب هذا الاعلان بتشكيل الشركة المذكورة تحت عنوان شركة بين النهرين وايران ليتبد مع مراعاة احكام بيان الشركات لسنة ١٩١٩ وشروطه .

وعلاوة على ذلك قد صادقت على شروط الشركة المذكورة ونظامها الداخلي ووقعت على مستحقين منها فقط كنسخ  
أصلية عند مسجل الشركات . حرر في بغداد في اليوم الثالث من شهر حوالى سنة ١٩١٩

اى . نى . ويلسون  
قائم مقام  
وكيل الحاكم الملكى العام

عدد  
٢٨

## بيان

لما كان بموجب القوانين العثمانية لا يصح بيع ملك ( صرف ) ولا يتقد تنفيذاً قانونياً ما لم يسجل في دائرة العدوى .  
وجب ان عدة اقسية بقيت عندنا شهر بعد احتلال القوات البريطانية ايها من دون تشكيلات لاجل تسجيل المعاملات  
في الطابو ولذلك اخذ الحكام السياسيون ومعاونو الحكام السياسيين والحكام العسكريين يصادقون على عقود بيع  
الاملاك المذكورة فالاتى ان الفريق السر جورج فلجير مكس ، ك . سى . بى . سى . اس . آى . دى .  
اس . او . ساء على السلطة التي رودها بمنزلة وكيل قائد عام لقوات جلالة ملك بريطانيا في العراق اشر في هذا  
البيان ما ياتي :

- ١ - يسمى هذا البيان - بيان تأييد البيوع غير المسجلة لسنة ١٩١٩ -
  - ٢ - ان عقود اسع غير المسجلة المتقدمة تلك ( صرف ) وقع في قضاء لم يشكل فيه من بعد احتلال القوات البريطانية  
دائرة طابو لاجل تسجيل معاملات البيع بحري تنفيذها بموجب القانون على شرط ان  
( ١ ) يكون سند البائع الحائقي مسجلاً في دائرة الطابو .  
( ٢ ) وان يكون تاريخ عقد البيع قد اطاعة تشكيل دائرة الطابو في ذلك القضاء .  
( ٣ ) وان يكون عقد اسع مصدقاً من حاكم سياسي او معاون حاكم سياسي او حاكم عسكري .  
( ٤ ) وان يكون عقد البيع قد قدم الى دائرة العدوى لاجل التصديق في صرف ستة اشهر من تاريخ فتح دائرة العدوى  
او تاريخ هذا البيان اذ كان قد فتح بعض دوائر طابو قبله .
  - ٣ - مع ذلك اذا باع احد ملكه المصرف بموجب سند عادي غير مسجل وصهراته هو او ورثته او وكيله قد باع عين ذلك  
الملك او رعه عند شخص آخر مسجلاً في دائرة العدوى بلا علم بوجود السند العادي فان السند العادي لا ينفذ على  
صاحب السند المسجل .
  - ٤ - لا يطبق هذا البيان على عقود بيع الاملاك داخل متصرفية العمارة .
  - ٥ - لا تؤثر احكام هذا البيان على القرارات المسطلة من محاكم البداية قبل تاريخ هذا البيان فيما يتعلق بمسألة بيع .
- حرر في بغداد في اليوم الخامس من شهر يوليو سنة ١٩١٩ .

جى . ف . مكس  
فريق  
وكيل القائد العام لقوات الحملة العراقية

عدد  
٢٩

## بيان

لما كانت الحاجة داعية الى اتخاذ تدابير لاجل حماية اسلاك التلغراف والتلغراف لى تجتاز الانهر  
فالآتى ان الفريق جورج فلجير مكس ، ك . سى . بى . سى . اس . آى . دى . اس . او . ساء على  
السلطة التي زودتها بمنزلة وكيل قائد عام لقوات جلالة ملك بريطانيا في العراق اشر في هذا البيان ما ياتي :

- ١ - يسمى هذا البيان - بيان التلغراف لسنة ١٩١٩ ( موقت ) -
- ٢ - ان النسخ التي تدير في المياه الداخلية ( مسجلة مسجلة البصرة على ما هي مسجلة في النظام المصري لقائد العام عدد  
لسنة ١٩١٧ وعدد ١ لسنة ١٩١٨ ) لا يجوز ان يتجاوز علو قلمها ٩٥ قدماً من فوق سطح الماء . ويجب ان يسطر رأس

- حماية الشراخ المهيول (الفرمل) اذ امرت من تحت اسلاك التلغراف او التلغراف لم تحتمل من الموردون ان عسها .
- ٣ - اذا سببت سفينة تلف اسلاك التلغراف او التلغراف او تشويشها او قطعها فان رئيس السفينة (التيوخذة) وصاحبها يعاقبان بالجزاء التقدي مماً او اضراراً وعيبيهما اصلاح ما سبب تلفه واما المعاملة القانونية بخصوص الجزاء التقدي ومقدار الضمان فانها تجري امام حاكم معين بمقتضى قانون اصول المحاكمات الجزائية البغدادي .
- ٤ - ان احكام هذا البيان هي اضافة الى مادة ١٧٩ و ١٨٠ من قانون الجزاء البغدادي والمساواة الاخرى من القانون المذكور والادامير والقوانين التي هي الآن مربية الاجراء وليست بدلاً عن اية منها .
- تمتد في بغداد في اليوم اربع عشر من شهر تموز سنة ١٩١٩

ج . د . هـ . م . كس  
فريق  
وتبل القائد العام لقوات  
الحلقة العراقية

عدد

٣٥

بيان بتعديل قانون الجزاء البغدادي وقانون اصول المحاكمات الجزائية البغدادي

للسنة ١٩١٩

المؤرخ ١٨ جولاى سنة ١٩١٩

( لم يهرب هذا البيان ولكن لصورة قد اخطت في )

( من قانون الجزاء واصول المحاكمات الجزائية عند )

( تمريهما مؤخرأ )

عدد

٣٦

## بيان

ان الفريق المسمى . اف . م . ك . م . ب . د . س . اس . اى . دى . اس . او . . . . . على الساطع التي رودتها عملة وكيل قائد عام لقوات حلاله ملك بدمياى المرقى شرى هذا البيان ما يأتى :

١ - يسمى هذا البيان ببيان سكك الحديد لسنة ١٩١٩ -

الجرائم التي يرتكبها مأمورو سكك الحديد

٢ - اذا طلب احد ان يطالع دفتر اسعار انقل لواءية ورقة اخرى مبينة فيها تلك الاسعار في محطه يصدر منها سكة الحديد او امرها الى المحطات لاجرى بشأن اسعار النقل غير من الممرين وانهم فاذا تعاقد المأمور المكلف بالان تلك الاسعار عن اراد ذلك لدور اوتدك لورقه اما عملاً او عمداً فانه يعاقب بحرام عقدي لا يتجاوز عشرين روبية .

٣ - اذا كان احد مأموري سكة الحديد في حالة السكر في شأن اقيام بوجبه يعاقب بحرام عقدي لا يتجاوز خمس روبية . واذا حصل من ذلك خلل في احد لوطعه بحث عرض لاحتظر المسافرون او غيرهم مما كان في السكة فانه يعاقب بحرام عقدي لا يتجاوز سنة واحدة او بحرام عقدي لو يكليهما .

٤ - اذا كان احد مأموري سكة الحديد قد عرض احداً لخطر أثناء اقيام بوظيفته .

( ١ ) ما بعدم امتثاله حكماً من احكام انضامات والادامير المتعلقة بسكك الحديد والنامدة في ذلك لرس واي شرط او امر يجب عليه مراعاته بمقتضى شروط استخدامه وهو محيط به علماً .

( ٢ ) واما بعدم رونه او اهمه وتقصيره .

فانه يعاقب بحرام عقدي لا يتجاوز سنتين او بحرام عقدي او يكليهما .

٥ - اذا

( ١ ) ترك احد مأموري سكة الحديد مركبة من اى نوع كانت في مكان يتجاوز منه القطار طريقاً عاماً وكان السكة في ذلك المكان على سطح الارض .

( ٢ ) واذا منع الطريق على الناس من حيث يحتجز القطار الطريق .

فانه يعاقب بحرام عقدي لا يتجاوز عشرين روبية .



### جرائم آخر

٦ - إذا اخذ احد معه في السفر بسكة الحديد شيئاً مضرراً او معطراً وهو لم يخبر عنه رئيس المحطة او المأمور للوطف على المكان الذي أتى اليه بالنسبة المذكور او افا سلم احد شيئاً كهذا الى ادارة سكة الحديد لاجل النقل من دون ان ين نوعه بنسج على ظهر الرزمة التي تحتوي ذلك الشيء وبدون ان يعطى ايضاحات تحريرية عن نوعه الى المأمور الذي سلمه اليه فيعاقب بحراً نقدي لا يتجاوز خمسمائة روبية وهو ايضاً مسئول عن الضرر الذي يحصل من وجود ذلك الشيء في سكة الحديد. وعق مأمور سكة الحديد ان رفض استلام رزمة هو يشك ان فيها شيئاً مضرراً او معطراً ويجوز له ان يطلب ان تفتح امامه ليحقق ما فيها .

٧ - كل من

- ( ١ ) يضع على سكة الحديد اوباقى عليها قطعة خشب او حجاراً او شيئاً آخر .
  - ( ٢ ) يقطع قطعة من السكة او يحل جزء منها او يقطع احدى الاخشاب المقاتمة عليها السكة اوى جزء آخر من السكة .
  - ( ٣ ) او يدبر او يحول او يفتح مقص سكة الحديد اواية آلة اخرى خاصة بالسكة .
  - ( ٤ ) او يرفع علامة او نوراً معصوماً على السكة او يقرب منها او يحفها او يزعجها .
  - ( ٥ ) او يوصل اى عمل آخر يتعلق بالسكة او يحاول ان يسهل او يسبب منه .
- وهو بذلك يقصد اذية احد من القدي في سكة الحديد او هو يعلم ان عمله قد يضر احداً للخطر فانه يعاقب بالاشغال الشاقة او يحبس لا يتجاوز مدتهما عشر سنوات .

٨ - اذا اتى احد قطعة خشب او حجارة او شيئاً آخر على احدى مركبات القطار او حطامها تصدم المركبة اما عمداً او عن علم فانه بذلك قد يضر للخطر احد الزاكين في تلك المركبة اوى مركبة اخرى من مركبات القطار فانه يعاقب بالاشغال الشاقة او يحبس لا يتجاوز مدتهما ثلاث سنين او غرامة نقدي لا يتجاوز ٧٠٠ روبية .

واذا كان قد اصاب احد الزاكين اذى جسيمية على اثر ذلك العمل يكون يعاقب حبساً لا يتجاوز مدته خمس سنين ودا سبب ذلك لعدم قتل احد ويكون العقاب اشغالاً شاقة او حبساً لا يتجاوز مدتهما خمس عشرة سنة .

٩ - ذ عمل احد عملاً غير مشروطاً او كلف من عمل يرم عليه لقيام به او اعمل عملاً ما عن ارادة وبذلك عرض للخطر احد المسافرين في القطار واذا سدد الطريق على مركبة او قطار في سكة الحديد او جعل احداً يسد الطريق او حاول ان يسده وبذلك صدم القطار والمركبة فانه يعاقب بحبس لا يتجاوز مدته ستين .

١٠ - اذا عمل احد عملاً من غير روية او عن اهل او كلف مما يلزم عليه عمله بموجب القانون وبذلك عرض للخطر احد المسافرين في سكة الحديد فيعاقب بحبس لا يتجاوز سنة واحدة او غرامة نقدي وبكليهما .

١١ - اذا عمل احد عملاً من الاعمال الآتية ذكرها يتعلق بسكة الحديد فيمد من ركباً حرماً خاصة بسكة الحديد .

( ١ ) كل من سافر او حاول ان يسافر في سكة الحديد وهو لم يدفع اجرة سفره وكان قصده ان يتخلص من دفعه :

( ٢ ) كل من اى ان يبرز اويسلم لرقعة التي تعطى للمسافر على دفع الاجرة اذا كان قد طلبها منه مأمور سكة الحديد وكل من اى ان يدفع لاجرة المستحقة عليه من عمل ركوبه او بعد ان اى ان يبرز لرقعة او يدفع لاجرة اى بصاً رضى اسمه وعونه وسبباً معقولاً لعدم ابراره رفقته .

( ٣ ) كل من دفع لاجرة واخذ اجرة بالسفر الى مكان معين ثم سافر في القطار عمداً وتعدى ما به الضرورية بسفره وهو لم يدفع اجرة اضافية على المسافة التي اجتازها من امد ما بلغ من سقره ولا يوجد عدة احارة بذلك وكان قصده عدم دفع الاجرة .

( ٤ ) كل من اعطى اسماً وخواصاً كايين احابة على سؤال احد مأموري سكة الحديد .

( ٥ ) كل من اى ان يترك المركبة او اهل تركها عمداً متى وصل الى غاية سفره التي دفع الاجرة من اجلها .

( ٦ ) كل من استعمل او حاول ان يستعمل اجازة كانت قد استعملت بسفر سابق .

( ٧ ) كل من حرف اجازته او اعطى كتابتها عمداً بحيث لا تعود تحراً .

( ٨ ) كل من استعمل اجازته او حاول ان يستعملها في يوم غير اليوم الذي يجوز فيه استعمالها او بين محطات عبر المحطات التي اعطيت الاجازة من اجلها اوى قطار غير القطار المعلن بها وذلك بقصد التردد والتش .

( ٩ ) كل من ركب في مركبة او قطار اعلى درجة من المركبة او القطار الذي اخذ اجرة من احده وذلك بلا اذن ممنوع من

من مأمور مفوض بهذا الخصوص .

( ١٠ ) كل من كان في مركبة أو محطة أو أي مكان آخر من محلات سكة الحديد وهو في حال السكر أو يتكلم بكلام سفیه أو مكدر أو يكتب كتابه سفیه أو مزعجة على أي اسم كان من المحطة أو المركبة أو يخلق راحة أي كان من المسافرين فإنه صورة أخرى .

( ١١ ) كل مسافر صر على الوصول إلى مركبة أو قسم من مركبة يوجد فيها العدد الجائز من المسافرين وكان أحدهم يمارض دخوله إليها . دلى من صر على الدخول إلى مركبة أو قسم منها محفوظاً لشخص أو لشخصين .

( ١٢ ) كل من أخذ معه كلباً أو حيواناً آخر في مركبة محصورة للمسافرين بلا رخصة من مأمور من سكة الحديد .

( ١٣ ) كل مسافر ركب على الماكينة أو في مكان الحارس في إحدى العربات أو على سطحها أو على سلمها أو قسم آخر منها ليس محصوراً للمسافرين وذلك بلا رخصة من مأمور سكة الحديد .

( ١٤ ) كل مسافر دخل مركبة أو خرج منها أو حاول أن يدخل إليها أو يخرج منها بينما القطار ساثراً أو في غير المكان المعين لخروج المسافرين أو دخولهم .

( ١٥ ) كل من كان مصاباً بداء سار وهو يسافر أو يحاول أن يسافر ويرى في المحطة من دون إذن من إدارة سكة الحديد وانضاً من كان مكافئاً يحفظ المصاب أو مراقبه وكل من ساعده في سفره أو حرمه عليه .

( ١٦ ) كل من دخل إلى محطة أو معامل سكة الحديد أو وجد في مركبة أو محل آخر راجع إلى سكة الحديد بلا رخصة من إدارة سكة الحديد .

( ١٧ ) كل حال أو - انقي هربة من أي نوع كانت أو صاحب حيوان مما يستعمل للحمل الذي لم يطع أو امرأ معقولة من مأمور من سكة الحديد مأدون بهذا الخصوص وذلك بما هو موضح في ساحة المحطة أو في جهة أخرى منها .

( ١٨ ) كل من دس في مركبة من دون أن يتأذن من كان معه في تلك المركبة إلا أن كانت تلك المركبة محصورة للتدخين .

( ١٩ ) كل من استعمل آلة كانت موضوعة لأجل محاربة المسافرين مع مأمور القطار بلا سبب معقول أو كافٍ و أيضاً كل من تفاصل بها .

( ٢٠ ) كل من كان معه سلاح ناري مخفي وهو في مركبة من عربات سكة الحديد أو في بناء أو محطة أو أي محل آخر من أبنية المحطة أو كان قد وضعه في أي قسم منها .

( ٢١ ) كل من قام للمساكن على مأمور من سكة الحديد في إبقاء وطقة أو مهة عمداً من يافئها .

( ٢٢ ) كل من منع أحداً من أن يحطط موضع سكة حديد عن صداو عي أو اتلف العلامة التي وضعت لأجل تخطيط السكة .

( ٢٣ ) كل من عمل مزاحق أي صرر كان بمحطة أو مركبة أو أي شيء آخر راجع إلى سكة الحديد أو قسم منها .

١٢ - أن من ارتكب جرماً خاصاً بسكة الحديد مما جاء في المادة السابقة يحاكم على وجه الاختصار أو بغير صورة أمام حاكم من الدرجة الأولى أو الثانية أو لثالث قادراً كان جرماً مما جاء في إحدى الفقرات بين الأولى والثامنة عشرة من المادة السابقة عشرة فبغالب عمراء تقضى لا يتجاوز ثلاثين روبية وتقدير عدم الدفع فمحس لا يتجاوز شهراً واحداً وإذا كان الحرم بمائة في إحدى الفقرات بين الثامنة عشرة والثالثة والعشرين فيكون العقاب حراً تقديراً لا يتجاوز ٧٥ روبية وتقدير عدم الدفع فصيحاً لا يتجاوز شهرين .

١٣ - - أن جرماً إحدى لدى يحكم به على من ارتكب جرماً من الجرائم المذكورة في المواد السابقة لأجل بحق إدارة سكة الحديد باستئصال الآخرة أو الضرر والحاكم التقى يثبت فيه الحرم له أن يحكم أيضاً على المحكوم عليه بإداء الآخرة المستعقة أو الضرر ولا يلزم على إدارة سكة الحديد أن تقيم دعوى مدنية لأجل استئصالها والمبلغ الذي يحكم به بهذه الصورة يستحصل على الوجه المبين في قانون المراكات الجزائية السدادى مما يتعلق بأصول تحصيل الجزاء التقدي .

١٤ - كما من كان قد ارتكب جرماً من الجرائم المدرجة في المواد السابقة ثم إن أن يبين اسمه وعنوانه إلى مأمور سكة الحديد أو ليس له دار سكنى معينة أو أعطى اسماً وعنواناً لا يوفق بصحتها أو أشهر على ارتكاب جرم من الجرائم المذكورة المتعلقة بسكة الحديد التي من شأنها أن تضر أحداً للخطر أو تخلق راحة أو تقيم التوافق في سبيله وذلك بعد أن نبه أحد مأموري سكة الحديد من لا يسل ذلك قام يجوز أن يلقى عليه القبض فوراً وليس أو أحد مأموري سكة الحديد ولكنه يجب أن يذهب به على الفور إلى أقرب ضابط بوليس أو حاكم يجسرى بحقه المعاملة المصريح عنها في قانون أصول المراكات الجزائية السدادى فيما يتعلق بالأشخاص الذين لم يلقى القبض عليهم من دون مذكرة توقف .

- ١٥ - إذا استمر ارتكاب جرم يتعلق بسكة الحديد أو ارتكب جرماً يستمر تأثيره بعد أن نبه مأمور من مأموري



### اعلان الكرك عدد ٩

قد فرض الحاكم الملكي العام على اصدار التمر المظلم ( بالحصافات ) او الحلود او الاكياس وما اشبه ذلك رسماً قدره ثلاثة اى على قيمة التمر عوضاً عن واحد في المئة وذلك عملاً بالسلطة الممنوحة له بموجب الفقرة الثالثة من بيان تعريف الكمارك الصادر من القائد العام في بغداد بتاريخ ١٤ مايو سنة ١٩١٩

س . ا . اوكت سنة ١٩١٩

م . ا . وتكف

رئيس الكمارك

لخدمة المراقبة

تصدق

اى . نى . ويلسون

وكيل الحاكم الملكي العام

### بيان

حيث انه قد اصدر من وقت لآخر بيانات مخصوص واجبات ومسؤولياتها الى المراق المالكين وما لا يجوز لهم من الامور وحيث انه من المناسب تكرار وتعميم بعض هذه البيانات والقوانين بعضها ووضع لصوص لمصانة من بمخالفها اقباءً عليه ان الميجور جنرال [ امير القواء ] جورج فليستينر مكن . ك . سى . س . ك . سى . اس . اى . دى . اس . آو . بموجب السلطة المخولة لى بصفته لقائد العام لقوات صاحب الجلالة البريطانية قد اصدرت البيان الآتى : —  
١ — ان صوص هذا البيان تشمل جميع البلاد التى كانت سابقاً ضمن سلطنة العثمانيه واصبحت الآن تحت احتلال قوات صاحب الجلالة البريطانية التى تحت قيادى او التى تدار شؤونها بموجب اوامرى ويحب العمل بها من تاريخ نشرها وفوق ذلك يجب ان تعد شانه بلجميع البلدان التى قد تصير فيما بعد من نفوذ احتلال قوات صاحب الجلالة البريطانية لمصلحة .

ان المحرمات الممنوعة هنا بحاكم عليها اسلاً امام الحاكم العسكري والحكام العسكريين ونواب الحكام العسكريين والحكام السياسيين ومعاونى الحكام السياسيين وجميع اصحاب المدحجين بصفه عموميه او خصوصيه سلطة حكام عسكريين او نواب حكام عسكريين ولكن اذا كانت احدى المحرمات المقرنيه من قبل او عدم فعل والممنوعة فى الخلاصه الآتية من المحرمات التى هى ضد سلطة القائد العام لجيش الاحتلال هى ايضاً جريئة ضد قانون الجراء العادى يجوز حينئذ للمحاكم الجرائيه انؤسسه بموجب هذا القانون ان تنظر فى هكذا جرائم وتعمس كم عليها اذا لم يكن ثمة من اعترض على ذلك من الوجهه العسكرية .

٢ — ان الاعمال الناشئه من قبل او عدم فعل المدروجه اذما تشكل جرائم ضد سلطة القائد العام لجيش الاحتلال ويمناب عليها عند شونها على المحرم امام محكمه ذات صلاحية بالاعدام او باى عقوبه اخب منها حسب يتراى لقائد الجيش اولاً محكمه التى اثبتت الجريئة امامها : —

ان التحريض على اقتراف الجرائم اى بماف عليها بموجب هذا البيان يضاف عليها بين لعقوبه المعينه لاقتراف تلك الجرائم . وهذه هى لائحة الجرائم .

١ — حمل الاسلحه او قناء الاسلحه او القنذخز الى الاماكن لمخاورة للجيش ضمن المناطق الجدارى فيها اعمال حربيه او اى مكان آخر منع حمل الاسلحه فيه من قبل ذوى السلطة

٢ — نقل الاجبار او المظومات من اى نوع كان او تقديمها الى العدو او نقل الرسائل ما بين العدو والاقراد المقيمين فى البلاد المحتله .

٣ — سرقة او سرار المواد او المؤن او الادوات الحربيه او الكك الحديديه او الطررق او خطوط التلغراف او سائر طرق ووسائل المواصلات بوجه مفسد الوجود .

٤ — مؤآوات او الخلد الاسرى او مساعدتهم على الفرار او التخابر معهم بدون اذن .



- ٥ - التأمر بالنشر على جيش الاحتلال أو على أحد أفراد أو على الإدارة الملكية أو أحد أعضائها أو على الحكومة البريطانية أو إحدى الحكومات المتحالفة مع حكومة صاحب الجلالة البريطانية .
- ٦ - اسلأل أو تمويه أو خداع الجيوش بصدأ من جانب الذين يخدمون بصفة تراحمة أو ادلاء .
- ٧ - مساعدة العدو على تسهيل أعماله الحربية أو المساعدة بصفة دليل أو بتقديم المهمات الحربية أو لأورق أو الدرام أو الملاحة .
- ٨ - شراء أحد أفراد جيش الاحتلال أو محاولة اغترافه على إعطاء معلومات ذات فائدة للعدو .
- ٩ - اغتراف أحد أفراد جيش الاحتلال أو محاولة اغترافه أو مساعدته على اغتراف من جديته أو التسليم إلى العدو .
- ١٠ - ارشاد أو محاولة ارشاد أحد أفراد جيش الاحتلال لمحملة على القيام أو عدم القيام بأمر من الأمور أو تقديم شيء ما على سبيل اغترافه على ذلك .
- ١١ - أصرار أو نحو أو دبر أو تحريض البعثات أو لإعلانات الصادرة من طرف اتحاد السلطة أو الشأن أو تعطيل الأشارات المدنية للطرق الخ مما أقامته السلطات البريطانية .
- ١٢ - تدليس موارد المياه أو التعرض لها بوجه من الوجوه .
- ١٣ - إخفاء أو أدوات الحربية أو الحيوانات أو المركبات أو التمرير والاطعمة أو مواد الطريق من خط وعره الخ .
- ١٤ - مساعدة إحدى قوات العدو عن علم على التقدم أو الارتداد .
- ١٥ - إذاعة إعلانات أو بيانات في مصلحة العدو أو ادعاء قرارات أو شعا - أو روايات وأخبار كاذبة بما يدعو بعبثته إلى اقتراف وشوش الأمان العام .
- ١٦ - تسبب أو أحداث الفوضى أو محاولة ذلك عمداً .
- ١٧ - تلاف أو تشطيط [ أي الدفع به إلى الشو على ] السفن الحربية عمداً مهما كان نوعها .
- ١٨ - إقامة جنجيات عمومية أو محدثات خاصة من إحدى السلطات ذات الشأن وحضور هكذا اجتماعات .
- ١٩ - سرقة أموال الحكومة كالمؤن والأسلحة والأدوية والمعدات العسكرية وما شابه ذلك أو تحشيش مثل هذه الأموال المسروقة .
- ٢٠ - قطع الطرق أو الحرقه أو كراه أو انتهاك حرمة الموق أو القبور .
- ٢١ - ان لم يتم المساعدة على تدبيرها ما لم يتم ذلك بصلاحها بحسن وإحدى لقوات التي هي أحد من ذلك : -
- ١ - مخالفة نصوص أحد الإعلانات أو اللوائح الصادرة من إحدى السلطات ذات الصلاحة والمعمول بها من وقت لآخر في منطقة ما من المناطق الصومية أو الخصومية
- ٢ - تدبير و سرقة الحبوب [ سواء كانت ملكاً للحكومة أو للأفراد ] من طرف الخليل و رؤساء الخليل ( وحدة ) أو أمهه الخارب و تجارة أو حائقي الحبوب والحوارات [ لكايين ] أو الخمره .
- ٣ - غش الحبوب . عرض من هذه الحبوب بصفة شائعة . حيازة الحبوب و ما فيها من هذه الحبوب بغيره مع عدمه . أو كس بغيره في سبب اسمه على شخص ما بغير هذه الحبوب وجود برهان على به عمل ما عرض بغيره من قبله أو بغيره من هذه الحبوب من المواد الحربية بغيره من قبله من قبله الحبوب عادة من المواد الحربية . أو إحدى الحبوب من جيرة حصصها بغيره من قبله . ولأن عدمه لوقت يوجب هذه المادة بطل طبع الأمر بالذين يمدون إلى الحكومة حبوباً بدلاً من لإبحرات أو صرائف و الذين يبيعون الحبوب وجميع التجار والباعة الذين يمدون حبوباً لهم مسئولون بتأخر تلك الحبوب حسب ما ينتظر عقلاً .
- ٤ - احتكار الحبوب التي هي من حاصلات هذه البلاد .
- ٥ - غش و محاولة غش أو بيع رادع على المولات والمكسبات وما شابه .
- ٦ - تقديم شكايات كاذبة : مبالغ بها ضد رجال الجيوش أو ضد موظفي الحكومة .
- ٧ - مخالفة قوانين الباسبودات [ تفكير المرور ]
- ٨ - ان الحكم الملكي العام بقوض بموجب هذه المادة حسن وإصدار القوانين لإعلانات ترسية جميع الاعراض لآتيه .
- ٩ - تسجين ومراقبة السجن لاهلية .
- ١٠ - تسجين ومراقبة صرمان اركوب ونقل والمركبات التي تدفع بواسطة الميكانيكية والدراجات النسيطة والدرجات ذوات المحركات وما شابه الخ .

- ٣ - تسجيل المواليد والوفيات وعقود النكاح .
- ٤ - الصحة العمومية .
- ٥ - الوقاية من الامراض السارية او المعدية التي تنقل بالحيوانات والنباتات وحصرها .
- ٦ - تأسيس وتنظيم المجالس البلدية والادارات المحلية .
- ٧ - المحافظة على امن وراحة وخير الموم .
- ٨ - ان حكام الولاية السياسيين قد فوضوا بموجب هذا بس قوانين لاجل الاغراض المذكورة ادناه وتكون هذه القوانين مرعية الاجراء ضمن لواء الحاكم الذي أصدرها .
- ٩ - ضبط حمل الاسلحة واقتنائها .
- ١٠ - ضبط عقد الاجتماعات العمومية .
- ١١ - الترخيص بالحرف والصنائع والمتاجر وضبطها .
- ١٢ - تنظيم الادارات المحلية والمجالس البلدية .
- ١٣ - المحافظة على الصحة والامن والراحة والخير العمومية .
- ١٤ - قد التفت بموجب هذا البيان اليانبات الآتية :

نمرة	٢	تاريخ	اول مارچ	[ آذار ]	سنة ١٩١٧	الى اهالى بغداد
نمرة	١١	تاريخ	اول سبتمبر	[ ايلول ]	سنة ١٩١٧	الى اهالى العراق
نمرة	١٨	تاريخ	٢٥ ابريل	[ نيسان ]	سنة ١٩١٨	بخصوص اذاعة الاخبار الكاذبة
نمرة	٢٢	تاريخ	١٢ جولاي	[ تموز ]	سنة ١٩١٨	تجارة الخبواب
نمرة	٢٣	تاريخ	١٣ جولاي	[ تموز ]	سنة ١٩١٨	تجارة الخبواب
نمرة	٢٦	تاريخ	٢ اوكت	[ آب ]	سنة ١٩١٨	تسجيل فراخ الاراضي في العمارة
نمرة	٣٥	تاريخ	٧ سبتمبر	[ ايلول ]	سنة ١٩١٨	المراقبة
نمرة	٤١	تاريخ	اول ديسمبر	[ كانون الأول ]	سنة ١٩١٨	تذاكر المرور بالاساوركات [ وقد صدر لهديته ]
نمرة	٤٣	تاريخ	١٥ ديسمبر	[ كانون الأول ]	سنة ١٩١٨	احذ الصور اموتومرافية

صدر في بغداد في اليوم الثلاثين من شهر اوكست [ آب ] سنة ١٩١٩

المبصر جنرال  
جى . اف . مكن  
القائد العام لحيش الاحتلال

صدر  
٣٥

## اعلان

عدد (ق) ١ لسنة ١٩١٩

صادر بمقتضى القانون العثماني المؤرخ ٣٠ ديسمبر سنة ١٨٨٢ في جوازات  
الصيد البري والبحري والهرى

١. كانت المادة ٣٦ و ٣٨ من القانون الديالى المؤرخ ١٨ صفر سنة ١٢٩٩ ( ٣٠ ديسمبر سنة ١٨٨٢ ) الخاصة بجوازات  
الصيد البري والبحري والهرى مصرحتين بل يوم اعلان تاريخ ختام موسم الصيد في كل ولاية واد من يصدر من هذا ختام  
الموسم يحرم نفسه من حق الصيد في ذلك القانون .

صلية اني القائم مقام اى . ت . ويلسون ، مى . اس . اى . مى . ام . جى . سى . آى . اى . دى . اس . او .  
وكيل الحاكم الديالى في العراق اعلن بموجب هذا الاعلان و آمر بما يأتي :

ان التواريخ الآتية تبين الأيام التي لا يجوز الصيد فيها داخل الأراضي المحقة في العراق فيجب مراعاتها كل سنة الى ان تصدر اوامر اخرى :

القطاة  
والحجل  
والطير المعروف بسيسى

لا يجوز صيدها بين ١٥ مارس و ٣٠ سبتمبر

الارنب  
و دراج

لا يجوز صيدها بين ١٥ مارس و ٣١ اوكت

الجبازى  
والجبازى الكبرى  
والطير المروق بفلوريتان

لا يجوز صيدها بين ١ مارس و ٣٠ سبتمبر

حرر في بغداد في اليوم الثالث من شهر سبتمبر سنة ١٩١٩

اى . نى . ويلسون  
قائم مقام  
وكيل الحاكم الملكى العام في العراق

٣٥

٣٦

## بيان

ان الفريق السرى . اف . مكن . ك . سى . بى . ك . سى . اس . اى . دى . اس . او . . بناء على السلطة التي زودتها بمنزلة وكيل قائد عام لقوات جلالة ملك بريطانيا في العراق اشترى هذا البيان و امر ان يصعد قانون المسمى قانون الطوايح العراقي لسنة ١٩١٩ المربوط به هذا البيان صورة موقع عليها باصصان وان يبدأ تنفيذه من التاريخ الذي يسنه الحاكم الملكى العام بطلته للمعوم .

حرر في بغداد في اليوم الثامن من شهر سبتمبر سنة ١٩١٩

الثامن عشر من شهر دى الحجة سنة ١٣٣٧

سى . اف . مكن  
فريق  
وكيل قائد عام لقوات الحقة العراقية

## قانون الطوايح العراقي لسنة ١٩١٩

### القسم الاول

#### قوة

المنوان والتطبيق وسعاً  
الالتطبيق .

١ - ( ١ ) يسمى هذا القانون - قانون لطوايح العراق لسنة ١٩١٩ -

( ٢ ) ان هذا القانون سرى الاحرام على جميع اراضي العراق انه احتلت قوات جلالة الملك او تحتلها بعد ذلك على انه يجوز للحاكم الملكى العام ان يضم الى الاراضي التي يطبق عليها هذا القانون او يحدف منها اى قطعه كانت وذلك بموجب امر يصدره من وقت لوقت .

( ٣ ) ان هذا القانون سرى الاجراء من التاريخ الذي يسنه الحاكم الملكى العام بطلته للمعوم .

٢ - ان الاعمال الآتية تدل في هذا القانون على المعاني الآتية ما لم تبين لها معنى آخر من قرينة :

امراءات .

### نظم وتنظيم

إذا أطلقت لفظة (نظم) على أوراق وسندات فيكون معناها (امنى) ويكون معنى (التنظيم) الامضاء وإذا أطلقت على اعلانات فيكون معناها (طبع او كتب او رسم) ويكون معنى (التنظيم) (الطبع والكتابة والرسم) .

### الطابع المصوب

يشمل (اولاً) الطابع الذى يامقه او يصممه مؤلف مخصوص  
(ثانياً) الطابع البارز نقشه او المخفور نقشه على ورق متعرج

### أوراق وسندات :

تشمل جميع انواع الاوراق التى يتولد منها حق ومسئولية او فيها ذكر حق او مسؤولية او ذكر انتقالهما او تحديثهما او توسيعهما او تبطيلهما .

### إعلانات

تشمل جميع الاعلانات على اختلاف انواعها .

### شخص :

يشمل جميع الشركات على اختلاف انواعها سواء كانت مسئوليتها محدودة او غير محدودة ويشمل ايضاً الاشخاص المنشغمة والاشخاص ملكية وجميع الشركات والمجتمعات التى لها اسم عمومى

### رسم الطابع

هو الرسم الواجب دفعه بموجب هذا القانون .

تعريف رسوم الطوابع ٣ - رسوم الطوابع توطان :  
المقطوعة ورسوم الطوابع  
النسبة .

( ١ ) رسوم الطوابع المقطوعة وهى الرسوم الواجب دفعها بموجب هذا القانون على الاوراق والسندات والاعلانات التى هى من انواع الآتى بيانه .

( ٢ ) رسوم الطوابع المسببة وهى الرسوم الواجب دفعها على بعض الاوراق والسندات التى فيها ذكر دراهم و امول وتُدفع على نسبة تلك الدراهم او قيمه لاول امد كونه بموجب اسرار لدية مخصوصة .

٢ - ( ١ ) ان الاشخاص الوارد بيانهم فى الجدول الاول والثانى المرفقين لهذا القانون واما كودهم انهم مكلفون بدفع رسوم الطوابع هم المسئولون لدى الحكومة عن دفعه ولكن يجوز ما قدرى

لاوراق والسندات ارساقها فيهم على ان يحمل المصاريف اى كاد منهم على ان يرضى به اتمل بهذه العبرة ان تراعى الاحكام المخصوصة التى ترد فى هذا الشأن فى هذا القانون .

( ٢ ) اذا سعى من الحدويين المذكورين ان يمدوا لاورى والسندات والشكاى فى شئلى ورقة واحدة الى شركة هم مكلفون بدفع رسوم الطوابع فانهم يعتبرون متكاملين فى دفع الرسم كله .

٥ - من هو مكلف بالرسم على الاوراق والسندات المنطه خارج الاراضى الختمة تامة الى رسوم الطوابع فيما اذا جرى تحويلها او تداولها واستعملها او قدمت لاجل القبول او الدفع داخل الاراضى الختمة والرسوم التى تستلزمها مثل هذه الاوراق يدفعها الشخص لى يستعملها او يحرق تحويلها او تداولها او يقدمها لاجل القبول او الدفع .

٦ - ( ١ ) اذا قدمت الامساآت فى الاوراق والسندات فلا يستلزم ذلك مصادقة الرسم .  
امساآت متعددة .

( ٢ ) اما سندات المقصود والاراء اتاية الى الرسوم لمقطوعة فاذا كان فيها امضاءات متعددة يلزم ان يدفع عليها الرسم عن كل امضاء على حدة ولكن اذا امضى شخص او اكثر ورقة باسم دائرة رسمية او شركة او شخص فيكون لامضاءاتهم حكم امضاء واحدة .



( ٣ ) اما سندات المقوض والايراد التابعة الى رسوم التسمية والتي فيها امضا آت متعددة فاذا كانت حصة كل من محض الامضا آت من الملح المطبى سند المقوض والايراد من اجله مبنية فيها يلزم على كل منهم ان يدفع على حدة الحصة التي نصيبه من مجموع الرسم .  
 اذا كان في ورقة واحدة معاملات متعددة مترابطة وناتجة من أصل واحد فيؤخذ الرسم على العمارة التي تستلزم اعظم رسم ولذا كان في حصة تلك المعاملات وجبة يقوم بها شخص ليس من طاقدي العمارة الاصلية فيستلزم ذلك رسماً مخصوصاً يدفع على حدة .  
 واذا لم يكن ترابط في المعاملات بل كانت كل منها مستقلة عن الاخرى فيؤخذ على كل منها الرسم القدي يستلزمه نوعها .

الاوراق والسندات ٧ -  
 الحاوية معاملات مختلفة .

### القسم الثاني : طرح الرسم

#### الفصل الاول

في الرسوم على الاوراق ٨ - ( ١ ) ان الاوراق والسندات المدروحة في الجدول الاول الملحق لهذا القانون تستلزم الرسوم والهدايا :  
 المقطوعة للينة فيه .  
 ( ٢ ) ان الاوراق والسندات المدروحة في الجدول الثاني الملحق لهذا القانون تستلزم الرسوم النسبية للينة فيه .  
 ( ٣ ) ان الاوراق والسندات المدروحة في الجدول الرابع الملحق لهذا القانون مفقودة عن رسوم الطوايع .

#### الفصل الثاني : الاوراق والسندات القابلة للتداول

٩ - ( ١ ) السندات المنظمة للاصر او للحامل ( الكيالات ) والحوائل والبوليصات ( ولبجات ) وعكس البوليصات ( رتوت ) اذا لم تكن واجبة الدفع عند الاراز وكان محل سحها خارج العراق وعمل دفعها داخل العراق او كان محل سحها داخل العراق تستلزم رسماً نسبياً كما هو مبين في الجدول الثاني .  
 ( ٢ ) اذا كانت الاوراق والسندات المذكورة في الفقرة ( ١ ) من هذه المادة مسحوبة وواجبة الدفع خارج العراق الا انها متدولة في العراق فانها تستلزم نصف الرسم الذي كان يستحق عليها بموجب الجدول الثاني لو كانت مسحوبة وواجبة الدفع داخل العراق .  
 ( ٣ ) ان رسم الطابع الذي تستلزمه الاوراق والسندات المبين نوعها في الفقرة ( ١ ) والتي يكون مذكورها خارج العراق يلزم ان يدفعه اشخص الذي يتعامل تلك الاوراق والسندات او يدفعها او قبلها لأول مرة في العراق .

رسم الطوايع على  
 البوليصات المشترط  
 دفعها بعد مدة .

البوليصات المسحوبة  
 والواحد دفعها في  
 الخارج .

من هو مكلف الرسم  
 على البوليصات الخارجية .

ملاحظة : اذا كانت الاوراق المبين نوعها في الفقرة ( ١ ) واجبة الدفع عند الاراز فتستلزم رسماً مقطوعاً بموجب المدة السابقة من الجدول الاول .

١٠ - اذا كانت البوليصات وسائر الاوراق التجارية المدارة منظمة فسخ متعددة فيدفع رسم الطابع على النسخة التي هي في التداول على ان الرسم لا يؤخذ على النسخة التي هي في التداول ولكنها مبروطة بنسخة اخرى قد دفع رسم عليها .

البوليصات المنظمة  
 بنسخ متعددة .

#### الفصل الثالث : التأمين ( سيفورطة )

١١ - تؤخذ الرسوم المبينة في الجدول الثالث على الاوراق الاتية :  
 ( ١ ) سكوك التأمين عن الحريق .  
 في رسوم الطابع على  
 سكوك التأمين .

- (٢) صكوك التأمين عن الحياة او عن الموارض الشخصية .
- (٣) صكوك التأمين عن الموارض التي نصب الاموال في اوان نقلها بجرأ او برأ وبالطرح سائر انواع التأمين .
- ان الشركة او الشخص الذي يسطى التأمين او وكلهما مكلف بدفع رسم الطابع .
- ١٧- (١) رسم الطابع الذي يستلمه تأمين عن الحريق يدفع على صك التأمين ( بوليس ) وعلى اتفاقية او الوصل الذي يسطى عند تجديد التأمين او تجديد مده او على اى سند كان مآله تجديد التأمين او تجديد مده .
- (٢) ان اوراق تزييد مبلغ التأمين ( آوان ) وسائر الاوراق والسندات المتعلقة بتزييد مبلغ التأمين تستلزم رسم طابع على نسبة الزيادة .
- (٣) اذا لم يكن مبلغ التأمين مبنياً في الاوراق والسندات المذكورة في هذه المادة فمعد كل آفة من اجرة تأمين مقابل حريق روية من مبلغ التأمين .
- (٤) اذا لم تكن مدة التأمين مبنية في الاوراق والسندات فمعد نسبة واحدة .
- ١٨- الرسم الذي تستلزمه الصكوك المذكورة في الفقرة الثانية والثالثة من المادة الحادية عشرة يدفع على سند مقبوض احرة التأمين وعلى صكوك التأمين التي تنص صراحة او عبارة في بيان وقوع الفضي وعلى اوراق تزييد مبلغ التأمين او الاوراق والسندات التي تطل على تجديد التأمين او تجديد مده وعلى جميع سائر الاوراق والسندات التي هي من هذا النوع .
- ١٩- رسم الطابع الذي تستلمه صكوك التأمين المنظمة يسدح متعددة يدفع فقط على النسخة التي سلم الى صاحب صك وبحرر على النسخ الاخرى شرح بان الرسم الواجب استيفاؤه بموجب هذا القانون قد دفع على النسخة الباقى ذكرها .
- ٢٠- اذا كانت الاوراق والسندات المبين بوعها في مادتي ١٢ و ١٣ منظمة خارج العراق ويقصد منها داخل العراق فتكون مآله الى رسم طابع حسب الاسعار المبينة في المادة الحادية عشرة . اذا كانت وراق الشخص ( المستحقات ) وسندات لنقل وما يشبه ذلك من الاوراق التي تطلها شركة نقلية او من آخر منظمة شروط تأمين فتكون مآله الى رسم الطابع الذي يجب دفعه على التأمين المذكور بموجب احكام مادتي ١٢ و ١٣ .
- ٢١- يجوز لشركات التأمين على اختلاف انواعها ان تلزم دفترها بخصوصاً بمحتوى على جميع التأمينات التي تعقدتها مباشرة وبواسطة وكلاء او دلائل وجميع تجديدات التأمين وتجديداته وريادات اجرة ومبلغه وذلك بعد الاستئذان من نظارة المالية وسراطة الشروط التي تطلها . وحده تدفع رسوم بطاوع التي تسد بها الاوراق والسندات المقدمة في دفتر المذكور الى نظارة المالية مرة واحدة في سنة فتكتب النظارة المذكورة شرحاً بذلك في دفتر .

## الفصل الرابع

### رأس مال وامترضات الشركات المسجلة والاستقرصات والاسهم الاجبية

- ٢٢- (١) اذا ريد تسجيل شركة انوم فيجب قبل التسجيل ان يقدم الى مسجل الشركات لائحة مينة مقدار رأس مال الشركة الاسمي المؤلف من اسهم وتكون تلك اللائحة مآله الى رسم طابع قدره نصف في المئة من رأس المال الاسمي .
- (٢) اذا اريد تزييد رأس المال الاسمي لشركة انوم مسجلة فيجب ان يقدم الى مسجل الشركات لائحة مينة مقدار الزيادة في ظرف خمسة عشر يوماً من تاريخ القرار بتزييد رأس المال وتكون تلك اللائحة مآله الى رسم طابع قدره نصف في المئة من مقدار الزيادة الاسمي وان لم يقدم لائحة كهذه فيعتبر الرسم مع قاضي عليه بحساب خمسة في المئة من
- الرسم على رأس مال الشركات الانوم المؤلف من اسهم

تاريخ صدور قرار التزيد دينا لتفاوت المالية مستوفيه من الشركة .

( ٣ ) اذا اريد تمديد مدة شركة فيدفع من جديد رسم الطابع المين في امددة ١٧ ( ١ ) على نسبة رأس المال الاسي في ظرف الالنه اشهر من التاريخ المعين لابتداء التمديد .

١٨ - ( ١ ) ان السندات القطعية والموقفة التي تصدره شركة مسجلة في العراق فيما يتعلق باستقراراتها تكون تابعة الى رسم طابع قدره ربع في المائة من قيمتها الاسمية على ان الرسم هذا يدفع مرة واحدة فقط على تلك الاستقرارات .

( ٢ ) اذا جرى تمديد مدة شركة فان كان مايا لديها سندات استقرض غير مدفوعة بمد انقضاء مدتها الاصلية فيرم ان يدفع عليها الرسم امين في المدة الساقطة في ظرف ثلاثة اشهر من تاريخ انقضاء المدة .

١٩ - لا يجوز اصدار سندات الاستقراض المبجوت عنها في المادة الثالثة عشرة مما يدفع عليها رسم الطابع ود ابرد سندات استقراض ووثائق اخرى تتعلق بملكية تلك السندات وهي متموعة على مقتضى اللزوم والمستوفى رسوم طوابعها بمرصود فلتصق الطوابع على سندات القطعية من دون ان يأخذ عنها رسم من - مد . ذا استندت سندات استقراض قديمة بسندات استقراض جديدة من دون ان يبرسم اعائن او تاريخ دفع السند فلتصق الطوابع على السندات الجديدة بلا اخذ الرسم من ابردت السندات القديمة .

٢٠ - ان السندات والوثائق المتعلقة بالاستقرارات ولاهم الاحدية التي تناع في اسراف هي تابعة الى رسم طابع يدفع مرة واحدة وقدره ربع في اية من قيمة السندات لاسية واذالم تكن لقيمة لاسية مبدية فيؤخذ رسم الطابع على حساب القيمة الموقفة خارجة في ذلك الحفل . والرسم هذا يدفعه البائع والمشتري متضافه .

### القسم الثالث : تأدية الرسوم

#### الفصل الاول :

##### الطوابع اللازمة

٢١ - جميع الرسوم التي تستعملها في امة او اى سند دفع بواسطة طوابع تلتصق على تلك الورقة وذلك اسد لا اذا كان مراححة بخلاف ذلك في هذا القانون وفي اللغذات التي تصدرها لطاره المالية .

٢٢ - ( ١ ) يجب ان تلتصق الطوابع عند تنظيم ورقة وقبل ذلك فاف كان الورق لا يحتاج الى تنظيم فلتصق الطوابع عند اكمال الورقة او قبل ذلك .

( ٢ ) ( ١ ) يلزم على من ينظم ورقة ان يطل حين تنظيم الطابع الملتصق عليها حتى لا يهود يمكن استعماله مرة ثانية الا اذا كان قد جرى تبطله قبل ذلك .

( ب ) يلزم على كل من يلتصق طابعاً على ورقة تابعة الى رسم طابع وغير محتاجة الى التنظيم ان يطل الطابع في اساء الاضاف حتى لا يهود يمكن استعماله مرة اخرى .

( ٣ ) واذا لم يطل الطابع الملتصق على اية ورقة او اى سند بحث لا يمكن استعماله مرة اخرى فيمد ذلك غير موجوداً .

( ٤ ) ان الشخص المكلف بابطال الطابع بموجب الفقرة الثانية يمكنه ان يطله ان يمكنه عليه اسه او الحرف الاول من اسه او اسم محله التجاري مع تاريخ ذلك اليوم او يمكنه ان يطله باى صورة تابعة غير ذلك .

#### الفصل الثاني

##### احكام مخصوصة فيما يخص الاعلانات

٣٣ - الاعلانات التي ليست تابعة الى رسوم سنوية تلتصق عليها طوابع لازقة او تلتصقها لطاره

سندات استقرارات الشركات

لاصدر سندات الاستقراض مما يدفع الرسم .

الحصص الاحدية .

استعمال الطوابع اللازمة .

ممن تلتصق الطوابع وكيف تبطل .

الاعلانات غير التابعة الى رسوم سنوية .

المالية قد استعمل طوابع لارقة بحسب الصاقها بموجب المادة الثانية والشرين ثم تبطلها  
اما بموجب احكام المادة الثانية والشرين واما ان يكتب متن الاعلان مع المارخ على  
عرض الطابع .

الاعلانات التابعة الى  
رسوم سنوية

٢٤ — قل ان يسل اعلان تابع الى رسم سنوي في المواقع العمومية اما بصريق التحرير او التعليق  
والاصاق اوباية صورة اخرى يلزم على الذي يريد اعلانه ان يراجع نظارة المالية ويدفع  
رسم الطابع المفروض على ذلك الاعلان . واذا بقي الاعلان مطلقاً من بعد انقضاء السنة  
المالية فيلزم على الذي اعلنه ان يدفع من جديد رسم الطابع اللازم في ابتداء السنة المالية  
التالية . وكسورات السنة بعد سنة كاملة . ان هذا الرسم يدفع مقابل سند مقبوض لا بطريق  
الصاق الطابع . اذا قل اعلان مدفوع عليه الرسم اللازم من محل الى محل آخر فلا يلزم  
اخذ رسم جديد عليه ولكن الشخص الذي اعلن ذلك الاعلان ملزم بان يحضر نظارة  
المالية بقله واذا لم يحضر فيدفع عليه ان يدفع الرسم من جديد .

الاصول فيما يتعلق  
بالاعلانات التابعة الى  
رسم سنوي .

٢٥ — يلزم على كل من يسل اعلاناً تابعاً الى رسم سنوي ان يحضر منه نسختين قبل دفع الرسم  
ويقدم الى نظارة المالية بياناً محتويّاً على التفاصيل الآتية :

- ( ١ ) محتوى الاعلان وشكله ومساحته بقياس ( مترو ) او ( ديسمتر ) مربع .
- ( ٢ ) عدد النسخ التي يراد اعلانها فيها .
- ( ٣ ) المحل او المحلات التي يراد عرض الاعلان فيها .

فتبقى نسخة من الاعلان المذكور في نظارة المالية وترجع النسخة الاخرى الى الشخص  
المذكور بعد ان يؤثر عليها مقدار الرسم ويصدق عليها .

### الفصل الثالث

#### تقرير رسوم الطوابع

تقرير الرسم من قبل  
نظار المالية .

٢٦ — ( ١ ) يجوز ان يطلب الى ناظر المالية ان يبدى رأيه في الاسئلة الآتية حيث تتعلق بالاورق  
والسندات المنظمة او غير المنظمة او لشموعة من قبل او غير الشموعة وذلك مع مراعاة  
التظامات التي تصدرها نظار المالية .

- ( ١ ) ان كانت الورقة تابعة الى رسم ام لا .
- ( ب ) وما هو مقدار الرسم الذي تستلزمه .

( ٢ ) ولنظارة المالية ان تطلب ان يقدم اليها ملخص الورقة او السند مع القيمة التي تعالها  
كافية لكي يحصل لديها قناعة بان جميع الاحوال والظروف التي يظهر منها مكايمة الورقة  
بالرسم او عدم مكافئتها او مقدار الرسم الذي تستلزمه هي قيمة كلها فيها بياناً صادقاً .

( ٣ ) اذا رأى الناظر المالية ان الورقة منووعة كل الرسم الذي تستلزمه او انها ليست تابعة  
الى رسم فيقدر الرسم الذي يترتب له لازماً وبعد ان يلقى الطوابع اللازمة بموجب ذلك  
التقدير يكتب على ظهر الورقة استشهاده بانها منووعة على ما يلزم .

( ٥ ) اذا كان على اية ورقة استشهاده يقتضي هذه المادة فتدبره رسوم الطوابع او غير  
تابعة الى رسم طابع يجب ان تكون الخال وجوز تسجيلها واحراء المعاملات عليها كالمستوفية  
رسومها اصلاً على انه لا يسمح هذه المادة تناظر المالية ان يصادق على

( ١ ) اية ورقة مطبوعة في العراق ومقدمة اليه بعد قضاء شهر واحد من تاريخ تنظيمها  
او تنظيمها الاولى حسبما تكون الحال .

( ٢ ) اواية ورقة مطبوعة خارج العراق ومقدمة اليه بعد اخضاء ثلاثة اشهر من تاريخ  
اول وصولها الى العراق .

( ٣ ) اواية ورقة تابعة الى رسم طابع فدره آتة واحدة او اية بويصة او كيبالة مقدمة  
اليه بعد السحب او التنظيم على ورقة غير منووعة كما يلزم .

( ٦ ) يجوز لناظر المالية ان يحول لغيره السلطة المشووعة لهذه المادة .





٣٠ - الجزاء التقدي على عدم اداء الرسم على رأس مال الشركات وانما ترأسها .  
 اذا لم تدفع شركة رسم الطابع الذى يستلزمه رأس مالها فى الوقت اللازم فيقرب عليها حراة  
 قدى لا تجاوز قدره ثلاثة فى المئة من مقدار رأس المال الاسمى علاوة على رسم الطابع  
 المذكور . واذا لم يدفع رسم الطابع على استقراسات الشركة قبل صدورها اوفى طرف  
 ثلاثة اشهر من تاريخ تمديد مدة الشركة فؤ حد حراة قدى لا تجاوز ثلاثة فى المئة من قيمة  
 الاستقراسات لاسمية .

٣١ - دور الاسم الاجنبية من دون رسم طابع .  
 اذا جرى دور اسم او سندات استقراس راسخة الى حكومات اجنبية وهى لم يدفع عليها  
 رسم طابع وفقاً لاحكام المادة العشرين و قد تمولى بها طابع صورة جرى فؤ حد عليها  
 جزاء قدى لا تجاوز خمسة فى المئة من قيمتها الاسمية . وان لم تكن قيمتها معلومة فن  
 قيمتها الخارجية وذلك الحى ويؤحد هذا الجزاء التقدي لما س . ان مع ومن اشترى معاً  
 او افراداً على ان لكل منهما حق الرجوع على الآخر .

٣٢ - الجزاء التقدي على الاعلانات على الاعلانات .  
 الجزاء التقدي الذى يرتب على حرق احكام الفصل الثانى من القسم ثبات وما يتناق  
 بالاعلانات يؤده اشخص الذى يعل اعلان تلك الاعلانات او ورعيها الا انقابت الى من  
 جرى ذلك التوزيع او الاعلان باسمه او طابعه . ومهما كان عدد النسخ التى يمكنها  
 المأمورون اعمدوسون فلا يجوز ان تجاوز مجموع الجزاء التقدي الذى يؤحد على جميع  
 النسخ الفروية .

٣٣ - ترك الحامل حقوقه المكتسبة من وراق غير متنوعة .  
 اذا ترك الحامل الورقة او السند او الاعلان حين يظهر أنها تستلزم جزاء قدي فلا يمنع ذلك  
 من استبعاد الجزاء التقدي منه .  
 يرم عند احد الجزاء التقدي ان يكتب بأمور الموطف على ذلك شهادة باستيفاء الجزاء  
 التقدي على ظهر الورقة ويوقع عليها لىضاه وتاريخ ذلك اليوم .

٣٤ - لزوم اعطاء وصل فى بعض الاحوال .  
 ( ١ ) يلزم على كل من قبض اكثر من خمس عشرة روية او بوليسه ووحدا وكيلا لا تجاوز  
 ملئها خمس عشرة روية او بوليسه عند استبعاد دين او قسم من دين له اى مال مقرا لا تجاوز  
 قيمته خمس عشرة روية ان يعطى بذلك وصلاً متموماً ان وقع طلب بذلك من اشخص الذى  
 دفع او سلم المدايم او البوليسه او الملك او الكديالة او المال .

( ٢ ) ( ١ ) كل من باى ان يعطى الوصل اللازم بمقتضى الفقرة الاولى من هذه المادة .  
 ( ب ) وكل من يعطى وصلاً بخمس عشرة روية فقط يجب هو فوس من التفوا اكثر  
 من ذلك او من المال ما تجاوز قيمته خمس عشرة روية وقل من خمس الفود  
 او الاموال التى يقصها الى احراء متعددة قصد حرمان الحاء . من رسم يعاقب  
 بحراة قدى لا تجاوز مائة روية .

٣٥ - العقوبة على عدم اعطاء وصل او على استعمال وسائل لاجل التحلص من الرسم على الوصل .  
 كل من منع بلا ادن حادياً ما ياً عدا الطابع الذى قيمته آفة واحدة وكل من كان حادياً  
 مالبع وواع اعدوا مع ما اكثر من قيمتها به قب بحراة قدى لا تجاوز خمسة روية لاول مرة  
 ومنه روية على كل مرة من بعد ذلك .

٣٦ - على اءكم وغيرها ان تنفذ لاحكام القانونية فى دفع الرسم والجزاء التقدي .  
 ان من وطفت جميع رؤساء الحاكم والمجلس واعصائها وجميع الحكام السبى ومعاونى  
 الاحكام السبابة سيجدون التدابير اللازمة لاجل استبعاد رسوم الطابع والجزاء التقدي  
 تقتضى هذا القانون وجميع سائر مأمورى الحكومة ملزمون بان ينفذوا رؤسائهم بكما  
 بلا حذو من عدم دفع رسم او حراة قدى او اى شئ آخر يخالف لاحكام هذا القانون .

#### القسم الخامس

#### التفتيش والمراقبة

٣٧ - التفتيش .  
 لناظر المانية ان يجرى التفتيش فى دوائر الشركات الاوسم وشعبا الى وف يجره حادياً  
 لكن يتأكد ان رسوم الطوايح مدفوعة بموجب القانون .

٣٨ - سول تفتيش .  
 يرم ان يجرى التفتيش المذكور فى المادة ٣٧ فى اوقات الشغل المعتادة لاي يوم تعطيل عمومى  
 ويجب اجراؤه بداية السرعة وبلا تقل الاوراق والسندات حيث لا يحصل من ذلك عوائق  
 فى جريان الشغل .

إذا وجد في دائرة شركة أو في أية كانت من شعبها ورقة معامه إلى أي حكم من أحكام هذا القانون فيلزم على المأمور أن يحرر تقريراً بذلك فيبين فيه نوع الورقة وكيفية مخالفتها للقانون ويجب على مدير تلك الشركة أو الشبهة أن يعترف بخرق أو فيقبل لتقرير المذكور بوجود تلك الورقة أو الأول في دائرة أو إذا أبى ذلك فربط الورقة المذكورة بالتقرير .

إذا ظهر عند التفتيش الذي يأمر به ناظر المالية بناءً على المادة ٣٧ ورقة مخالفة لأي حكم من أحكام هذا القانون يدرم اجراء المعاملة عليها بموجب أحكام القسم السادس من هذا القانون .

٣٩ - إذا لم يسح لأمر المالية بإجراء التفتيش بمقتضى المادة ٣٧ فيجب عليه أن يحرر عن ذلك ذوي السلطة فإذا قررت المحكمة ذات صلاحية أن الامتناع لم يكن له سبب قانوني يؤخذ جزاء نقدي لا يقل عن خمسين روبية ولا يتجاوز ١٥٠ روبية .

وهذا الجزاء النقدي يدفع علاوة على الرسم وعلى الجزاء النقدي الذي قد يترتب على ورقة توحيد دائمة الشركة من بعد ذلك .

٤٠ - لا يجوز للمأمور في أو أن التفتيش أن يدخل دراً أو يعرفه خصوصية أو أن يفتش شخصاً وإذا عمل ذلك فعليه أن يقرره بمروسة عن من ذلك في قانون الجزاء لمدى ولا تعزى إليه معامه قانونية ولا يتعد أي مدير على ورقة التي تصدر في تفتيش في لف للقانون كعادته .

### القسم السادس

#### تفتيشات

٤١ - لحكام من الدرجة الأولى أو الثانية أن يروا الهدايا الرجعة إلى خرق أحكام هذا القانون ويفصلوها ويستوفي أيضاً بواسطتهم الجزاء النقدي الذي يحكم به مقتضى هذا القانون وعند الجزاء في المصالح التي تحرى بمقتضى هذا القانون يكون للحاكم من الدرجة الأولى سلطة أن يحكم بأي جزاء نقدي حائز بمقتضى هذا القانون .

٤٢ - أن الأحكام التي تصدر من الحكام المذكورين هي في غاية الاستئناف محكمة الاستئناف المدنية وذلك بأن يقدم بها المحكوم عليه أو دائرة المالية استئناف استئناف يستأنف خلال شهر واحد من تاريخ حكم وذلك بدلاً عن الاستئناف أمام الحاكم المدني العام المقترح به في قانون أصول المحاكمات الجزائية البديلي وفي يتعلق بالأحكام المذكورة ككون المحكمة الاستئنافية حرج السلطات بوجوه الحكم المدني العام أو يجب بمصل ٢٩ من قانون أصول المحاكمات الجزائية البديلي مع السلطات الإضافية المذكورة في المادة ٤٥ .

٤٣ - قبل تقديم استئناف استئناف يجب على المحكوم عليه أن يضع في محكمة الاستئناف أو في دائرة المالية مجموع المبلغ الذي حكم عليه به ولكن إذا تجاوز ذلك المبلغ مائة وخمسين روبية فيجوز للمحكوم عليه بدلاً من أن يضع نقوداً أن يقدم تأمينات كافية لأجل دفع الدفع بواسطة سهم أو رهن مائة غير مقول .

٤٤ - متى ورد على محكمة الاستئناف استئناف استئناف فليزم عليها أن تبلغ الاستئناف أو وكلاءه والناظر المالية أو وكلاءه حصاراً ميبأ الوقت والذكال الذي تسرع فيه الدعوى وتطلى للاستئناف عليه صورة من استئناف الاستئناف .

٤٥ - بعد ذلك تحل محكمة الاستئناف أوراق الدعوى إن لم تكن قد وردت إليها قبل ذلك وبعد قرائنها واسماع الخصوم أو وكلائهم أن يحضروا

( ١ ) أن ترد الاستئناف

( ٢ ) أو كان الاستئناف واقعاً على قراره خبرته تنقض ذلك القرار وتأمر بإجراء تحقيقات وبإعادة محاكمة المتهم أو محاكمة من واثبتت عليه التهمة تصفح حكمها عليه وفقاً للقانون .

( ٣ ) أو أن كان الاستئناف واقعاً على قرار مذنب الحزم ( ١ ) وأما أن تنقض التهمة والحكم ونيرى المتهم أو تأمر بإعادة محاكمة ( ٢ ) وما يغير التهمة وتؤبد الحكم أو تقلل الحكم بغير التهمة أو مع تغييرها ( ٣ ) وأما قلل أو تكثر الحكم أو تميز بوجه مع تغيير التهمة أو بلا تغييرها .

٤٦ - عندما تنظر محكمة الاستئناف في استئناف بمقتضى هذا الفصل يجوز لها ان تطلب اية بينة إضافية تحتاجها لازمة وتسلمها او تأمر حاكماً بان يسلمها .  
لمحكمة الاستئناف ٥١  
تسلم بينة اضافية .

٤٧ - يجوز لناظر المالية او اى موظف آخر مأذون من قبله عندما يظهر له ورقة غير مستوفية رسومها اللازمة ان يصلح الامر باستبقاء الرسم اللزوم او يقره مع الجزاء النقدي الذى يترتب له مناساً على ان لا يتجاوز الحد المفروض في هذا القانون وهذا مقتضى ان عدم اصال الطابع على الورقة وقع حرجياً او عسراً او من ضرورة فلا ان يمتنع عن الجزاء النقدي .  
و بعد دفع الرسم والجزاء النقدي ان كان يجب على ناظر المالية او اى موظف آخر مأذون بذلك ان يحرر استشهاده على ظهر الورقة بان الرسم اللازم دفع او ان الرسم والجزاء النقدي حسبما تكون الحال دفعا وبذكر مقدار كل منهما مع اسم الدافع ومحل لقاته .  
لناظر المالية ان يصلح  
الداوى الناشئة من  
عدم اداء رسم الطابع .

### القسم السابع

#### احكام متفرقة

٤٨ - لاجل مزايا رسم الطابع تبدل العملة ( النقود ) الاجنبية بموجب الاسماء التى بينها ناظر المالية من وقت لوقت ودا حصل معاملة لا تطبق عليها الاسماء الممنوعة بهذه الصورة فيجوز لتبديل بموجب الاسماء السوقية الجارية .  
سحب تبدل العملة  
الاجنبية .

٤٩ - ناظر المالية مسئول عن ادارة رسوم الطابع وتنفيذ هذا القانون .  
ادارة رسوم الطابع  
منوطة بناظر المالية .

٥٠ - ناظر المالية ان يصدر نظامات  
سلطة اصدار نظامات .

( ١ ) لاجل تيسر استعمال الطابع اللازم او الممنوعة وبيان الطرق الاخرى لاجل دفع رسوم الطابع او لاجل الاشارة على انها دفعت وتخصيص انواع الطابع على انواع الاوراق وتبين على الرسوم كافة الطرق الاخرى لاجل دفع رسوم الطابع او الاشارة على انها دفعت .

( ٢ ) لاجل تنظيم اصدار الطابع والاوراق الممنوعة وتبين الاشخاص الذين يبيعونها ووثاقهم واحترهم .

( ٣ ) ولجل تيسر الجزاء النقدي الذى يؤخذ على خرق اى كان من احكام هذا القانون او التظلمات المذكورة على ان لا يتجاوز قدره خمسين روبية في كل الاحوال .

( ٤ ) على الرسوم لاجل تنفيذ هذا القانون .

٥١ - ان قانون النفا المسمى المؤرخ ٦ شباط سنة ١٣٢٩ ( ١٩ فبراير سنة ١٩٠٦ ) وبيان القائد العام المؤرخ ١٢ اكتوبر سنة ١٩١٧ ملئيان .  
النساء .

لا ينفذ عقاب بمقتضى هذا القانون على اية ورقة غير ممنوعة او يوجد نقصان في طواحيها ان كانت تلك الورقة منظمة في اية جهة من المراقبين تاريخ احتلال القوات البريطانية لها وتاريخ مبدأ هذا القانون او ان كانت منظمة خارج المراقب وجرى استعمالها في المراقب بين التاريخين المذكورين ولا تعتبر المادة الرابعة عشرة من قانون النفا المسمى المؤرخ ٦ شباط سنة ١٣٢٩ مطبقة على ورقة كهذه .

جى . اف . ممكن

فريق

وكيل قائد طم لقوات الحلة العراقية



الجدول الاول

الرسوم المقررة

العدد	نوع الأوراق	الطابع آنة روبيه	من هو مكلف الرسم
١	يؤخذ على المقاولات والمقود التي ليست حاوية مبلغاً معيناً	٤	المقاولون
٢	المقاولات والمقود الحاوية مبلغاً معيناً غير عقود الاستقراض : احتياط : ان مقاولات التبركة ومقاولات فسخ التبركة هي من المقاولات التي تشملها هذه المادة . ان الأوراق الحاوية اقراراً بدين ليس من المقاولات التي تشملها هذه المادة .	٤	المقاولون
	اذا كان المبلغ ١٢٥٠ روبيه او اقل فيؤخذ	٦	
	» » » ١٢٥٠ الى ٣١٢٥ روبيه يؤخذ	١٠	
	» » » ٣١٢٥ » ٩٣٧٥ » » »	٤	
	» » » ٩٣٧٥ » ١٢٥٠٠ » » »	٨	
	» » » ١٢٥٠٠ » ١٨٧٥٠ » » »	١٢	
	» » » اكثر من ١٨٧٥٠ روبيه فيؤخذ .	٤	
	ان عقود الاستقراض والأوراق الحاوية اقراراً بدين تابعة الى رسوم اسية .		
٣	مقاولات لايجار والآرام وسائر أنواع عقود الاجار : نبيسه : تكون اساس الحساب مجموع بدل اجار المدة كلها .		المؤجر ( والرسم على النسخة الثانية يدفعه المستأجر )
	اذا كان المبلغ ٢٥٠ روبيه او اقل فيؤخذ	٢	
	» » » ٢٥٠ الى ٦٢٥ روبيه فيؤخذ	٤	
	» » » ٦٢٥ » ١٢٥٠ » » »	٦	
	» » » ١٢٥٠ » ٣١٢٥ » » »	١٠	
	» » » ٣١٢٥ » ٩٣٧٥ » » »	٤	
	» » » ٩٣٧٥ » ١٢٥٠٠ » » »	٨	
	» » » ١٢٥٠٠ » ١٨٧٥٠ » » »	١٢	
	» » » اكثر من ١٨٧٥٠ » » »	٤	
٤	سندات التأمين والكفالة لاجل القيام بوظيفة او الائتمان على دراهم او غير ذلك من الاموال وسندات الكفالة التي يتعهد فيها الكفيل باجراء شروط عقد ( ويشمل ذلك سندات كفالة الكمره ) ( ١ ) اذا كان مبلغ الكفالة اكثر من ٥٠٠٠ روبيه فيؤخذ . ( ٢ ) اذا لم يكن مبلغ الكفالة مبيئاً يؤخذ . واذا كان مبلغ كفالة ٥٠٠٠ روبيه او اقل يؤخذ عليه رسم ليس يؤخذ على سندات الرهن ومقاولات الرهن التي يؤمن به دين مبلغه خمسون روبيه او اقل .		الكفيل
٥	اما مقاولات الرهن التي يتجاوز مبلغه خمسين روبيه فراجع المادة السابعة من الجدول الثاني .		الراهن
٦	يؤخذ على سندات المواضعة .	٨	الشخص الذي يطلى السند

العدد	نوع الأوراق	الطابع	من هو مكلف الرسم
آنة	روية		
٧	يؤخذ على البوليسات والحوالات ولكيما لات اشتراط دفعها عند الابرار والحيكات . مكاتب الاعتبار ( الكردى ) :	١	المالك .
	اذا كان المبلغ ١٧٥٠ روية او اقل فيؤخذ .	١٠	
	، ، ، ١٧٥٠ الى ٦٢٥٠ روية فيؤخذ .	٢	المستحب له
	، ، ، اكثر من ٦٢٥٠ روية فيؤخذ .	٨	
٩	الرسد الذى يعطيه مالك مقابل المبلغ الذى يودع عنده لمدة معينة : يؤخذ على المبالغ التى هى دون ٦٢ روية وثمان آتات . ومن ٦٢ روية وثمان آتات الى ١٧٥ روية . وفوق ١٧٥ روية .	١	المالك
	سندات الشجر ( ستم ) الخاصة بالنقل المرى والبحرى :	٦	
١٠	يؤخذ على كل نسخة	٢	الشخص الذى يمس السند
١١	يؤخذ على مقاولات التول ( استكرا السفن ) .	٤	المستكرى
١٢	ورد تسليم البضائع ( او رديته ) وهى الورقة التى بموجبها يقبل الشخص المذكور فيها او وكيله او حاملها اية بضائع مودعة فى مناهه عرن من لخازن التى يودع او يخرجون فيها بضائع مقابل اجرة او بدل ايجار على ان يكون على تلك الورقة توقيع صاحب البضائع او احد آخر من قبله وذلك عند بيع البضائع المذكورة او انتقالها ان كانت قيمتها اكثر من خمس عشرة روية . الوكالات التحريرية والوكالات الشفافية المسجلة :	١	صاحب البضائع
١٣	يؤخذ على الخصوصية منها	٤	
	، ، ، المومية	٨	الموكل .
١٤	يؤخذ على الاحتجاجات ( بروستو ) والاختارات التى تصدر من كاتب عدل والاجوبه عليها وسورها .	٦	الشخص الذى يعمل الاحتجاج او يطلب الصورة
١٥	يؤخذ على الشهادة المينة على حصول البضائع ومخرجها .	١	الشخص الذى يمس الشهادة
١٦	يؤخذ على حكم المحكمين الاختياريين ( غير الذى يصدر بموجب امر محكمة فى دوائى اتعا دعوى )	٨	المتهم بحكم به
١٧	ورقة الاذن بالتكاح غير المعطاة من دائرة رسمية .	٤	الزوج .
١٨	سند مقبوض البالغ الذى تجاوز خمس عشرة روية .	١	القبض .
١٩	كل انواع الاوراق المتضمنة ابراء بلا عوض .	٤	الشخص المطلق له البراء
٢٠	الاعلانات التى يصدرها افراد من الناس مطبوعة او منقوشة على ورق وسوى وهى ملصقة او معلقة فى الاماكن المومية او مرسومة لمطالمة الناس بامانة صورة اخرى . واذا كان فى شرة واحدة اعلانات متعددة فى مواضيع مختلفة وراصة الى اشخاص متعددين فيكون كل اعلان من تلك الاعلانات نائما الى رسم منفرد .	ربع آنة	الشخص الذى يعلن الاعلان .
٢١	الاعلانات التى يصدرها قرمن الناس مكتوبة على مادة غير القرماس او القوى والملصقة او المعلقة فى الاماكن المومية او المرسومة للموم بامانة صورة اخرى .		الشخص الذى يعلن الاعلان .

العدد	نوع الاوراق	الطابع آه روييه	من هو مكلف بالرسم
	اذا كانت مساحة الاعلان نصف مترو مربع او اقل فيؤخذ في السنة	١	
	من نصف مترو مربع الى مترو واحد يؤخذ في السنة	٢	
	اكثر من مترو مربع فيؤخذ على كل مترو مربع	١٠	
	او قدم منه في السنة		
	الاعلام والالواح المين فيها على تجارة او لم شخص والمعلقة		
	على ذلك المحل او محل ذلك الشخص هي مبنية عن رسم الطابع المين		
	في مادتي ٢٠ و ٢١ من هذا الجدول .		
٢٢	يؤخذ على - و او ملخص القيود والاوامر الرسمية بقى تعطى	١٠	الشخص الذي اخذ الصورة .
	بمرد من الناس عند وقوع طلب منه وذلك ان لم يكن صراحة عن		
	رسم اخرى على تلك الصور .		
٢٣	صور الاوراق : يؤخذ عن الرسم الذي اخذ عن النسخة الاصلية		طالب الصورة
	على ان لا يتجاوز روييه واحدة .		
٢٤	امرائس هي تقدم الى المحاكم السياسية ومعارف المحاكم السياسية	٨	الشخص الذي يقدم العريضة
	والحكام ( غير حكاه الصلح والشرع ) ومأموري الادارة المركزية .		

### الجدول الثاني

#### الرسوم النسيية

ان هذا الجدول يصفى قطع الاوراق واسدات لمصلحة دراهم او اموالاً اكثر قيمة من ١٥ روييه

العدد	نوع الاوراق	من هو مكلف بالرسم
-------	-------------	-------------------

#### المقياس الاول - واحد في الالف

١	اوراق الاقرار بالدين .	المدبون
٢	عمود الاستقر من .	المقرض
٣	ورق العهد يدفع منه مائة مائة غير - سند الكفالة مائة في المادة لرخصة	التعهد
	من جدول الاول .	
٤	سندات الكفالة المينة في المادة الرابعة من الجدول الاول ( مع سندات كفالة	الكفيل
	الكمر ك ) حيث يكون مبلغ الكفالة ٥٠٠٠ روييه او اقل .	
	ذا تجاوز المبلغ ٥٠٠٠ روييه فيؤخذ منه مقطوع ( راجع المادة ٤ من	
	الجدول الاول ) .	
٥	سندات لاراء مصطات مائة بل عوض على ان لا يشمل ذلك سندات ذلك لرهن	الشخص المعطى له الاراء .
٦	البوحيات والكمبيالات وغير ذلك من الاوراق لتجارة المشتري دفعه - مددة مددة	الساحب .
	نسيية : البوليبيات والكمبيالات المشتري دفعها ضد الاراق والحيكات هي	
	تأبئة الى رسم طابع مقطوع ( راجع مادة السابعة من الجدول الاول . )	
٧	المقاولات راجعة الى ايداع سندات او رهون او تأمينات لاجل تأمين دين	المودع او الرهن
	يبلغ اكثر من خمسين روييه اي كل ورقة تتضمن تعهد يتعلق	
	( ١ ) بايداع سندات او اوراق تتضمن حق ملكية على اية اموال كانت	
	( غير الاوراق القابلة للبيع والشراء ) او	

العدد	نوع الاوراق	من هو مكلف بالرسم
	( ٢ ) رهن اموال منقولة ان كان القصد من ذلك الرهن تأمين وفاة دواهم مسلفة بطريق القرضه او تأمين دين واقع او بقصد عقده . المقياس الثاني - ربع في المئة	
٨	سندات الطابو المطاة من لعل .	
	( ١ ) رهن ( مع ماضم اليه من الزيادات ) .	الراهن
	( ٢ ) او ميراث ( ان لم يكن قد دفع الرسم على اثبات الوصية ) .	الوارث
٩	ملك الرهن .	الرهن
١٠	سندات الرهن ( مع ماضم اليه من الزيادات ) التي هي ليست سندات طابو ولا مقاولات راجعة الى ايداع سندات او رهون .	الراهن
	المقياس الثالث - نصف في المئة	
١١	سندات الصالح المصالح على جميع الماملات تابعة للملكية في الاراضي المملوكة والمتصرف في الاراضي الاميرية والموقوفة او اى حق آخر في الاداى سواء كان ذلك مقابل بدل او بلا بدل .	النايع او المقول له
١٢	الاحالات سواء كانت مقابل بدل او بلا بدل حيث تكون معلقة ( ١ ) بالاسهم او سندات لاستقراض التي تصدرها شركة بحرية . ( ٢ ) او بالسفن او اسم السفن . ( ٣ ) و بالايجارات على اختلاف انواعها خلا الاستيجارات . ( ٤ ) او بسكوك التأمين ( المستورطة )	الاهل اليه .

### الجدول الثالث

#### التأمين ( المستورطة )

- ١ - سكوك التأمين عن الحريق :
- ( ١ ) يؤخذ على السكوك التي تكون مدتها اكثر من ثلاثة اشهر يؤخذ هذا المقدار على كل ٢٥٠٠٠ روبية او قسم منها من المبلغ المؤمن وبحسب كل سنة او قسم من سنة من مجموع مدة الصك .
- ( ٢ ) يؤخذ على السكوك التي تكون مدتها ثلاثة اشهر او اقل يؤخذ هذا المقدار على كل ٥٠٠٠ روبية او قسم منها من المبلغ المؤمن .
- ٢ - سكوك التأمين على احياء او من الموال من الشخصية :
- يؤخذ على كل ١٢ روبية ونصف روبية من اجرة التأمين المبالغ التي هي اقل من ١٢ روبية ونصف روبية تعتبر ١٢ روبية ونصف روبية .
- ٣ - التأمين عن الموارض التي تصيب الاموال في اوان النقل برأ او بحراً وجميع سائر انواع التأمين :
- يؤخذ على كل ١٢ روبية ونصف روبية من اجرة التأمين المبالغ التي هي اقل من ١٢ روبية ونصف روبية تعتبر ١٢ روبية ونصف روبية .



## المجدول الرابع

### معيّات

- ١ اوراق الحكومة الرسمية :
- ٢ اذا توت على الحكومة واسطة انة من دوائرها رسم يقتضى المادة اراضه من هذا القانون فلا يؤخذ ذلك الرسم .
- ٣ ( ١ ) دهن الحاصل .
- ( ٢ ) سندات مقبوض بدلات الالتزام .
- ( ٣ ) الالتزامات الزراعية حيث يكون بذل الالتزام اقل من ٢٥٠ روبية .
- ( ٤ ) قسح الالتزامات او احوالها .
- ( ٥ ) الاورق والسندات لمطمة لاجل تأمين وفاة فرصة سنها الحكومة الى راعى ويشمل ذلك الاوراق والسندات التى ينظمها الكفيل عوضاً عن الزراع .
- ٤ - دائرة البريد :
- سند قبض الحوائل البريدية التى يحضره القابض .
- ٥ - سلك الحديد وادارة الهربة :
- مقاولات نقل البضائع ( غير اوراق الشحن - الشحنيات ) .
- ٦ - المقاولات الراجعة الى بيع البضائع
- الدور والحركة ( جبر ) :
- النشر والتوقيع على طهر الاورق التحريه و بيان حويلها او قبولها او كمالها او تأديتها ويشمل ذلك وراق الشحن واوراق التسليم ( اوردية ) .
- ٧ - اطباء :
- سندات اطباء اعطاه لاصحاب اراضي لم يحد من مل سند طابو من اجبها .
- ٨ - سندات التاينات وادكاملة او الكعالة العميه حيث يطابا مدع عمومى او محكمة جرائية او البوليس او حيث تقدم الى محكمة جرائية او مدع عمومى او البوليس

عدد

٣٧

### اعلان

( ق ا عدد ١١ سنة ١٩١٩ )

### امر

لما كانت المادة الثانية عشرة من بيان لقائد العام المؤرخ في ٢٨ كانون اول سنة ١٩١٧ مصرحة بان لحاكم ابدنية لائطى حكماً بنصم قراراً على حق تلك راضى دراجية منم يبط الحاكم الملكى العام او المأمور الرسمى لدى بفوضه جازة بان الدعوى جائز رؤيتها وقضاؤها وذلك الى ان يصدر امر آخر بهذا الشأن .

وبما كانت المادة اششرون من اليب المذكور مصرحة بان المقارنات دراجية لاساع احراء الا برضى الحاكم الملكى العام او المأمور الذى يفوضه .

ولما كان بموجب اعلان مؤرخ في ١٩ فبراير سنة ١٩١٩ من وكيل الحاكم الملكى العام قديمين "اطر المالبه" مأموراً معوضاً باعطاء الاحرار لاجل رؤيه دعوى المتعلقة بالمقارنات دراجية تقتضى البيان المؤرخ في ٢٨ كانون اول سنة ١٩١٧ عليه قدقوض وكيل الحاكم الملكى العام بموجب هذا الامر الوضمين الآتيين باعطاء احارات لاجل رؤيه الدواى الراضية الى المقارنات الزرعه وما ونيات لاجل بيع تلك المقارنات بواسطة الاحراء تقتضى المادة الثانية عشرة والمادة العشرين من اسان المذكور وما :

- ( ١ ) الحاكم السياسي لتصرفه الموصل فيما يتعلق بالعقارات الواقعة في ممتلكاته .  
( ٢ ) ناطر المالية فيما يتعلق بالعقارات الواقعة في اي جهة اخرى من الاراضي المحتلة .  
التي بموجب هذا الامر الاعلان البادي ذكره المؤرخ في ١٦ فبراير سنة ١٩١٩ .

محرراً في بغداد في اليوم الاول من شهر اكتوبر سنة ١٩١٩ السادس من شهر محرم سنة ١٣٣٨

اي . ق . ويلسون  
وكيل الحاكم الملكي العام  
في العراق

عدد

٣٨

### اعلان

حيث ان د . ج . كوتزل التاجر المقيم في لندن شارع تروورد رقم ٣٨ و٣٨ واستأجل كريك المهندس المقيم في بغداد ( عراق ) قد استعيا الي لتشكل شركة تعرف بكوتزل وكريك لتبند وقدم الى شروط الشركة ونظامها الداخلي لاجل مصادقي عليها .

فليه ان الفاعقام اوله تالبوت ويلسون . سي . اس . اي . سي . لم . ج . سي . اي . دي . اس . او .  
وكيل الحاكم الملكي العام في العراق بناء على السلطة المخولة لي بموجب المادة الثانية من بيان الشركات لسنة ١٩١٩ وكل سلطة اخرى لي في هذا الباب آذن بموجب هذا الاعلان بتشكيل الشركة المذكورة تحت عنوان كوتزل وكريك لتبند مع مراعاة احكام بيان الشركات لسنة ١٩١٩ وشروطه وعلاوة على ذلك قد صادق بموجب هذا الاعلان على شروط الشركة المذكورة ونظامها الداخلي ووضعت على لسنتين منها نمط كمنشخ اسية عند مسجل الشركات .  
حرر في بغداد في اليوم الخامس من شهر اكتوبر سنة ١٩١٩

اي . ق . ويلسون  
قائم مقام  
وكيل الحاكم الملكي العام

عدد

٣٩

### نظام المرافقة

يلن لعموم ان الاحكام الآتية تكون نافذة في الوقت الحاضر في مرافقة على مراسلات البريد والبرقيات الداخلية والبحرية جميع المراسلات المرسلة من اهالي الاراضي المحتلة المحتلة الى بلاد غير متحالفة مع الحكومة البريطانية والمراسلات الواردة على الاهالي المذكورين هي تاهية للمرافقة .  
البرقيات البحرية : يلزم ان تكتب البرقيات البحرية فقط بالانكليزية او الفرنسية ولا يجوز استعمال كلتي اللتين في برقية واحدة يجوز ان تحتوي البرقية البحرية على اي عدد من الكلمات بين الواحدة والثلاثة يلزم ان تكتب البرقية البحرية بماكنة الكتابة او بحبر او بقلم رصاص غير قابل الاعماء ويلزم ان يذكر فيها اسم المرسل او عنوانه التلغرافي حتى يذكر في البرقية . ويلزم ان يذكر في البرقيات اسم المرسل وعنوانه ( لاجل المراجعة اليها فقط ) يجوز استعمال القوائم الآتية :

A. B. C.—5th Edition.  
Scotts—10th Edition  
Levers  
Western Union  
Meyers.  
Atlantic Cotton—39th Edition.  
Broomhills Imperial.  
Unicode.  
Bentleys.

يلزم ان تقدم البرقيات المختارة مع : حجة مينة ممضى المارها ، منه يمكن ارسالها داخل طرف محتوم الى لراقب

ويسمح بأن تحتوي رقيقة واحدة على الغاز اختزائية واعطاء حلبة ولا يسمح بأن تحتوي على الغاز مستخرجة من قاموسين مختلفين .

الفتنرات والرسوم وغيرها : يجوز لأي محل في العراق ان يشتغل بالفتنرات سوى الفتنرات المعدة للنشر وجميع الفتنرات المخوفة في ايران والقوقاس .

الاشغال المتعلقة بالفتنرات المعدة للنشر مهما كان الشكل الذي اخذت فيه والمتعلقة بالفتنرات المخوفة في ايران والقوقاس يقوم بها محل الفتنرات الرسمي وكنوز وشركاه بغداد

كل ارسا خارج العراق لفتنرات مطبوعة او غير مطبوعة وغير معدة للنشر لزم ان يذكر على ظهر الطرف او الزوم ما هي المحتويات ، اي فتنرات مطبوعة او ( جامات ) غير مطبوعة ، عبر معدة للنشر .

جميع الفتنرات والصور والرسوم المعدة للنشر يلزم عرضها على مقر الجيش العمومي بواسطة الحاكم الملكي العام وفي الاحوال التي يراد بها نشر الفتنرات في جريدة ما يلزم ان يذكر ذلك والفتنرات وغيرها ترسل الى الجريدة الميمنة بعد عرضها على المراقبة

ان مطالعة هذا النظام او محالته تستلزم عدم ثبوتها امام محكمة دست لاجية عقوبة الحبس او اي عقوبة اخرى احق منها  
بغداد ٩ اكتوبر سنة ١٩٢٠

اي . ن . ويلسون

قائم مقام

وكيل الحاكم الملكي العام في العراق

عدد

٤٠

بيان ميناء البصرة لسنة ١٩١٩ ( موقت )

### ميناء البصرة

ديباچه

حيث انه منذ احتلال العراق بحموش صاحب الجلالة البريطانية في العراق كانت حكومة صاحب الجلالة البريطانية تحمل نفقات اعمال الارشاد والاوار والمهمات وجميع اعمال المرفأ الاخرى .

وحيث ان قيود التجارة قد رفعت معظمها وقد آن الوقت الذي يجب ان تخفف فيه تجارة العراق جزأ من نفقات ميناء البصرة .

لذلك اما الفريق الاول فلتنقسم كى . سى . نى . كى . سى . اس . اى . دى . اس . او ينقسم السطحة المحولة الى بطنى قائمها مال لقائد العام لحموش صاحب الجلالة البريطانية في العراق انشر بهذا : —

١ - مقدمه

( ١ ) يسمى هذا البيان ميناء البصرة لسنة ١٩١٩ ( وثى )

( ٢ ) يلى ينقسم هذا كل ما يكون متعلقاً بتصرف الميناء من البيان عمره ٤ لسنة ١٩١٧ ونظام القائد العام عمره ١ لسنة ١٩١٨ ويدخل الآتى تحتضى هذا البيان داخل حدود ميناء البصرة .

( ا ) شط العرب من الحد الاعلى لميناء نهر حر الى البحر .

( ب ) مجرى القرات الحديدية من قطة يصير ثمينها فيما بعد فوق الهر من جسر السكة الحديدية في جرم على الى ملتقاء بشط العرب .

( ج ) الخليج الذى يصير تحصيلها فيما بعد على كتا ضفتى الانهر السابقة .

ستلن فيما بعد تحصيل وتقر من حدود الميناء ارضاً وملكاً .

( د ) يسوغ لمدير الميناء في اى وقت ان يحدد الميناء او يغير حدودها .

٢ - تعاريف

في هذا البيان لم توجد قرينة على خلاف ذلك .

- ١ - « علامة » علامه « يقصد بها الخط المرسوم بين اعلا النقاط التي يصل اليها مد النهر في اى وقت من اوقات السنة ماعدا وقت « الفيضان »
- ٢ - « علامة » ادنى المد « يقصد بها الخط المرسوم بين ادنى الانخفاض الذى يصل اليها مد النهر المتعاقب اى وقت من اوقات السنة ماعدا وقت « الفيضان »
- ٣ - « بحرى نهر » يقصد به الجزء من النهر الذى تحده « علامة » ادنى المد «
- ٤ - « الشاطئ » يقصد به الجزء المحصور بين « علامة اعلا المد » و « علامة ادنى المد »
- ٥ - « الارض » يقصد بها ذلك الجزء لسكان فوق الشاطئ وخلفه وكل ما كان متصلا به على وجه الدوام .
- ٦ - « مد » رمان « اذا استعمل بالنسبة لاي سفينة يقصد به اى شخص منوط بوقته بادارة السفينة .
- ٧ - « بضائع » تتضمن السلع واصناف التجارة ومحصولات الارض من اى وصف كانت .
- ٨ - « مد » مالك « عندما يستعمل بمعية بضائع يتضمن المرسل او المرسل اليه لومصدر البضائع او الوكيل في بيعها والامتنع عليها وكل دى حق فيها واد استعمل هذا المصطلح بمناسبه اى سفينة يتضمن مالك السفينة او الشريك فيها او المستأجر لها او المرسل اليه السفينة او المرتهن الخاص بها .

٣ - اداة ليد

- ١ - « ساط » ادارة الميناء بأمور في الحكومة يسمى مدير الميناء .
- ٢ - « قسم » ادارة ميناء « لى ثلاث دوائر تسمى دائرة مأمور الميناء ودائرة مهندس الميناء ودائرة اعمال النقل فى الميناء .
- ٣ - « تكون » لجنة الاستشارة من رؤساء الدوائر الثلاثة وساطة اركان حزب بنوب من انقاد العام ومأمور النقل بحر والحاكم لسكرى وحاكم اسياى ومدير اسفل فى ايام الدوايل ومعاون مدير السكك الحديدية بميناء ومأمور تحصيل الضرائب ومندوب متحده طائفة التجار الاوربيين ومندوب وطنى لعينه دائرة السياسة ومندوب عن شركة الزيت الانكليزية الفارسية اما مدونات وودجات هذه اللجنة فسيصير بعضها فى يده .

مدير ليد

دوائر مدير

اعضاء لجنة الاستشارة

#### ٤ - السلطات بالنسبة للاموال

- ١ - « يكون » لمدير الميناء حق ما حبر ويبيع ووهن ملكية الاموال المنقولة التى لا تخاور قيمتها روييه ٥٠٠٠ فان تجاوزت قيمتها ذلك كان التصرف فيه موقوفاً على لصارة رئيس الادارة اما تأجير الاموال غير المنقولة او نقل ملكيتها فيستلزم إذن رئيس الادارة .

الاحارات ونقل ملكية الارضى وسائر الاموال

#### ٥ - سلطات وواجبات مدير الميناء

- ١ - « يكون » لمدير الميناء سلطة رفع الدعوى ( ا ) لمطالبة اى موال مستحقة له بمقتضى هذا البيان ( ب ) المطالبة بالتضمينات .
- ٢ - « الاعمال » التى يجوز لمدير الميناء اقرارها تتضمن ما يأتى : -  
( ا ) الارصفة والاسكالات والمصدات والحاض بكل ما يلزمها من الحصى وموانع الزول والدرج والخواجز والطرق .  
( ب ) سكان الترم والمحرن والسقبات والآلات والامدادات الاخرى اللازمة لنقل واستلام وتخزين البضائع الواردة او المقتضى شحنها او خلافها .  
( ج ) اصهارات وسفن الاسنة والمدثر وقوارب الارشاد وجميع لمدات الاخرى اللازمة لتأمين الملاحة فى الميناء وفى الليل المؤدية لها داخل ثلاثة اميال من حدود الميناء .  
( د ) وضع المراسى وصب اسكراكى ولوسائل الاخرى وامدادات اللازمة لمرسى السفن وحمايتها وتزويدها .

المدافع

الاعمال

الارصفة الخ

الانوار الخ

المرسى .. الخ

الاسترداد

الآلات الخ

سفن الحر

- ( هـ ) استرداد وحفر وتسيير ورفع اى جزء من شاطئ الميناء المتوط بالمدير .
- ( و ) تركيب واحصاء واستعمال الآلات الخارقة والآلات الاخرى اللازمة لتنظيف وتعميق وتحسين اى جزء من الميناء او الشاطئ السائق ذكره .
- ( ز ) احصاء واستخدام سفن البحار لجر السفن الى الميناء او خارجها او فى داخلها .



الطريق براً  
الطريق بحراً

( ج ) إطفاء الحريق من أملاك المدرس وتجهيز الآلات والمعدات لهذا الغرض وحفظها واستعمالها.  
( ط ) إطفاء الحريق في السفن الراسية في الماء وتجهيز الآلات والمعدات المخصصة لهذا الغرض وحفظها واستعمالها .

انشاء مايجب من الابنية  
خارج المياه  
من البحر - ربح حدود  
المش.

( ي ) المشاء ما يجب من الايئة خارج الميناء لحماية ما اقامه المدير من الايئة داخل الميناء وجميع الاعمال والمعدات الاخرى التي يراها المدير ضرورية او مرغوبة فيها لتفيد اغراض حد اليان .

( ك ) تجهيز الفس وبواخر الحرق والقوارب الاخرى واستعمالها داخل حدود الميناء وخارجها سواء كان ذلك في المياه المحلية المجاورة او خلافا قصد جر او مساعدة اى سفينة داخله الى الميناء او خارجة منها او قصد اى مكان آخر وقصد اتخاذ الاشخاص والاموال .

والجواب على الارضلة والاسئلة  
والطلبات والمناهي الخاتمة  
في الارضلة

٣ - ( ١ ) يكون مدير الميناء والاباعل ما يكون داخل الميناء من الارصفة والاسكالات والمنصات والمحازن والسقيعات ومتعلقاتها والكراكى ومعدات حل البضائع وجميع الوسائل الاخرى التى تعين الملاحة وحفظ النهر داخل حدود الميناء .

١٩٥٤

(ب) لايجوز بناء الوثنية او تمير او اصلاح وصيف او اسكفة او مصعبة او حرن او سقفة داخل حدود الديار بدون إذن مدير المصارف بناء الارصفة الاسكلاف والمصطبات والحارث والمسة فمات الموجودة حالا والمتصور عليها في القاعة : ا من هذا البيان .

الإصلاحات

(ج) تحت حفظ الارصفة والاسكالات واعمار واسقيعات الميية في القاعة ٩ بحالة مستظمة مع عمل حرج الرمييات اللارميه بها ولكن لا محور تصيرها او يوسيمها او يقطها او طاءه الشئها وهدمها بدون اذن من المنياء .

حاشیه: الامر بعدم الحقیقه

(د) يكون لمدير امضاء سلطة الامر بعدم الانتفاع ماي رصف الواسطة او عورن ومقينة  
تتأى له انها ليست بحالة اصلاح تصلح معها الاستعمال.

الکراچی و عمرہ

( ۵ ) لاغور اقامہ اور شمال راکی دوسری علی ای وجہت واسطہ اور مصدقہ  
 اور محزون اسقبحہ داخل حدودہ لیاہ بدون افد مدیر المیاہ .

## المكالمات المزورة

( و ) على مدير المياه ان يمد لعدد القدي براء كافياً من الاسكالات المدة الصعود لظهور منها الى السفن او نزولهم اليها بدون رسوم .

ام کی لاستخدام

( د ) بحور لمدر المياه ان يصع بده على اى مكان للاستحمام داخل المبنى او يجره او يخله وان يمنع الجمهور من الالتجاء اليه واستعماله .

## ٦ - أعمال النقل بالسكك الحديدية داخل حدود الميناء

على دائرة السكك الحديدية ان تفتق وتفق وتشق وتصل جميع خطوط السكك الحديدية في كل المياه  
ويجب معاونة لمرافقة النقل بالسكك الحديدية داخل حدود الدولة وبمعدل تلك المعاونة بالنقل مع  
معاونة الميناء ويكون من واجبات مسؤوليته ان يقيم محضر لواردة المياه ويحضر مدير الميناء وملاحظ النقل  
المحلي بجميع الصوبات .

٧ - تريل الصائم وتعميلها

سأطه أمير عن الشهد  
و جماع

(أ) يسوع لمدير المياه مع صرافها، وأما السفينة فن مأوى أى سفينة داخل الماء ان ترسو على أى وصيف أو سكة ومصطفة داخل الماء بقصد نزول شخصها أو تحميلها وله أن يأمر مائه لا يجوز تبريل أى بضائع أو تحميلها فى سفن داخل امياه فاما بعد الا صفة ولا سكلات والمصطبات التى ميناها من وقت لآخر (ب) على مدير الماء ان يعد بسبق الارصفة والاسكلات والمصطبات والمخازن والسفينة والسفن والمعدات الأخرى اللازمة لتحمل البضائع فى السفن الراسه داخل الميناء وتزيتها منها ولتحمس تلك الصناع وذلك بقدر ما تسمح به الاموال او حوده نحو تصرفه وعليه ان يبرل او يحمل بواسطة خدمه او عماله جميع الصناع من ادى كل سفينة ترسو على ذلك الرصيف او الاسكفة او المصطفة الا اذا كان لديه سبب مشروع يدعو الى رفض تنزيل او تحميل تلك البضائع من او فى تلك السفينة يقتضى أى قانون سارى المعمول بوقتة .

(۱) و شرط آن لا محرم مدیران است. علی آریل او تحمیل او حق ای به ساعه او ای ربطه یزد  
وزنها ع ۳۵ قطاراً انحرافاً مانع دفع رسوم خاصه یصدی قهرها میا بعد.

( ٢ ) يسوغ لمدير الميناء بائناً خاص مع ريان السفن او مراكبها او وكلائها او مالكي البضائع الاذن بتزوين البضائع او تحميلها بواسطة اشخاص خلاف خدام مدير الميناء ولكن كل اذن من هذا القبيل يكون مطلقاً على شرط ان الوسايل المقتضى استعمالها والمعدات المقتضى استعمالها تكون موفقة لمدير الميناء .

( ج ) كما ارسل مدير الميناء بضائع من اى سفينة فليد ان يخطى ريان السفينة او وكيلها مقبوساً عن جميع البضائع التي ازلها من السفينة .

( د ) لمدير الميناء السلطة بموجب هذا البيان ان يأمر بدمر ازال بضاع او تحميلها من اى اى سفينة داخل الميناء بما عدا الارصفة والاسكلات والمصطبات التي يمينها .

( هـ ) يسوغ لمدير الميناء في احوال الخطر او لاي سبب يظهره كافي ان يأمر بتوجب اخطار كئان ريان او مالك اى سفينة ان يتقدم ريان او مالك تلك السفينة بدفع اى مبلغ يراه مناسباً واذ لم يفسح ذلك الاسر لمدير الميناء ان يلزم ريان او مالك تلك السفينة بدفع اى مبلغ يراه مناسباً بشرط ان لا يزيد عن ثلث روبية عن كل يوم يتكون من اربع وعشرين ساعة او حصة منه استمر فيه السفينة في ذلك الرصيف او الاسكلة او المصطة .

بشرط ان لا يسرى مفعول ذلك الاخطار حتى بعد ثلث عشرة ساعة من تاريخ تسليخ الاخطار السالف ذكره الى ريان السفينة او مالكها .

#### ٨ - اربعة محارث

( ا ) متى عينت الحكومة بمقتضى لصوص اى قانون مطلق يهرس الرسوم البحرية البحرية اى رصيف او اسكلة او عرزن او سفينة ممددة بمقتضى هذا البيان لاسمها السفن كرسيف للفراسخ او التحميل او كبحر لحرق البضائع على انقصود في ذلك القانون قبل البدء ان يخصص ويبنى في ذلك لرصيف او تلك الاسكلة او المصطة او العرزن او السفينة حرة منه او منها ومكانها فيه او بها لاستعمال مأموري الجمارك الذين توافق عليهم الحكومة لوضعهم بهذا الشأن .

( ب ) بالرغم عن النصوص الواردة في المادة ٨ ( ا ) جميع المكوس والرسوم والاحداث الواجب دفعها بمقتضى هذا البيان لمخصوص او من اجل استعمال ريان او مالك السفينة او مأموري الجمارك او التحريك البضائع فيه تدفع وتكون واحدة الدفع الى مدير الميناء او الى اى شخص آخر يريه لاسلامها .

#### ٩ - المكوس والرسوم

٩ - على مدير الميناء بعد اخذ مأذونية رئيس الادارة ان يضع من وقت لآخر دفتر .

( ا ) ترمية الرسوم لاي خدمة يؤدها مدير الميناء او خدمه مخصوص اى سفينة و بضاع او لاستعمال احد اعمدات اى بعدها المدير .

( ب ) ترمية المكوس والرسوم للسفن الداخلة الى الميناء او التي تتركها لتفريق البضائع وتحميلها ولاستعمال الارصفة والاسكلات والمصطبات ولتحرير البضائع المخرجة في اى سبب تحت ادارة مدير الميناء ولتقل البضائع ولاستعمال اى مرسى .

( ج ) ترمية الرسوم للارصفة والاسكلات والمراسي والمصطبات المذكورة في حاله ما اذا صرح مدير الميناء بتزوين البضائع او تحميلها بواسطة اشخاص آخرين خلاف خدامه .

( د ) للاداء استعمال ولاستعمال اى رصيف او اسكلة او مرسى في حيازة مدير الميناء وللخدمات التي يؤدها مدير الميناء بشأن اعمد والآلات والادوات المقدمة من مدير الميناء بشأن اى سفينة تستعمل ذلك الرصيف او الاسكلة او المصطبة او المرسى او اى شخص يشغل فيها .

( هـ ) لاستعمال فوارب المياه والمدمرات والآلات الخريقة والموانئ المائدة الى مدير الميناء او التي يتنقلها والسيارات التي يقدّمها مدير الميناء .

( و ) لبحر ومساواة السفن اللينة في المادة ٢٥ ( ج ) وكذا السفن الموجودة خارج حدود الميناء .

#### وصولات البضائع

الزام اسفن على

استعمال الارصفة

تقل السفينة من الرصيف

مدة تسليم الاخطار

اعداد اماكن لراحة

ضباط الجمارك المعبين

بمقتضى قانون الجمارك

البحرية

الرسوم في رصيف

البحر

ترمية الرسوم

حق المحزن من اجل  
الرسوم والمكوس

١٠ - حق المحزن في مقابل المكوس والرسوم الخ.

١ ( ا ) المدير حق في الضائع من اجل مبلغ المكوس والرسوم ولاحتار المستحقه بمقتضى هذا  
البيان بخصوصها ويسوع له حوزها وحسبها حتى تستوى جميع تلك المكوس والرسوم والاحازات  
وله من اجل مبلغ الاجبار المستحق قانوناً على المياى والقواعد والمخارن والعملات الاخرى العائدة  
الى ادارة المياى ولم تدفع بعد استحقاقها وطبها حتى في جميع الصانع الموجودة فيها او عدمه وله حوزها  
وحسبها .

( ب ) المكوس والرسوم بشأن الصانع المقتضى تنزيلها يجب - دفعها بمجرد تنزيل البضائع مباشرة  
اما المستحقه بشأن البضائع المقتضى قتلها من قبل الادارة او المقتضى شحنها لتقدير فجب دفعها  
قبل نقل الصانع او شحنها .

( ج ) ويكون حق المدير من اجل تلك المكوس او الرسوم والاحازات مقدما على جميع الحقوق  
الاخرى باستثناء الحق المستحق من اجل اجرة الشحن راحرة الشحن الاضافة والمواربه امامه  
اذا كان هذا الحق مجموعاً بالكمية المتصوص عليها في وخلق الناشئ عن الاموال الواجب دفعها  
للحكومة بمقتضى اى قانون نافذ المفعول بوقته .

حق املاك من اجل  
احرة الشحن

٢ - ( ا ) اذا اخطروا ان اى شئ او مالها المدير كتابة في وقت تنزيل البضائع من تلك المصلحة  
على اى رصيف او اسطة او قبل ذلك دار تلك المصانع مستحق عليها احرة شحن او اجرة شحن اصافيه  
ومواربه امامه بمبلغ يصبه في ذلك الاخطار حتى تلك المصانع متعلقاها ذلك الحق بعد تنزيلها .  
وتودع تلك البضائع اما في مخازن المدير وسقيفاته او في مخزن عمومي رسا رئيس تحصيل  
الرسوم الخريكة من صدان مالك المصانع المذكورة ومصاريفه - حتى يؤدي المستحق عليها من المصانع  
كما هو مبين فيما لى .

اداء حق مالك المصلحة  
مخصوص لاجره الشحن

٣ - عندما يقدم لاي مأثور معين من قبل المدير بهذا الشأن ورقة متصوص فيها اسم اصيل او  
اراء عن مبلغ ذلك الحق - وقاب محررة و سطة لشخص الذي ارسل ذلك للاخطار وانما يابه عنه  
فيسوع للمدير ان يادب مقرر تلك المصانع مع عدم مراعاة ذلك الحق بشرط ان يدل المصلحة المستحقه  
للتثبت من صحة تلك الورقة .

حوار قبل الضائع الى  
مخزن

٤ - ( ا ) اذا ترك صانع بعد تنزيلها حسابها كانه من يوم تنزيلها على اى رصيف وفى مقبرة  
عائده الى المدير بدون اى حيز من جهه المدير يسوع له ان يأمر بقتل تلك البضائع او بمخزن  
عائده ايه او الى مخزن عمومي دون رهن تحصيل الرسوم الخريكة ويكون نقل الصانع الى ذلك  
المخزن وحوزها فيه على ضمالا وحساب مالك البضائع المذكورة .

( ب ) اذا قتل اى صانع بالكمية المدة بلمر المرسل اليه تلك المصانع علاوة على عقبات  
نقلها في حالة ما قاتلت المصانع الى اى مخزن للمدير بدفع رسوم دفعها الى المخزن للوقت الذي  
تبقى فيه المصانع في مخزن المذكور .

الزام المالك بحقوق  
التحزين

( ج ) اذا قتل المصانع الى مخزن عمومي بلمر المرسل اليه المذكور بدفع رسوم تحزين  
البضائع للوقت الذي تبقى فيه المصانع في المخزن المذكور .

المصانع في المخزن العمومي

( د ) اذا نقل المصانع الى مخزن عمومي بلمر المرسل اليه المذكور بدفع رسوم تحزين المصانع  
في ذلك المخزن العمومي ونسب صانع حصة جميع الحقوق الواردة عليها كما لو بقيت في حيزه لمدير  
وتكون خاضعة لخلق البيع المفعول فيما لى .

استرداد المكوس والرسوم  
بواسطة بيع البضائع

٥ - ( ا ) اذا لم تدفع الرسوم والمكوس والاحازات الواجب دفعها للمدير بمقتضى هذا البيان  
مخصوصاى صانع صار تنزيلها واذ لم تدفع لاحد المستحقه دار بوزحق الاحرة الناشئ عن  
عن الشحن او المواربه امامه مدان ارسل اخطاراً كما - سدد كره فيسوع للمدير وفي الحالة الاخيرة  
تد على طلب صاحب الحق الناشئ عن احرة الشحن راحرة الشحن الاضافة والمواربه العامة  
ان يبيه بالمراد امامه مدعى اربعة اشهر من وقت ابداع البضائع او حوزها في مقابل الاحازات  
المستحقه كل البضائع المذكورة او قدر ما يصبى منها فاداء الدافع المية فيما لى الواجب دفعها من متحصل  
البيع .

( ب ) يجب الاعلان عن ابيع بموجب اعلان في الجريدة الرسمية وفى اى جريدة يبينها رئيس  
الادارة وذلك قبل اسبوع بشرة ابيع على الاقل .

اعلان البيع

(ج) اذا كان عنوان الرسل اليه البضائع او وكيله مينا في قائمة الشحنة او في اوراق اخرى وصلت الى يد المدير او كان معلوما من جهة اخرى فيرسل اخطار ايضا الى الرسل اليه البضائع او وكيله بموجب كتاب يسلّم في محل موله او يرسل اليه بطريق البوستة ولكن لا يترتب على عدم ارسال هذا الاخطار بسلام حق مشتري تلك البضائع حس التمسك كما لا يجب على ذلك المشتري لتعثرى مما اذا كان ارسل ذلك الاخطار

تبليغ البيع الى الرسل اليه او وكيله

٦ - على انه اذا كانت تلك البضائع معرضة لتلف بحيث يرى للمأمور المبيع من قبل المدير في هذا الشأن وحبوب او اسلحان المبادرة او التمسك ببيعها فروع للمدير في خلال مدة لا تقل عن اربع وعشرين ساعة بعد توريد البضائع حسب راء مناسب ان يسع لمراد المصانع المذكورة او قدر ما بقي منها كما سلف ذكره وفي هذه الحالة يرسل الاخطار ( ان كان ثم خطار ) الى الرسل اليه البضائع او وكيله حسب مقتضى ضرورات الحالة

البضائع المعرضة لتلف

٧ - (١) اذا امتنع ريان او مالك اى سفينة بحسب خصوصها دفع رسوم او مكوس او ضمانات تقتضى هذا البيان او اى قانون فرعى وضع بمقتضاها عن دفعها او دفع اى جزء منها او اعمل في ذلك بعد طلبه فيسوغ للمدير ان يحجز من ثمنها تلك السفينة وادواتها ومعداتا واناثها او اى جزء منها وان يبقى ذلك محجوزا حتى يدفع المبلغ المستحق عليها

سلطة حجز سفن لعدم دفع الرسوم

(ب) وفي حالة ما اذا بقي اى جزء من الرسوم او الضمانات المذكورة او مصادرها المحجز او اقله المحجز غير مدفوع لمدة احدى عشر يوما التالية لذلك المحجز فيسوغ للمدير ان يأمر ببيع البضاعة او الشيء الآخر المحجز ويؤدى من متحصل ثمن البيع تلك الرسوم او المكوس او مصادرات او حصايف البيع التي لم تدفع ورد الزائد ان وجد لريان لومالك تلك البضاعة عند طلبه

بيع السفينة من اجل الرسوم

(ج) لما بلغ المدير مأمورا للحكومة الكاف للتصريح لاي سفينة بترك المساءن خلفا مينا مستحق على تلك السفينة ورواها او ممتلكها بخصوص رسوم او مكوس وضمانات مستحقة يقتضى هذا البيان و اى قانون او امر صدر بمقتضاها فلا يجوز لذلك المأمور ان يأذن لتلك السفينة بترك المياه حتى يدفع المبلغ المستحق

عدم لادن السفينة بترك البناء حتى تدفع كافة الرسوم - الخ

٨ - على انه بالرغم من كل ما هو وارد في المواد السبع السابقة يسوغ للمدير ان يحصل بواسطة دهن اى مكوس او رسوم او تصديقات او ضرائب او ابقى من ائتمار المستحق بعد البيع اذا لم يكف متحصل البيع لسداد المبلغ المطلوب والضمانات الواجب دفعها للمدير او في ثورت له تحصيلها يقتضى هذا البيان او يقتضى اى قانون فرعى صدر بمقتضاها

الحصول على المبلغ المستحق برفع الدهوى

#### ١١ - اعمال الارشاد

يجوز للمدير المتناهي الحق في استخدام مرشدين ورواين للمرافة لتسيير السفن انداحه في المياه و الخارجية منها وعليان يستخدم لعدد الكافي من المرشدين ورواين المرافا لهذا الغرض وجمع رسوم الارشاد تدفع للمدير المتناهي على انه لا يجوز للمدير المتناهي تعيين اى شخص رهن مرشدا يحصل على مأدونية سابقة بذلك من رئيس الادارة

يسوغ للمدير ايضا من قبل لآخر ان يس من القوانين الفرعية والتطبيقات ما يراه مناسباً : - (١) تحديد وتقسيم اجور ومسائل المرشدين ورواين المرافا

(ب) تنظيم سلوك واعمال المرشدين ورواين المرافا سو كانوا مستخدمين من قبل المدير او خلاه ووجب بيع تلك السفن ابلية وجميعه والطاعات بما يفرصه من الضمانات المادية الى لا يزيد عن مائتي روبية عن كل سفينة او ما لا يقل عن الوظيفه وسير ذلك حسب راء مناسباً بشرط ان يجوز تلك القوانين الفرعية موافقة رئيس الادارة

#### ١٢ - القوانين الفرعية

يسوغ للمدير المتناهي بمصادرة رئيس الادارة من قوانين فرعية تتفق مع هذا البيان (١) تنظيم وتقسيم الاربعه والاسكالات والمطابخ التي تتركب من تحمل منها البضائع في السفن داخل المياه

تحديد الاربعه





وصف شركة العراق وقانس التجارية .  
ارصفة شركة الرب الانجليزية القاربه بعبدن ( وجميع الارصفة الاخرى والمصبات والمخازن  
التي ليست تابعة للحكومة اوالتي لم يثبتها الحكومة ) .

امضى في اليوم الثامن من اكتوبر سنة ١٩١٩ .

ج . ف . مكن فريق اول  
القائم بامان القائد اعوام لجيوش الاحتلال

عدد

٤٩

## اعلان

مصدر بمسمى المادة الثانية من بيان ميناء البصرة لسنة ١٩١٩

سأء على اعادة اذنية من بيان ميناء البصرة لسنة ١٩١٩ قد قسفت بموجب هذا الاعلان حدود ميناء البصرة عن  
الوجه الآت .

### حدود ميناء البصرة

- ١ - شط العرب من الحد الاعلى على ما هو مبين بعلامة من حجر في ميناء نهر عمر الى البحر .
- ٢ - بحرى العرب الحديد من قطعه فوق حصر كرامة الى الحصن باستحقاق حديدية تألف بعودة الى اتصاله بشط العرب .
- ٣ - صفي الخرس المار ذكرها والمجاى النذرية منها الآت .
- ٤ - صفي نهر العشار من شط العرب الى جسر وتلى القى يبنى خارج الحدود
- ٥ - صفي الانهر الآتية وذلك من شط العرب الى مائة خمسين ياردة الى الداخل .

على الضفة اليسرى	على الضفة اليمنى
نهر الفطيان	قناة مباديش
نهر جاشي	نهر قرية محبل
نهر قرية سومه	نهر الرميطة
نهر ديجي	نهر الحيلة
	نهر الخندق
	نهر الخوذة
	نهر سراجي
	نهر حدان
	نهر يامردى
	نهر عبد المنعم
	نهر عبد الحبيب
	نهر عبد القوس
	نهر ريادي

٦ - جميع المجاري التي هي جزء من شط العرب .

٧ - لاولك المنوطة بدير المند و التي هي تحت نظارته وهي كل الضفة المحدودة بمحيط وهي رداً بحصر سكة الحديد الذي  
هو على كرامة على ( في حطة بلام وضع علامة ١٥٠٠ ) ويحده نحو الجنوب على استقامة طريق حدان الذي يبنى خارجاً عنه الى نقطة  
على بعد ١٥٠٠ ياردة من بكاديل ( وهذه النقطة يقوم وضع علامة فيها ) ومن هناك يأخذ في جهة الشرق مواربة  
لبكاديل الى ان يصل الى طريق الدوى الذي يبنى خارجاً عنه ومن هناك يأخذ في جهة جنوبية على استقامة طريق  
الدوى الى ان يبلغ سوق الخشيش فيأخذ استقامته الى ان يصل الى بكاديل ومن هناك يأخذ بمحيط مستقيم الى ان يصل

الى مصر سكة الحديد من هراوية ومن هناك تتبع استقامة السد الواقع شمال قرية الحبيبة الى ان يصل الى نهر الحبيبة فينحدر معه الى ان يصل الى سد ادارة السفن الاصلية فأخذ يستقام من وراء المفتش الى ان يصل الى هراوية فينحدر منه الى النهر . جميع الابنية والارصفة والاسكالات والمسطحات والارصفة الممتدة لمرور الركاب وتفرغ السفن والطرق والمجاري والمصارف وادوات المياه واناسها الاصلية والفرعية وجميع الاراضي الاخرى من اى نوع كان الواقعة داخل الحدود السابق لصيها

حرد في بغداد ١٨ اكتوبر سنة ١٩١٩

جى . اف . مكس  
وكيل قائد عام لجيش الاحتلال

عدد

٤٢

### بيان

لما كان المراد تعديل بيان اليوج غير المسجلة لاؤرخ في ٥ جون سنة ١٩١٩

امليه ان الفريق السرحدوج طبرمكن ، ك . سى . سى . ك . سى . سى . اى . دى . اس . او . . بناء على امانة اتي رودتها عمرة وكل قائد عام لقوات حلافة ملك برصاص في المرقى اشرى هذا البيان ما يأتي :

١ - يسمى هذا البيان - بيان تأييد اليوج غير المسجلة ( عدد ٢ ) لسنة ١٩١٩ .

٢ - صدر مقرر ثمانية من الندائات من بيان تأييد اليوج غير المسجلة بما يأتي :

( ٣ ) وان يكون عقد اسع مصدقاً من حاكم سياسي وسامون حاكم سياسي او حاكم عسكري او موطب آخر او طاه او شخص آخر مأدود بتصديق اوراق كبره .

اخصار : ان شهادة من امانة السياسي لا تصير الى دفع فيه التصديق او من حاكمها العسكري ان احد الموطبين او بعد كان مأدوداً بتصديق ملك الاوراق مثل عدم يه قاطعة من ذلك الشخص كان مأدوداً بذلك لتصديق .

تحريراً في بغداد في اليوم الثامن من شهر اكتوبر سنة ١٩١٩

الثالث عشر من شهر محرم سنة ١٣٣٨

جى . اف . مكس

فريق

وكيل قائد عام لقوات الحلة المراقبة

عدد

٤٣

### قانون الاسلحة

بناء على الامر الصادر من القائد العام بالعراق في منشور مرة ٩٧ مادة ٤ ( ٧ ) بتاريخ ٣٠ اغسطس ١٩١٩ يأمر الحاكم الملكي العام بأصدار الاحكام الآتية . -

- ( ١ ) يسوغ للحكام اساسيين في الاولوية بعد موافقة الحاكم الملكي العام ان يطبقوا هذا القانون كله او جزء منه في اوقيتهم
- ( ٢ ) لا يحرم لاحدى المناطق التي يسرى فيها هذا القانون ان ( ا ) يحمل سلاحاً نارياً بدون رخصة رسمية ( ب ) او تلك سلاحاً نارياً ( ج ) او يبيع ويشتري او يسلح او يقل لتسليح سلاحاً نارياً او جزءاً من اجزائه . ولا يجوز له ايضا ان يتعاطى بالخرطوش والرماس والكبسوت والصجم والارود .
- ( ٣ ) تعطى الرخص على الامتوزج ( ٥ ) المرفق بهذه القوانين وحسب لشروط المطبوعة عليها او اى شرط آخر يترأى اضافته للحاكم السياسي بموافقة الحاكم الملكي العام .
- ( ٤ ) تتبع الدراجات الآتية لايفاء رسوم الرخص وقد يجوز للحاكم السياسي ان يمسى اى شخص عن ادائها بموافقة الحاكم الملكي العام . -

( ا ) لاجل رخصة حمل او اقتناء بندقية ( موزر ) او مدس خمس دويبات

( ب ) لاجل رخصة حمل او اقتناء بندقية جيد خمس دويبات ( ٦ )

( ج ) لاجل رخصة ليح اسلحه وذخائر واصلاح اسلحه وتغييرها فقط

( ٥ ) يطلب من مدير مطبعة الحكومة في بغداد والبيصره

( ٦ ) يجب ان قيد رسوم بتادق الصيد لحساب الدبوت العمومية في عمود لصراف العائنه لدبوت العمومية

( ٥ ) تعطى الرخصة للأسباب الآتية . -

( ا ) لحماية النفس والأموال .

( ب ) للصيد .

( ج ) للمظاهرات .

الحد الأدنى عشرة روبيات

الحد الأعلى ٧٥ روبية

( ٦ ) الحاكم السياسي في الواء هو الضابط المعوض لمنح هذه الرخصة ولقد يجوز له ان يمنح هذه المصلحة في مداوئيه

او مأموري البوليس .

( ٧ ) لا يسمح بمنح رخصة لأخذ لاقضاء بتفقات من عيار ٣٠٣ و اوسدسات من عيار ٤٥٥ و او ٤٥٥ و .

( ٨ ) ان رخصة لاقضاء و حمل الاسلحة هي شخصية لا يجوز انتقالها من شخص لآخر وقد يجوز منح رخصة حمل

الاسلحة بموافقة الحاكم الملكي العام لرجال معية الشيوخ والرؤساء .

( ٩ ) لا يبرى مقبول هذه الرخصة الا في منطقة الاواء الصادرة فيه ، يشترط الاستماع منها في الالوية لاجرى و يومها

الحكام السياسيون في تلك الالوية ، ويرى مقبول الرخص التي يوقعها ساد الملك العام في كل اثناء امر في ذلك .

( ١٠ ) يجب ان يذكر في الرخصة عدد الرصاص الممنوع لحمله ويثنى من ذلك الحراطوش بمعدل للعدد مع بعض

الحد لاعن لمنح رخصة لاقضاء الرصاص هو ٥٠ رصاصة وقد يجوز للحاكم السياسي ان يمنح اقل لاقضاء ٧٥٠

رصاصه والحاكم الملكي العام السلطة المطلقة في ذلك .

( ١١ ) يبرى مقبول الرخص لسنة واحدة تنتهي في ٣١ ديسمبر من كل سنة ولا ضرورة لتجديد رخص الرصاص الا في

٣١ ديسمبر ١٩٢٠ .

( ١٢ ) من حارب هذا القانون بمرس خمسة غنوم - حتى ٥ - سوت او ٥٠٠٠ روبية او الغنومين معا .

( ١٣ ) يسوع ثلث كم سياسي ان يطلب تسليم الاسلحة عبر المرحض بها في المنفعة ساري فيها مقبول هذا القانون .

( ١٤ ) يجوز للحاكم السياسي ان يمنح رخص بصفة في منطقة حمل لاسلحة او اقتناء او اذاعت احداه او حتى حاجه

ويجوز له ايضا ان يمنح تسليم جمع هذه لاسلحة ولن يصدر او من اخرى يرضى بها مصلحة منقطة والامن لاه فيها .

وقد يجوز للحاكم السياسي هنا ان يصدر مشورا بمنح فقه السلاح في الامن والمناطق العسكرية لاقضاء ١٠٠

( ١٥ ) يحفظ سجل لجميع الرخص الصادرة حسب هذا القانون في النموذج ( A )

( ١٦ ) يشترط من هذا القانون رجال جيش الاحتلال ومأمورو الملك الملكة الذين ترد لاهؤمهم في اعدادهم رسمية .

١ - ت . ويلسون

الامضاء

صد في ١٥ أكتوبر ١٩١٩

القائم بأعمال الحاكم الملكي العام بالمرافق

الشكل ( ١ )

رخصة لاقضاء او حمل الاسلحة

نمرة

الاسم

اسم الوالد

عمل الاقامة

الرتبة او الوظيفة

لقد اصبحت هذه الرخصة







ملاحظات

الملاحظات الآتية يجب ان تذكر في العمود الثالث من الشكل ( ب )

- ( ا ) نوع سلاح ( ١ ) القنبر الماسورة ( ٢ ) جنس النديه ( اى اذا كانت موزر تركى من جنس آخر ) ( ٣ ) اسم  
معمل ذلك سلاح ( ٤ ) نمرة الماسورة ( ٥ ) القنبر المخزن اذا كان لها مخزن ( ٦ ) اذا كان لها زناد طاهر او زناد مخفى .  
( ب ) القنبر ( ١ ) قطرها ( ٢ ) جنسها ( اذا كانت من نوع موزر او غيره ) ( ٣ ) نوع البارود المستعمل ( اذا كان  
من نوع كوردهات او بارود اسود او نوع آخر  
( ج ) القنبره ايضا ( ١ ) نصيب اوليادى من نوع ( قبل )

الشكل ( ح )

رخصة لاصلاح الاسلحه

نمرة الرخصة

اسم حامل الرخصة

محل اقامته وعنوانه

مدة الرخصة من ... الى

أقدم رخص للمذكور في أعلى هذه الورقة استلام الاسلحه لاصلاحها من يدهم رخصة رسمية لامتلاء السلاح او حمله  
بحسب الشروط الآتية :

- ( ١ ) يجب ان تحمل الاسلحه الواردة ( لاصلاحها ) في المحل المرفق بهذه الرخصة .  
ويجب اقرارها عند الطلب مرافقه بالرخصة الرسمية ويجب اجاز لحاكم السياسى من كل سلاح يرد لتصليح .  
( ٢ ) لا يجوز استلام او اصلاح البنادق التى من عيار ٣٠٣ و  
( ٣ ) كل صانع اسلحه يصلح او يقل اسلحه من ليس بيده رخصة رسميه او يستلم او يصلح بندق من عيار ٣٠٣ و  
او يستلمها لدرس الاسلح يرمى فيه خمس سنين مع الاشتغال الشاق او غرامة خمسة الاف روبية او المقربين مما .

الحاكم السياسى

مسجل مغفري ومبرر اسامه  
والفصل (و)

[illegible]



## رخصة للالتجار في الاسلحة والذخائر

مرة الرخصة	
اسم حامل الرخصة	
عنوانه	
اعطيت هذه الرخصة لخدمة من	الى
لقد رخص اندكور في اعل هذه الورقة لابتاع مقدار الاسلحة والذخائر المذكورة في هذه الورقة وبمساهمة مرفقة لكل من يده رخصة لاقتناء الاسلحة حسب الشروط الاتية :-	
اولاً - يجب ان تحصل جميع الاسلحة والذخائر عند ورودها في هذا السجل الذي يجب ابراره مع الرخصة عند كل طلب .	
ويجب ان يحجز الحاكم السياسي بوصول او بيع كل سلاح او ذخيرة .	
ثانياً - بمحض ايراد وبيع بتدقيقات من عيار ٣٠٣	
ثالثاً - هذه الرخصة تحول حاملها على ايراد وبيع الاسلحة الاتية بالكليات الاتية .	
بتدقيقات	
مستندات	
بتدقيقات انصد	
ر د - كل من يده رخصة للتجار بالاسلحة وخالف القانون بارتكابه الامور الاتية . -	
( ١ ) بيع اسلحة الى من ليست بيده رخصة لذلك .	
( ٢ ) بيع او استلام بتدقيقات من عيار ٣٠٣ و ذخيرتها	
( ٣ ) تجاوز كمية الاسلحة الموجودة عنده على المقدار المعلن في البند الثالث اعلاه .	
يحاقب بالسجن سنتين مع الاشتغال الشاقة او جرمة خسة آلاف روبية او بالتوقيين مآ	الحاكم السياسي
عدد	
٤٤	

## اعلان

( ق ) عدد ١٢ لسنة ١٩١٩

## امر

- صادر بمقتضى المادة ٢٤٧ من قانون اصول المحاكمات الجزائية المبداءى
- قد صدر الامر الاتي من الحاكم المملك المام بمقتضى المادة ٢٤٧ من قانون اصول المحاكمات الجزائية لبغدادى :
- ١ - ان جلد المجرمين المذكور الذين يتجاوز عمرهم ست عشرة سنة يكون اما
- ( ١ ) بالسوط على القسم الاعلى من الظهر
- ( ٢ ) واما على الردين بحجران حديد لا يتجاوز عرضه نصف انج
- والاصول الاور يستعمل عادة ولا يستعمل الاصول التالى الا اذا كان يوجد اسباب توجب عدم استعمال الاصول الاول.
- ٢ - ان جلد المجرمين المذكور الذين يكون عمرهم دون ست عشرة سنة يجري على الردين بحجران اخف من الجيزران المادى ذكره.
- نحرباً في بغداد في اليوم الخامس عشر من شهر اكتوبر سنة ١٩١٩
- الشرن من شهر محرم سنة ١٣٣٨

اى . ق . ولسون

قائم مقام

وكيل الحاكم المملك المام في العراق

عدد

٤٥

## اعلان

( ق ) عدد ١٣ لسنة ١٩١٩

عملاً بالسلطة المنوطة لى عوحد المادة الاولى من قانون الطوابع العراقي لسنة ١٩١٩ اتى القائم مقام ارنولد كالوت

ويلسون ، سي . اس . ايم . سي . ام . جي . سي . اي . اي . اي . وي . اس . او . ، وكيل الحاكم الملكي العام في العراق اعلن ان القانون المذكور يجري حكمه من اليوم الاول من شهر ديسمبر سنة ١٩١٩ .

تحريراً في بغداد في اليوم الثامن عشر من شهر اكتوبر سنة ١٩١٩  
الثالث والعشرين من شهر محرم سنة ١٣٣٨

عدد

٤٦

## قانون التسبوت في العراق

سنة ١٩١٩

حسب السلطة المخولة له في المدة ( ٧ ) من دستور القائد العام بتاريخ ٣٠ اغسطس ١٩١٩ يأمر الحاكم الملكي العام عاهو آت .  
( ١ ) يعرف هذا القانون بقانون التسبوت في العراق لسنة ١٩١٩ .

( ٢ ) يقصد من جهة السلطة ذات الاختصاص في هذا القانون كل شخص تدعى له هذه السلطة وبحول اية حق تنفيذ مواد هذا القانون بأمر كتابي من الحاكم الملكي العام .

( ٣ ) يقصد من كلمة «سور» شهادة تحقيق التخصيص المحول بها الآن والتي لم يمر عليها اكثر من ستين من تاريخ صدورها لحالها او تجديدها من حكومته او من يوب عنها . وايضا يقصد منها شهادة تحقيق اختصاص المصدرة من قبل قنصل او السلطة بدمية بريطانية اذا كان حاملها داخل الى صرف من اي مملكة اجنبية بعد اخذ اذن البريطانية او احدى ممتلكاتها .

( ٤ ) لا يعتبر ايسورت قانوني اذا لم يكن عليه رسم صاحبه . وتستثنى النساء المتجديات من وضع رسومهن على ايسورت .  
( ٥ ) لا يسمح لشخص آت من الخارج او قاددا اسفر الى اي مكان آخر خارج العراق — الا اذا صرح بخلاف ذلك في هذا القانون — ان يدخل او يتأخر بعراق بدون ايسورت . على شرط ان يسبق ذلك تصريح كتابي او تلميذ من الحاكم الملكي العام او سلطة ذات اختصاص في العراق . ويكون الحصول على هذا التصريح بواسطة الحكومة لتابع لها الشخص او المتعقب اليها لو القاطن في ملكها .

( ٦ ) يجوز للحاكم الملكي العام استثناء اي شخص او اشخاص استثناء كلياً أو جزئياً بأمر كتابي من مواد هذا القانون . ويجوز للسلطة ذات الاختصاص ايضا ان تصدر مثل هذا الأمر تحت احكام شروط الاستثناء وتستثنى اي شخص من احدى هذه الفئات .

( ٧ ) كل من تصدر منه —

( أ ) مخالفة للمادة الخامسة من برل من سجنه أو تركها في اي ميناء في العراق وكذا كل من يختار حدود العراق .  
( ب ) وكل من يستثنى بشروط خاصة من احكام هذا القانون ويقع به ما يخالف أي شرط معين في امر الاستثناء .  
( ج ) وكل من يطلي بيانه كافيا عن نفسه أو بالية عن اي شخص آخر لصرف الحصول على ايسورت أو أمر خاص بالاستثناء من اي مادة من مواد هذا القانون — او لقرض الحصول على تجديد او تغيير ايسورت او امر الاستثناء .  
يعاقب بالسجن لمدة تمتد الى ستة أشهر او غرامة او بكليتي العقوبتين .

( ٨ ) كل من يصدر شخص اختياره ويبدى اي مقاومة او يعارض او سداخل في شئون السلطة ذات الاختصاص او اي مأمور او شخص آخر قائم بتنفيذ امر تلك السلطة ذات الاختصاص او اي شخص قائم بأداء وظيفته حسب نصوص هذه القوانين — يعاقب بالسجن لمدة تمتد الى شهر واحد و غرامه و بكليتي العقوبتين . وعلاوة على ذلك وما يؤمر بالحملاء عن العراق .

( ٩ ) كل من يسى يرتكب أو يعرض أو يسعى ليعرض على عمل اي نوع مستوجب للعقاب حسب نصوص هذا القانون بحرم نفسه لنفس العقاب كما لو كان هو مرتكباً لتلك المخالفة .

( ١٠ ) للسلطة ذات الاختصاص أو اي ضابط من ب ايس او دائرة ايجرك المزود بأمر عمومي أو خصوصي من قبل الحاكم

الملكي العام - ان ياتي القبض بدون امر على اى شخص تقع عليه شبهة فاطقة بان له علاقة بذنب مستوجب العقاب حسب  
نصوص هذا القانون .

( ب ) كل سلطة ذات اختصاص اوسط يلقى القبض - حسب نص هذه المادة - عليه ان لم تحرره الضرورة بالتأخير ان يرسل  
المقبوض عليه للمحاكمة حالاً امام القاضي المعوض اليه رؤية قصداً كهذه اذ ان الصايط الموكل اليه اقرب مركز ليوليس  
( ١١ ) لا يسرى هذا القانون على الآتى ذكرهم :

( ا ) اى شخص يكون او يظهر للسلطة ذات الاختصاص ان عمره اقل من خمسة عشر سنة .  
( ب ) اى شخص تابع للقوات البحرية او البرية او قسم لطيران لحكومة دولة الملك او القوة البحرية الملكية لحكومة الهند او  
الخدمة الملكية في العراق - عند دخوله او خروجه من العراق بمأمورية او احاره .

( ج ) اى فرد من البحارة لا يحل لاي سلطة من حرية استخدامه قانونياً في اى بلاد خارج العراق والذي يسافر من العراق  
لثمة سفره بالسفر في سفينة اى فرد من بحاره اياه سفيه من استخدام اسبوعاً قانوياً للقيام برحلة بحرية الى الخارج  
من اقع السلطة ذات الاختصاص بأنه بحار وحرته الملاحه

( د ) اى مسلم زائر متوجه او عائد من الزياره عدا ما شرط في البند الرابع عشر الآتى ذكره .  
( ١٢ ) لا تنطبق الآتى سوريات الى سكان العراق وعوضاً عنها تعفى شهادته تحقق شخصيه التي يمكن الحصول على  
أنموذج منها من مدير مطبخ الحكومة في بغداد والبصرة .

( ١٣ ) تعد شهادته تحقق شخصيه قانونيه منه واحد من تاريخ اصدارها وتعفى هذه شهادات في البصرة وبغداد  
واسقط لقائمه عن مدير ليوليس وفي بلاد اخرى تعفى بواسطه احكام - من تعبر رسم طوابع حدوده وديت وثمان ايات  
وعلى احوال سوريات وشهادات تحقق لشخصه ان يحصوا عن توبيخ مكتب البصرة عليها ان يخرج من البصرة .

( ١٤ ) روار المسجونين في فرق مستطه لا يتحققون لشهادته تحقيق الشخصيه . غير ان عني رعيهم كل جماعة منهم ان  
تكون في حوزته شهادة يذكر بها عدد الاشخاص الذين هو مسئول عنهم وعلى كل رار يحصل عن جماعة ان يحصل على  
شهادة تحقق شخصيه من السلطة ذات الاختصاص .

( ١٥ ) وعدم وصول الى اسطه المقصوده او الحدود يحل ابرر شهادات تحقق الشخصيه الى الاحكام السياسي . ما في البصرة  
وبغداد فتقدم الى القائم باعمال مدير ليوليس .

( ١٦ ) عربان القبائل داخل نظمهم الاعتياده والذين حرفتهم نصي رحلتهم من والى ارباب المحتله في العراق لا يتحققون  
لشهادة تحقق الشخصيه .

بغداد في ٢٤ اكتوبر ١٩١٩

ا . ت . وطن

للقنصل كولو

القائم باعمال الحاكم الملكي العام بالعراق

عدد

٤٧

## بيان

بيان سير العمل في المياه الداخلية لسنة ١٩١٩ .

١٠ الفريق سير جورج فلنشر مكس كي . سي . ن . كي . سي . اس . اي . دي . اس . او بموجب  
اسطه المزودة لي بصفتي قائم باعمال القائد العام لجيوش صاحب الدولة البريطاني في العراق انشر  
بهذا ما يأتي . -

## الباب الاول

مقدمه

١ . ( ١ ) يسمى هذا البيان بيان سرائر في ابناء الداخلية لسنة ١٩١٩ .

اسم البند المختصر  
وابتداء سريانه

يسرى مفعول هذا السري في اليوم الاول من شهر كانون ثاني سنة ١٩٢٠ ماعدا المادة ٣٤  
التي يسرى مفعولها فوراً

٢ - يكون الامداد والمبرات الآتية في هذا الدان معاني الآتية ما لم يقررت على خلاف ذلك .

- (١) « رئيس دائرة سير السفن » يقصد به مدير النقل في المياه الداخلية وأي أمور يؤدي في وقت ما هذه الوظيفة مالم يمين الحاكم الملكي العلم رئيساً لدائرة سير السفن وفقاً لأغراض هذا البيان وفي هذه الحالة يقصد برئيس دائرة سير السفن الشخص المعين كذلك .
  - (٢) « للركب الداخلي » يقصد به أي مركب يسير عادة في المياه الداخلية وتشمل السفينة البخارية الداخلية .
  - (٣) « السفينة البخارية الداخلية » يقصد بها أي سفينة بخارية تسير عادة في المياه الداخلية .
  - (٤) « أمانة الداخل » يقصد بها أمانة السجلات والقرارات وشبهه وذلك الجزء من شط العرب الداخل في حدود ميناء البصرة حسبما تبين من وقت لآخر .
  - (٥) « لمرافق » يشمل جميع الولايات المائية التي تحتلها حيوش تحت قيادة قائد عام حيوش المنطقة العراقية .
  - (٦) « سفينة ماطورة » ( ذات آلات محركة ) تشمل كل سفينة من أي نوع كان ميكانيكياً أو جزئياً بواسطة الكهرباء ، أو بواسطة أي آلات داخلية محركة أو قوة ميكانيكية خلاف البحار .
  - (٧) « دائرة تسير السفن » يقصد بها الدائرة التي تراقب وتلاحظ سير السفن في المياه الداخلية تحت لإدارة رئيس دائرة تسير السفن .
  - (٨) « راك » يشمل كل شخص خلاف ذلن السفينة وبخارجها راكب في سفينة داخلية .
  - (٩) « مقرر » يقصد به ما هو مقرر بموجب أي مادة من مواد هذا البيان .
  - (١٠) « سفينة بخارية » تشمل كل سفينة ميكانيكياً أو جزئياً بواسطة البخار أو الكهرباء أو أي وسائل ميكانيكية أخرى ( وفقاً للبيان المعد لسنة ١٩٢٠ ) .
  - (١١) « المائية » يقصد بها مائية أي سفينة بخارية يقتضى هذا البيان .
  - (١٢) « مبان » يقصد به المبان المعين تقتضى هذا البيان .
  - (١٣) « سفر » يشمل سير أي سفينة داخلية من أي مكان أو حوالى أي مكان .
- ٣ - لا يسرى هذا البيان ولا أي نظام من يختصه عن سفن البخار الداخلية والراكب الأخرى التابعة لصاحب الخلافة البريطانية أو الحكومة العراقية والتي تكون في خدمتها ماعدا التغطيات التي ينص فيها صراحة بأنها تسرى على مثل تلك السفن .

## الباب الثاني

### سلطات وواجبات رئيس دائرة تسير السفن

- ٤ - سلطات وواجبات رئيس دائرة تسير السفن هو « لأمور المعين للاحتظة ومراقبة السفن الجديدة » ومراقبة سيرها في المياه الداخلية ولتفقد قصور هذا البيان وجميع التغطيات التي تسرى وفقاً له وتكون متعلقة بالسفن الداخلية وسيرها في المياه الداخلية وله أيضاً أن يلاحظ وعش ويمان المراكب الداخلية سواء كان في المياه الداخلية أو داخل حدود الميناء . . . . . لا يقررت على تلك السلطات المخولة له بموجب هذا البيان إخلال بالسلطات المخولة لمدير أو أمور الميناء أو من موطى الميناء .
  - ٥ - يجوز لرئيس دائرة تسير السفن أن يفوض بعض ماله من السلطة لمن يختاره من مرؤوسيه .
  - ٦ - كل أمور معين تحت رئاسة رئيس إدارة سير السفن للاحتظة ومراقبة أي مركب داخل في أي موصع أو مكان يكون له الحق بأن يدخل وعش أي مركب داخل في ذلك الموصع أو المكان قصد التفتيش من أن له من هذا البيان والتغطيات التي أصدرت وفقاً له روعيت
  - ٧ - يكون رئيس دائرة تسير السفن حاكماً من الدرجة الأولى بمقتضى قانون أصول المحاكمات الجزائية البعدي ويحوز تعيينه اللائق من مرؤوسيه حكماً من الدرجة الأولى أو الثانية بمقتضى الأصول المذكورة تطبيقاً لأغراض هذا البيان والتغطيات التي تسرت الإختصاص .
- سلطات القضاة المخولة لرئيس دائرة السفن ومرؤوسيه



الباب الثالث

معاينة سفن البحار التجارية

٨ - (١) لا يجوز لأي سفينة بحار داخلية ان تباشر أي سفر كان أو ان تستخدم لأي غرض كان دون ان تكون حائزة لشهادة معاينة نافذة وسارية على ذلك السفر أو تلك الخدمة .  
(٢) لا تسمى هذه المادة على أي سفينة بحار تباشر السفر في الفترة التي تمضي بين الوقت الذي ينتهي فيه اجل شهادة معاينتها واقرب وقت يمكن فيه تجديد تلك الشهادة .

٩ - (١) تكون ميناء البصرة والأمكنة الأخرى التي يبينها من وقت لآخر رئيس دائرة سير السفن امكنة معاينة تطبيقاً لأغراض هذا البيان .

(٢) يجوز لرئيس دائرة سير السفن ان يبين للأشخاص بصفة معاينة تطبيقاً لأغراض هذا البيان .

(٣) يتبر كل معائن بالنسبة لأي معاينة بحريها موضعاً عمومياً بالنسبة المقصود في قانون العقوبات الجاري عليه العمل حالياً .

١٠ - (١) لاجل المعاينة يسوغ للمعائن ان يمسد في أي وقت مناسب الى أي سفينة بحار داخلية ويسوغ له ان يكتب عليها وعلى كل جزء منها بما في ذلك بدن السفينة ومراحلها (قرااتها) وسائر آلاتها وعددها وادواتها شرط ان لا يمنع السفينة من الحمل والتعبير بدون مقتضى ولا ان يمنعا او يمتطيا بدون مقتضى عن مباشرة السفر .

(٢) على مالك سفينة البحار وراثتها وأموالها ان يثبتوا للمعائن جميع التسهيلات اللازمة للمعاينة ويقدموا له جميع مخططات من البيانات عن سفينة البحار أو آلاتها أو أي جزء منها وعن جميع عدها وادواتها .

١١ - على مالك سفينة البحار وراثتها ان يدفع قبل البدء في المعاينة الى دائرة سير السفن : —  
أ - رسماً يقدر بنسبة حولة السفينة من الطنات حسب الاسعار المقررة

ب - وإذا كان يقتضى اجراء المعاينة في أي مكان خلاف البصرة فيدفع رسم اضافي يعطى بمصاريف انتقال المدائن الى ذلك المكان ( ان كان هناك مصاريف ) وذلك حسب ما يقرره رئيس دائرة سير السفن بموجب امر عام او خاص

١٢ - متى تمت معاينة سفينة البحار وتحقق المأمور من الأمور الآتية وهي : —

أ - ان بدن سفينة البحار ومراحلها وسائر آلاتها كافية للسفر للزعم او العمل المراد استخدامها فيه وأنها في حالة مرمية

ب - وان ادوات السفينة وشهادات لزمان والمهندس هي حسب ما هو مطلوب بموجب أي قانون نافذ بوقته وساري على السفينة عند ذلك يعطى للمعائن لملء النسخة وراثتها تقريراً بشكل ان يقرر محتوي على التفاصيل المينة في الفقرتين (١) و (ب) علاوة على التفاصيل الآتية وهي : —

(١) الوقت ( اذا كان اقل من سنة ) الذي تكون فيه بدن سفينة البحار ومراحلها وآلاتها وادواتها كافية (٢) الحد الذي يرى للمعائن ان السفينة لا تملك ان تستورد في السنة بالنظر الى بدنها او مراحلها او آلاتها او ادواتها

(٣) عدد الركاب ( ان كان هو الركاب ) الذين تسهم السفينة حسب رأى المدائن وبين عند الانقضاء عدد الركاب الرئيس على ظهر السفينة وفي ثراتها وفي اجراء سطحها وفي أنها للخدمة ، ويكون ذلك المدد حاسماً للشروط والشهادات التي تخصها وقبل السنة لوضع السفر او الخدمة المزمولة او الظروف الأخرى التي تخصها الحلة

ويرسل المأمور صورة من التقرير المذكور الى رئيس دائرة سير السفن

١٣ - (١) على رئيس دائرة سير السفن ان يثبت من ان جميع نصوص هذا البيان قد دويجت بالنسبة للتقرير المرسل له بمقتضى المادة ١٢ ان يامر بتحرير شهادة معاينة من سورتين وتسليمها للمالك او الزمان .

عدم جواز السفينة او استعمالها لأي غرض كان بدون الحصول على شهادة المعاينة امكنة المعاينة وتعيين المعائن

سلطة المعائن

رسوم المعاينة

تقرير المعائن

سلطة رئيس دائرة سير السفن في منح شهادات

( ٢ ) الشهادة الممنوحة بمقتضى هذه المادة يجب ان تكون بالشكل المقرر ويجب ان يذكر فيها ان نصوص هذا البيان المتعلق بمعاينة السفن البحرية وتقرير المايين قدروعت وبين فيها التفاصيل المتسقة بسيرة البحار المذكورة في تقرير المايينة حسب ما تقتضيه الفقرات ( ١ ) و ( ٢ ) و ( ٣ ) من المادة ١٢ .

١٤ - على مالك اوربان كل سفينة بخار منيع شهادة معاينة عند استلامه تلك الشهادة ان يضع صورة منها في محل ظاهر من سفينة البحار حيث يمكن لجميع الركاب قرائتها بسهولة وبقيها كذلك طول مدة تواجدها وطول مدة استعمال السفينة .

١٥ - لا تسرى شهادة المايينة : -  
( ا ) بعد مضي ستة من تاريخها  
( ب ) بعد مضي الوقت ( اذا كان اقل من ستة ) الذي ذكر انه يكفى له بدن السفينة ومراجعتها  
( ج ) بعد اعلان رئيس دائرة سير السفينة اوربانها ما الى الشهادة او وقف العمل بها .  
١٦ - بعد وقوف سريان شهادة المايينة لا يجوز تجديد الا بعد عمل معاينة جديدة لسفينة البحار المائدة اليها الشهادة ونحصل المايينة وفقاً لنصوص هذا الباب ما لم يقرر تخفيف لها .

١٧ - يجوز لرئيس دائرة سير السفن ان يوقف او يلبى شهادة المايينة اذا وجد عنده ما يحمله على الاعتقاد .

( ا ) بان تقرير المايين عن كفاية ومثابة بدن سفينة البحار ومراجعتها وآلاتها اوى ادواتها حصل بطريق النش لو الخطأ او  
( ب ) ان الشهادة اعطيت بناءً على بيان كاذب لو خطأ او  
( ج ) انه بعد حصول التقرير اسباب بدن السفينة البحرية او مراجعتها او آلاتها او ادواتها تلف مادي او اياها اصحت غير واقية .

١٨ - يجب ان يسلم الى دائرة سير السفن كل شهادة معاينة اخذت مدتها او اوقفت او اليت الى طلب ذلك احد مأموري الدائرة .

١٩ - تحصل المايينة عادة بواسطة ماين واحد ولكن يجوز تعيين ماينين اذا امر بذلك كتابة وليس دائرة سير السفن اما وحده عام في حالة جميع سفن البحار في اى مكان حصلت المايينة او وحده خاص في حالة اى سفينة بخار معينة او نوع معين من سفن البحار في اى مكان للمعاينة .

٢٠ - ( ١ ) اذا امتنع ماين لمعية بخار عن اعطائه تقرير بمقتضى المادة ١٢ بخصوص سفينة بخار او اعطى تقريراً لم يتفق مع مالك سفينة البحار اوربانها لم يسوغ لرئيس دائرة سير السفن بناءً على استدعاء المالك اوربان وبدفع الرسم القى يطلبه رئيس دائرة سير السفن بشرط ان لا يزيد عن ضعف مقدار الرسم الواجب دفعه عن المايينة الاولى ، ان يأمر ماينين آخرين بمعاينة سفينة البحار .

( ٢ ) على المايين الذين امروا بالمعاينة ان يعاينوا على الفور سفينة البحار ويسوع لها مد لمعاينة اما ان يمتنعوا عن اعطاء التقرير او ان يعطوا التقرير القى يتصوبه نظراً لطروف الحالة .  
( ٣ ) يكون نهائياً كل تقرير اعطى او امتنع عن التقرير حصل بمقتضى الفقرة ٢ .

٢١ - اذا حصلت المايينة بواسطة ماينين اما بمقتضى المادة ١٩ او المادة ٢٠ فيقوم كلا المايين بالجزء المقرر من الواجبات اللينة للمايين بمقتضى هذا البيان او التفاضات الصادرة وفقاً له .

### الباب الرابع

وباني سفن البحار الداخلية ورؤساء بحارتها ومهندسيها وسائقيها

٢٢ - يسوغ لرئيس دائرة سير السفن ان يعين مختبرين لاختبار اهل الاشخاص الراغبين في الحصول على الشهادات ( المسماة بمد بشهادات الاحلية ) المهالة على اهلتيهم للاشتغال بصناعة راين اوروسا بحارة او مهندسين او سائقي في السفن البخارية الداخلية .

وحوب وصح شهادة المايينة في محل ظاهر من سفينة البحار مدة شهادة المايينة

تجديد شهادات المايينة

سلطة رئيس دائرة سير السفن في إيقاف أو إلغاء شهادة المايينة

سلطة دائرة سير السفن في طلب تسليم الشهادة التمهية أو الملغاة

سلطة رئيس دائرة سير السفن على الأمر بإجراء المايينة بواسطة ماينين سلطة رئيس دائرة سير السفن في الأمر بإجراء معاينة ثانية

توزيع الاعمال في حالة استخدام ماينين

تعيين مختبرين

منح شهادات الاهلية  
لرئيسين ورؤساء البحارة  
والمهندسين وسائق  
السفن البخارية

٢٣ - ( ١ ) على رئيس دائرة سير السفن ان يمنح لكل شخص يبلغ عنه المختبرون بأنه حازر  
للأهلية المقررة شهادة الاهلية الدالة على انه اهل لان يشغل في اى سفينة بخار داخلية كمران من  
الدرجة الاولى او اشائية او كرئيس للبحارة او كمهندس لوسائل من الدرجة الاولى او الثانية  
حسبما يكون الحالة .

على انه يسوع رئيس دائرة سير السفن قبل منح شهادة الاهلية بمقتضى هذا البيان ان يطلب  
ريادة اختبار طالب الشهادة بواسطة اختياره اذا رأى ان تقرير المختبرين بخصوصه ناقصاً او كان صدمه  
ما يحمله على الظن بأنه عمل بغير وجه حق .

( ٢ ) يسوع رئيس دائرة سير السفن ان يمنح بمطابق رأيه وبدون اختبار شهادة الاهلية التي  
تحول لحاملها الاشتغال كمهندس في سفينة داخلية لاى شخص يكون حائراً للشهادة بمهندس المنووعة  
بمقتضى قانون السفن التجارية البريطاني سنة ١٨٩٤ او قانون الواختر الهندى لسنة ١٨٨٤ او يكون  
حائراً لشهادة مهندس اخرى اذا كان من رأى رئيس دائرة سير السفن ان تلك الشهادة دليل  
كاف على اهليته .

منح شهادة الخدمة  
لرئيسين ورؤساء البحارة  
والمهندسين والسائقين

٢٤ - ( ١ ) يسوع رئيس دائرة سير السفن ان يمنح بمطابق رأيه وبدون اختبار لاى شخص  
سبق له الاشتغال كمران او كمهندس في سفينة بخار داخلية قبل يوم الاول من شباط سنة ١٩١٨ شهادة  
( تسمى بعد شهادة الخدمة ) دالة على ان الشخص الحائز لها اهل بسبب خدمته السابقة للاشتغال  
في اى سفينة بخار داخلية كمران من الدرجة الاولى او الثانية او كرئيس للبحارة او كمهندس  
او سائق من الدرجة الاولى او الثانية حسبما يكون الحال .

( ٢ ) يكون لشهادة الخدمة المنووعة بهذه الصفة ذات الأثر المرتب على شهادة الاهلية  
للمنوعة عند الاختبار بمقتضى هذا البيان .

تحرير الشهادات من  
صورتين  
اعطاء صورة الشهادة  
بعض الاحوال

٢٥ - محرر كل شهادة اهلية او خدمة منح بمقتضى هذا البيان من صورتين تعطى احدهما  
للشخص المستحق لها وتحفظ الاخرى وتسلم بالكيفية المقررة قانوناً .

٢٦ - اذا أنت ريان او رئيس محارة ومهندس او سائق لادباج رئيس دائرة سير السفن  
انه فقد شهادته او جرد منها بدون خطأ من جهة تغطي له صورة من الشهادة التي يظهر من السجل  
المحفوظ بمقتضى المادة ٢٥ انه مستحق لها ويكون لتلك الصورة ذات الأثر المرتب على الشهادة الاصلية .

٢٧ - لا يجوز ان تشرع في اى سفر كل سفينة بخار داخلية تبلغ قوة آلاتها الاسمية ثمانين  
حصاناً او تزيد عن ذلك او تبلغ قوة آلاتها المضاططة ثمانين حصاناً مالم يكن ( ا ) رياناً حائراً لشهادة  
ريان من الدرجة الاولى معطاه بمقتضى هذا البيان ( ب ) ومهندسها حائراً لشهادة مهندس معطاه  
بمقتضى هذا البيان ( ج ) حسب تعديلها بمقتضى البيان المعدل لبيان سير السفن في المياه الداخلية الصادر  
٣ حوزى سنة ١٩٢٠

الشهادات الواجب حيازتها  
على ريان ومهندس السفينة  
التي تبلغ قوتها ثمانين  
حصاناً او تزيد عن ذلك

٢٨ - لا يجوز ان تشرع في اى سفر كل سفينة بخار داخلية تبلغ قوة آلاتها لاصية او قوة  
آلاتها المضاططة ثلاثين حصاناً او اكثر ولكن قبل عن ثمانين حصاناً سماً او مائة حصاناً مالم يكن  
( ا ) رياناً حائراً لشهادة ريان من الدرجة الاولى او الثانية معطاه بمقتضى هذا البيان ( ب )  
ومهندسها حائراً لشهادة مهندس اوسائق من الدرجة الاولى معطاه بمقتضى هذا البيان

الشهادات الواجب  
حيازتها على ريان ومهندس  
السفينة التي تقل قوتها  
عن ثلاثين حصاناً

على انه تعتبر شرائط هذه المادة قد روعيت اذا كان ريان سفينة البخار ومهندسها شخصاً واحداً  
حائراً لكلا الشهادتين لموسى اليها في الفقرة ( ا ) و ( ب ) من هذه المادة ( حسب تعديلها  
بموجب البيان المعدل لبيان سير السفن في المياه الداخلية الصادر في ٣ جون سنة ١٩٢٠ )

٢٩ - لا يجوز ان تشرع في اى سفر كل سفينة بخار داخلية تقل قوة آلاتها الاسمية او قوة آلاتها  
المضاططة عن ثلاثين حصاناً مالم يكن ( ا ) رياناً حائراً لشهادة ريان من الدرجة الاولى او الثانية  
او شهادة رئيس محارة معطاه بمقتضى هذا البيان و ( ب ) ومهندسها حائراً لشهادة مهندس اوسائق  
من الدرجة الاولى او الثانية معطاه بمقتضى هذا البيان

الشهادات الواجب  
حيازتها على ريان ومهندس  
السفينة التي تقل قوتها  
عن ثلاثين حصاناً

على انه تعتبر شرائط هذه المادة قد روعيت اذا كان ريان السفينة ومهندسها شخصاً واحداً حائراً  
لشهادتين لموسى اليها في الفقرة ( ا ) و ( ب ) من هذه المادة ( حسب تعديلها بموجب البيان المعدل  
لبيان سير السفن في المياه الداخلية الصادر في ٣ جون سنة ١٩٢٠ )

## الباب الخامس

### الأنظمة المتعلقة بمراقبة سير المراكب ومراقبة المراكب الداخلية

٣٠ - في هذا الباب قصد : بأمور السلطة العسكرية المعين : مفتش تام خطوط المواصلات او اى مأمور عسكري آخر يمينه القائد العام ليشترك في وضع الأنظمة بمقتضى هذا البيان  
٣١ - يدويع لرئيس دائرة سير السفن ان يصمم من وقت لآخر بموافقة مأمور السلطة العسكرية المعين ويأمر :  
( ١ ) ملكى العالم لطلعات للاغراض الاتية او لبعضها وهي :  
( ١ ) معابة سفن البحار الداخلية والمراكب الاخرى بمقتضى هذا النوع الى تسير داخل حدود ميناء وتحتلها واخرجهن لها

مصرف

سلطة وضع لطلعات

( ب ) اختيار الرماطين والمهندسين ورؤساء البحارة والسائقين وغيرهم من المستعملين في سفن البحار الداخلية والمراكب الاخرى بمقتضى هذا النوع الى تسير داخل حدود الميناء واعطاء الشهادات لهم

( ج ) تنظيم ومراقبة سير السفن في المياه الداخلية  
( د ) تنظيم ومراقبة الاسكالات والامكنة الاخرى الموجودة داخل المياه المحلية التي تربط بها السفن او تفرغ فيها او ترمى عليها  
( هـ ) منع زيادة تحميل المراكب الداخلية  
( و ) تعيين المضائق التي تخطر خطرة لتعلقا لاجراض هذا البيان وتنظيم شحن البضائع الخطرة في المياه الداخلية

( ز ) منع الحريق والافجار والحوادث الصارفة في المياه الداخلية وطرق الوقاية منها  
( ح ) تنظيم حمل الركاب وتنظيم في المراكب الداخلية  
( ط ) منع وازالة السدود والموانع في المياه الداخلية  
( ي ) فرض الرسوم  
( ك ) تعيين القنومات التي توقع على مخالفات اى نظام  
( ل ) ووجه تام شديد لصوص هذا البيان وتنظيم ومراقبة المراكب الداخلية بحيث ان سلطة وضع الأنظمة المنصوصة بموجب هذه المقترة لا يحددها اى فترة من الفترات السابقة

٣٢ - ( ١ ) لا يجوز لاي شخص ( ا ) ان يأخذ معه داخل اى سفينة بخار داخلية بضائع خطيرة بشراى بحجر مائك السفينة او دنانها بانهما او ( ب ) ان يسلم او يقدم للقليل اى سفينة بخار بضائع خطيرة بدون اخبار المالك او الرمان وبدون وضع علامة وانهم خارج الحرمه التي تحتوى على البطائع تبين ماهيتها

( ٢ ) اذا شتبه مالك سفينة بخار داخلية او دنانها او وجد عنده ما يحمله على الظن بان يمس الامنة او الطرود المأخوذة او المملوكة او المقدمة لقليل في سفينة البخار تحتوى على بضائع خطيرة فيسوغ له ( ١ ) ان يمتنع عن نقلها في سفينة البخار او ( ٢ ) ان يطلب فتحها لتتفق من مائة محتوياتها او ( ٣ ) اذا كان اسماها ثقلاها فيوقف عليها حتى يثبت من مائة محتوياتها

٣٣ - اذا احدثت او سلمت اى بضائع في سفينة بخار داخلية عمدة للمادة ٣٢ فيسوغ لمالك السفينة و دنانها اذا ثبت ان بامر مالكا البضائع في الم مع الحرمه او اللاف الذي يحتوى عليها ولا يترتب على ذلك الاضرارى مشنونة مدنية او جزائية في اى محكمة كانت على مالك او دنان سفينة البخار

سلطة مالك سفينة البخار او دنانها في القاء البطائع الخطرة في الم

٣٤ - ( ١ ) يجوز لرمان سفينة البخار الداخلية او اى موظف فيها او اى شخص طلبت مملوخته ان يقض على اى شخص اخر سلطانا من بمقتضى المقترة ( ح ) من المادة ٣١ اذا كان اسم ذلك الشخص وضواء مجبولين للرمان او ذلك المأمور الاخر  
( ٢ ) الاجر آت لمقترة بموجب المادة ٣٥ من قانون اصول المحاكمات الجزائية الشدادى في حالة القبض بواسطة افراد الناس تسرى على كل قبض يحصل بمقتضى هذه المادة



الباب السادس  
التدقيقات في الطوارئ

٣٥ - متى (١) كسرت سفينة بخارده اقليمية او ركت او انفلت او (ب) ترتب على اي حادث عرض لها او قبحا قد حياة شخص (ج) لحقت اي سفينة بخار داخلية خسارة او تلفاً مادياً بسفينة اخرى فوجب على ربان سفينة البخار ان يبلغ على الفور المأمور المحل الممثل لدائرة سير السفن والكسار او الترك او تلف او الحادث الطارئ او الخسارة فان لم يوجد مأمور محلي فيحصل التبليغ للحاكم السليم او معاونه الذي حصل الحادث او الخسارة داخل دائرة اختصاصه وترسل صورة من ابلاغ الى رئيس دائرة سير السفن .

وحسب التبليغ من  
الطوارئ

٣٦ - (١) اذا تراى رئيس دائرة سير السفن ان من المنصوب احراء تحقيق دسى في وقائع اي حادث صار التبليغ عنه بمقتضى المادة ٣٥ او كان عدم ما يحمله على الشخص بوجود اسباب تدعو الى اتهام ربان السفينة او مهندسها او سائقها او اي شخص حازر لشهادة معطاة بمقتضى المادة ٤ بعدم الاهلية او سوء سلوكه في غير حالة التحقيق الحاصل في وقائع حادث صار التبليغ عنه بمقتضى المادة ٣٥ فيسوغ له :

سلطة رئيس دائرة سير  
السفن في تعيين محاكم  
التحقيق

١ - ان يعين محكمة محصورة وبأمرها بعمل التحقيق في المكان الذي يمينه لهذا الغرض او  
ب - ان يطلب من اي محكمة جزاء عادية او من محكمة حاكم الدرجة الاولى احراء التحقيق .  
(٢) تشكل المحكمة المحصورة المينة بمقتضى القسم (٣) من الفقرة الاولى من عدد من الاشخاص لا يقل عن اثنين ولا يزيد عن اربعة يكون احدهم حاكماً واحدهم محققاً فان شؤن البحرية او الهندسية او سير السفن البحرية في المياه الداخلية والآحر او الآخرين (ان وحدوا) حدين اما بالشؤون البحرية او التجارية او سير السفن البخارية في المياه الداخلية .

سلطة محكمة التحقيق  
في تدقيق تهم عدم  
الاهلية او سوء السلوك

٣٧ - (١) يسوغ لاي محكمة بحرية تدقيقاً بمقتضى المادة ٣٦ ان تحقق تهمه عدم الاهلية او سوء السلوك التي تهم أثناء التحقيق ضد اي ربان او مهندس او سائق او اي شخص حازر لشهادة ممنوحة بمقتضى الباب الرابع ويدفع اي تهم قبل محالفت للقانون واخلال من جهته لشأ عنه كسار وترك او تلف او حادث او خسارة مما صارت الاشارة اليه في المادة ٣٥ .

(٢) في كل حالة تقام فيها تهمه من ذلك القبيل على ربان او مهندس او سائق او اي شخص حازر لشهادة معطاة بمقتضى الباب الرابع أثناء حصول التحقيق ، قبل المحكمة ، قبل البدء في تحقيق التهمه ان تأمر بان يسر له صورة البلاغ او اي تقرير في القضية امر بسية باجراء التحقيق .

وحسب استماع دفاع  
المتهم .  
المشاورون

٣٨ - يسوغ للمحكمة عند اجراء التحقيق بمقتضى هذا الباب في اي تهمته ضد ربان او مهندس او سائق او اي شخص حازر لشهادة معطاة بمقتضى الباب الرابع ان مكلف المتهم بالحضور امامها وتعيينه فرصة تامة للدفاع اما بنفسه او غيره .

٣٩ - (١) اذا تراى لاي محكمة بحرية تحقيقاً بمقتضى هذا الباب خلاف المحكمة المحصورة المينة بمقتضى المادة ٣٦ بان التحقيق يتصل او يحتمل ان يتصل الفصل في امر الماء او وثيق شهادة الربان او المهندس والسائق او اي شخص حازر لشهادة بمقتضى الباب الرابع قبل المحكمة ان يعين امر من التحقيق شخصين بصفة مشاوير حازرين لخبرة في الاحمال التجارية او في سير السفن في المياه الداخلية .

(٢) في اي تحقيق آخر يسوغ لاي محكمة بخلاف المحكمة المحصورة المينة بمقتضى المادة ٣٦ اذا استتبعت ان تعيين مشاوير لها استثناء لاجرام التحقيق اي شخص بقل ذلك ويكون حيزاً بالشؤون البحرية او بغير السفن في المياه الداخلية .

سلطة المحكمة فيما يتعلق  
لأشياء وتنظيم الاحداث

(٣) كل شخص يعين كشاور بمقتضى هذه المادة يجب حضوره وقت احراء التحقيق ويسمى رأيه كتابةً لتلويحه في محضر التحقيق .

٤٠ - لاستيفاء التحقيق بمقتضى هذا الباب يكون للمحكمة التي تجري التحقيق من السلطات بما يتعلق باجراء الشهود على الحضور واستجوابهم والتكليف بتقديم المستمسكات وتنظيم الاجراءات (١) ما لمحكمة الجزاء الرئيسية في المكان الذي يجري فيه التحقيق ذ كانت المحكمة التي تجري التحقيق محكمة محصورة (ب) اما ذ كانت المحكمة التي تجري التحقيق محكمة جزاء رئيسية او محكمة حاكم من الدرجة الاولى فيكون لها ذات السلطات التي لها عند استعمال اختصاصها الجزائي العادي .



٤٩ - (١) إذا أصدرت أي محكمة تجري تحقيقاً بمقتضى هذا الباب أمراً بالقبض على أي شخص لارتكابه على الحضور أمامها إذا كانت ترى أن شهادته لازمة فيسوغ لها لأجراء القبض ومع مراعاة التلياب العامة أو الخاصة التي يسمدها الحاكم المسمى العام في هذا الشأن أن تأخذ أي مأمور بدخول السيرة -

(٢) يسوغ للمأمور المأذون له بدخول أي سفينة أن يستعين في إجرائه ذلك بمأموريه وليس أو الجمارك لو أي اشخاص آخرين ، ويسوغ له أن يضبط ويحبس السفينة للوقت اللازم لأجراء القبض ويستمر هؤلاء المأمورون أو الأشخاص الآخرون موطئين عموميين مسمى المقصود في قانون المقويات الجاري عليه العمل .

(٣) لا يجوز حجز أي شخص بمقتضى هذه المادة أزيد من ثلاث وأربعين ساعة .

٤٧ - متى ظهر للمحكمة أثناء إجراء تحقيق بمقتضى هذا الباب أن شخصاً ارتكب جريمة داخل العراق مافاقا عليها بمقتضى أي قانون نافذ في العراق ليسوغ للمحكمة التي تجري التحقيق .

(١) أن تأمر بالقبض على ذلك الشخص .

(ب) أن تحبس أو أن تخرج منه بكافة إلى أن نصير محاكمة أمام المحكمة المختصة .

(ج) أن تلزم أي شخص بالحضور لإداء الشهادة في تلك المحاكمة .

(د) أن تشمل اسماء لأشخاص هذه المادة جميع السلطات التي لها حكم من الدرجة الأولى ( وكل ما سبق مع مراعاة لتطبيقات التي لا تخالف هذا القانون والتي يسنها لأمر المدلة بهذا الشأن من وقت لآخر ) .

٤٨ - (١) متى طلبت شهادة شاهد متطعة بموضوع التهمة أثناء المحاكمة الموصى إليها في المادة ٤٧ فكل شهادته سبق صدورها منه بالنسبة للموضوع ذاته أمام أي محكمة تجري تحقيقاً بمقتضى هذا الباب تكون مقبولة في الأدلة بشرط أن يكون موقفاً عليها بأمر الحاكم أو رئيس المحكمة وبشرط أن يثبت .

أولاً - أن الشاهد لا يمكن وجوده داخل دائرة اختصاص المحكمة التي تباشر المحاكمة .

ثانياً - أن الشهادة حصلت بحضور المتهم وأنه منح الحق في مناقشة الشاهد .

(٢) تعتبر الشهادة المتخذة من الحاكم ورئيس المحكمة والمتضمنة أن تقرير الشاهد حصل بحضور المتهم وأنه منح الحق في مناقشته دليلاً كافيًا على مناقشته من الوقائع ما لم يثبت العكس .

٤٤ - على المحكمة عند إحراء أي تحقيق بمقتضى هذا الباب أن ترسل إلى رئيس دائرة سير السفن تقريراً وإبلاغاً عن النتائج التي وصلت إليها في القضية مع شهادة الشهود المدونة ورأي المشاور التحري .

٤٥ - بالرغم من تبين المحكمة التي تجري تحقيقاً بمقتضى هذا الباب تناووا أو أكثر يكون لها وحدها حق استعمال جميع السلطات الممنوحة لها بموجب هذا القانون .

٤٦ - (١) متى حصل اقتياد داخل أي سفينة بحار داخلية يسوغ لرئيس دائرة سير السفن أن يأمر بإحراء تحقيق من سبب الاقتياد معرفة للشخص أو الأشخاص الذين بينهم لهذا الغرض .

(٢) يسوغ للشخص أو الأشخاص المبينين كذلك أن يدخلوا استيفاء لغرض التحقيق أي سفينة بخارج مع العمال اللاربيين والتمعة وأن يتقنوا أي جزء من سفينة البخار أو من آلاتها ويرسلوا تقريراً لرئيس دائرة سير السفن عما يترأى له أولهم أنه كان السبب في الاقتياد .

(٣) يشترط كل شخص يجري تحقيقاً بمقتضى هذه المادة مؤظماً عمومياً مسمى المقصود في قانون المقويات الجاري عليه العمل .

### الباب السابع

#### إخفاف الشهادات والتأويلها

٤٧ - يسوغ لرئيس دائرة سير السفن إلغاء أو إخفاف أي شهادة معطاة بمقتضى الباب الرابع في الأحوال الآتية وهي :-

سلطة المحكمة في القبض على الشهود بدخول السفن وحجزها

سلطة المحكمة في الإحالة على المحاكمة والإزام الشهود بالحضور .

تقريرات الشهود الثائين

قرار المحكمة لرئيس دائرة سير السفن .

استعمال المحكمة سلطاتها مستقلة عن المتأويلين

سلطة رئيس دائرة سير السفن في الإحراء إجراء تحقيق عن الأشخاص الذي يحدث في سفن البحار

سلطة رئيس دائرة سير السفن في التأويل وإخفاف الشهادات في بعض الأحوال

( ١ ) اذا قررت المحكمة في اي تحقيق حصل بمقتضى هذا الميان ان مخرب السفينة او تركها او الحارة او التلب الذي لحقها او فقد الحياة نسب عن فعل او اخلال مخالف للقانون صادر من حائز الشهادة او قررت ان حائز تلك الشهادة غير اهل او انه ثبت ارتكابه لسكر شديد او بى عظيم اوسوء خلق او .  
 ( ب ) اذا ثبت ارتكاف حائز الشهادة للجريمة معاقب عليها بالحبس لمدة سنتين او بمقوبة اشد او .  
 ( ج ) اذا رؤى لرئيس دائرة سير السفن انى شخص حائز لشهادته اعدته او خدمة بصفة ربان من الدرجة الاولى او رئيس محارة و مهندس او سائق هو غير اهل لاشغال تلك الوظيفة او افساد كذلك .  
 على انه لا يجوز ايقاف او الفاء شهادته بمقتضى الفقرة ( ١ ) من قبل رئيس دائرة سير السفن ان حائز الشهادة اعطى قبل ابتداء التحقيق صوره من البلاغ او التقرير في القضية حسب ما تقتضيه المادة ٣٧ .

٤٨ - يجب على كل شخص التمت واوقف شهادته بمقتضى هذا الباب ان يسلمها لرئيس دائرة سير السفن .  
 ٤٩ - ( ١ ) يسوغ لرئيس دائرة سير السفن ان يرجع في اي وقت عن امر التوقيف او الانهاء الذي اصدره بمقتضى هذا الباب او ان يطلى لاي شخص الميث شهادة شهادة جديدة بدون احتسار .  
 ( ٢ ) يكون للشهادة الجديدة نفس اثر المقرن على شهادة لاهلية المعطاة بمقتضى هذا الميان بعد الاختيار .

وجوب تسليم الشهادة  
 الموقوفة او المملكات .  
 سلطان رئيس دائرة سير السفن  
 في الرجوع من اصل الاطلاق  
 او الانهاء ومنع شهادة جديدة

### الباب الثامن

#### الموانع

٥٠ - ( ١ ) لا يجوز لاي شخص بدون رصاصات من رئيس دائرة سير السفن ان يضع او يبق او يسمح بوضع او ابقاء اي سفينة او مركب مكسورة او جسر طام او اي شيء آخر يكون او يحتمل ان يصير مانعاً او مائلاً او خطراً لسير السفن براحه واطمئنان .  
 ( ٢ ) على مالك او ربان تلك السفينة او المركب المكسورة او الجسر الطام او الشيء الآخر المانع لسير السفن او من تكون في عهده احد تلك الاشياء ان يزيلها على الفور بمجرد طلب ذلك منه بواسطة اي شخص حصل له بسببها اعاقة او تعطيل او اي مأمور مأذون مالم تكن موضوعة او سمح بوصفها في مكانها برضا تكميري من رئيس دائرة سير السفن او نائبه للمأذون

( ٣ ) اذا لم يتم المالك او الربان او الشخص الآخر الموقوف بتلك السفينة او المركب المكسورة او الجسر الطام او الشيء الآخر بازالة هذه الاشياء منه وكانت هذه الاشياء مهبورة او وجدت بدون ان تكون موقوفة بأي شخص فيبحر لدائرة سير السفن ان يزيلها او ان تفسدها وتدفع مصاريف الازالة او النصف من المالك لدائرة سير السفن بناء على طلب تلك الدائرة . ويجوز لدائرة سير السفن ان تمنع تلك الاشياء او موادها للحصول على اداء تلك المصاريف ، واداً لم تؤد عند طلبها فيبحر لدائرة ان يبيع النصفية او المركب المكسورة او الجسر الطام او الشيء الآخر المانع او ادوات هذه الاشياء وتمتوى المصاريف من متحصل البيع وزد الزائد للمالك

( ٤ ) لا تكون دائرة سير السفن مسئولة عن توفيق اي ضرر يحصل للمالك السفينة او المركب المكسورة او الجسر الطام او الشيء المانع او المواد الاخرى بسبب فسخ تلك الاشياء او ازالها  
 ( ٥ ) يقصد بلفظ مالك ، عند استعماله في هذه المادة علاوة على المالك بمعنى المصلح العادى الشخص الذي كان سابقاً مالكاً لتلك السفينة او المركب المكسورة او الجسر الطام او الشيء المانع ولكنه ترك حيازته اما بوجه طام او غمس لفائدة اي شخص آخر او اشخاص

### الباب التاسع

#### القوانين والاجراءات القانونية

٥١ - اذا شرعت اي سفينة بحار داخلية في السفر مخالفة المادة ٨ فيجاءى كل من مالك وربان الحصول على شهادة المعاينة

عقوبة المالك والربان اذا  
 سافرت السفينة بدون  
 الحصول على شهادة المعاينة

٥٢ - إذا لم تصق شهادة المايعة داخل سفينة البواخر الداخلية كما تقتضيه المادة ١٤ فيجازى كل من ملك وريان سفينة البواخر بترامة يجوز ان تمتد الى مائة روية

٥٣ - إذا اهل مالك اوربان سفينة البواخر الداخلية او امتنع بدون سبب مقبول عن تسليم شهادة المايعة بعد طلبها بمقتضى المادة ١٨ يحوز ان تمتد الى مائة روية

٥٤ - إذا وجد داخل سفينة بخار داخلية او فى أى حجرة منها عدد من الركاب ازيد من العدد المبين فى شهادة المايعة كعدد الركاب الذين تسلمهم السفينة او ذلك الجزء منها حسب أى اصحاب بخارى كلا المالك وريان بترامة يجوز ان تمتد الى عشرين رويات عن كل راكب اريد من ذلك العدد ٥٥ - ( ا ) اذا سافر أى شخص فى سفينة بخار داخلية بصفة ريان او مهندس لتلك السفينة بدون ان يكون فى ذلك الوقت مسجقا او حائرا لشهادة ريان من الدرجة الاولى او رئيس بحارة او مهندس او سائق حسيبا يكون الحال وكما يقتضيه هذا البيان او ( ب ) اذا استخدم بصفة ريان او مهندس لسفينة بخار داخلية أى شخص بدون ان يتثبت من أنه فى ذلك الوقت مسجق لتلك الشهادة وحائز لها فيجازى بترامة يجوز ان تمتد الى خمسين روية

٥٦ - إذا تخلف عمدا ريان أى سفينة عن التسليم كما تقتضيه المادة ٣٥ عن كسر أى سفينة او تركها او تلفها او اصابها او اية خسارة لحقها بخارى بترامة يجوز ان تمتد الى خمسين روية وفى حالة اخلاله يدفع تلك الترامه بخارى بالحس البسيط لمدة يجوز ان تمتد الى ثلاثة اشهر

٥٧ - إذا تخلف أى شخص اوقف ثم دته والتمت بمقتضى هذا البيان عن تسليمها كما تقتضيه المادة ٤٨ فيجازى بترامة يجوز ان تمتد الى خمسين روية

٥٨ - إذا تخلف أى شخص المادة ٣٧ فان احدى هذه داخل سفينة بخار داخلية يصانع خطرة او سلمها او قدمها فقل داخل سفينة بخار داخلية بخارى بترامة يجوز ان تمتد الى مئتين روية وتصادر البضائع لحال الحكومة

٥٩ - إذا فعل أى شخص مستخدم فى سفينة بخار داخلية متعمدا الاخلال بواجبه او مهمل اياه وفعل بسبب سكره ملاما يذهب مباشرة الى كسر السفينة او تلفها او ضررها ماديا او مريض حياة او جسم أى شخص بها او تافع لها لخطر او امتنع عن او اهل القيام بعمل مشروع واجب عليه ففعله لوقاية السفينة من الكسر او التلف المائم او لوقاية أى شخص من ضرر على وشك الوقوع بخيانته او حسمه يعاقب بترامة يجوز ان تمتد الى الف روية او بالحس البسيط بترامة يجوز ان تمتد لمئتين او بها

٦٠ - إذا تخلف أى شخص المادة ٥٠ بان ينى او سمح بوضع أى شئ لو اعتدائه داخل أى حجرة من الماء الداخلية وكان هذا الشئ او من المحتمل ان يكون مائلا او ممطرا او خطرا لسير السفن بأمان وراحة او تخلف عن ازالته بعد طلب ذلك منه حسب ما هو مبين فى المادة المذكورة فيجازى بترامة يجوز ان تمتد الى خمسين روية وان تأخر عن دفعها فيجازى بالحس البسيط الذى يجوز ان تمتد الى ثلاثة اشهر

٦١ - متى تمت ارتكاب مالك اوربان سفينة بخار داخلية جريمة بمقتضى هذا البيان او أى نظام من وفاقا له داخل تلك السفينة او قبائنه اتي بها وحكم عليه من اهلها بدفع عرامة ليسوع للحاكم الذى يصدر الحكم ان يأمر بحصول اسرامه بواسطة حجرويع سبعة البحار وجهازها وادواتها وانماها او ما يكفى منها لتسديد الترامة

٦٢ - فيما عدا الحرم الذى ترتك عمالة للظلمات السنوية بمقتضى المقرة ج من المادة ٣٩ لا يجوز لحكم ان ينظر حجرة بمقتضى هذا البيان او أى نظامات سنت بمقتضى ما لم يكن له سلطة حاكم من الدرجة الاولى

هويات المالك والريان اذا اهل تصق شهادة المايعة داخل سفينة البواخر الداخلية

عقوبة المالك او الريان اذا اهل او امتنع عن تسليم شهادة المايعة عقوبته محل عدد رائد من الركاب

عقوبة الاشتغال بصفة ريان او مهندس او تشغيل شخص بهذه الصفة دون ان يكون حائزا لشهادة

عقوبة الريان الذى لم يبلغ من كسر او حادث

عقوبة من تخلف عن تسليم الشهادة الموقوفة او المعلقة

عقوبة الشخص الذى يأخذ بضائع خطرة او يسلمها او يقدمها لنقل داخل سفينة بخار داخلية دون تسليم

عقوبة كل شخص يرتب على امله كسر أى سفينة بخار داخلية او حاربه أى شخص فيها او جسمه للخطر

عقوبة تسليم او اعادة سر السمن

تحصيل الترامة بحجز سفينة البواخر الداخلية

احتصاص الحكم

مكان المحاكمة  
٦٣ - اذا ارتكب اي شخص جريمة ضد هذا البيان او ادى لظلمات سنت بمقتضاء نصبره كنه عن  
الجريمة في اي مكان يبرهليه او يبينه الحاكم المالك العام في هذا الشأن بموجب اعلان اوفى اي مكان آخر  
يجوز محاكته فيه بمقتضى اي قانون نافذ المفعول بوقته .  
٦٤ - جميع الرسوم المستحقة بمقتضى هذا الباب يجوز تحصيلها كتصديق الترامات بمقتضى  
تصديق الرسوم كتصديق  
الفرامه .  
هذا البيان .

### الباب العاشر

#### القوانين الثلاثة

٦٥ - التي بمقتضى هذا جميع البيانات والاعلامات والانظمة المينة في القائمة الآتية بعد  
بشرط ان جميع القرارات والتحقيقات والمباينات التي عملت بمقتضى احد هذه القوانين والشهادات  
التي اعطيت او اوقفت او ألغيت بمقتضاء نصبر كنهها عملت او اعطيت او اوقفت والتي بمقتضى  
هذا البيان .

صدر في بغداد في يوم ٢٩ أكتوبر سنة ١٩١٩

ج . ف مكن  
قائم بأعمال قائد طام جيوش الحلة العراقية

#### قائمة

#### القوانين الثلاثة ( انظر المادة ٩٥ )

##### القسم الاول

- ١ - لظلمات سير السفن في المياه الداخلية في العراق نمرة ١ - سنة ١٩١٧ ( الصادرة بالبصرة من  
القائد العام بعد تعديلها .
- ٢ - النظمات الواجب مراعاتها عند السير في نهر دجلة بين قبة حريرا وقال التشريعية .
- ٣ - انظمات المؤرخة ٢٥ جون ١٩١٧ لغرض المارة بالحور اسوامية .
- ٤ - نظمات جسر عماره المحلية .
- ٥ - النظام المؤرخ ٢٤ مارت ١٩١٨ الخاص بالاحتياطات الواجب اتخاذها عند السير بالعكس .
- ٦ - بيان وقاية التلفرات لسنة ١٩١٩ .

##### القسم الثاني

- ١ - اعلان انقاذ العام احصية نمرة ١٤ لسنة ١٩١٨ وبيان انقاذ العام المؤرخ ١٢ فيرواري  
١٩١٩ بتطبيق قانون السفن البخارية الهندي لسنة ١٩١٧ على العراق .
- ٢ - نظمات المتعلقة باعطاء شهادات الاهلية والخدمة المسونة بمقتضى المادة ٢٩ من قانون  
سفن البخارية الهندي لسنة ١٩١٢ .
- ٣ - النظمات المؤرخة ٢٧ مارت سنة ١٩١٩ لاعداد نظمات اعطاء شهادات الخدمة و لاهلية .
- ٤ - النظمات المؤرخة ٢٧ مارت سنة ١٩١٩ ( الصادرة بعد اعلان من القائد العام  
نمرة ٢ ) .
- ٥ - اعلان مؤرخ ٢٠ ابريل سنة ١٩١٩ بخصوص المياه و لشهادات .
- ٦ - نظمات تسجيل المراكب الاهلية لسنة ١٩١٨ .

عدد

٤٨

اعام سير السفن في المياه الداخلية لسنة ١٩١٩ المؤرخ - ١٨ نوفمبر سنة ١٩١٩ ( ١ )

عدد

٤٩

نظام معاينة سفن المياه الداخلية لسنة ١٩١٩ المؤرخ - ١٨ نوفمبر سنة ١٩١٩ ( ١ )

عدد

٥٠

نظام الركاب في سفن المياه الداخلية لسنة ١٩١٩ المؤرخ - ٣٠ نوفمبر ١٩١٩ ( ١ )

عدد

٥١

نظام المراكب الأهلية في المياه الداخلية لسنة ١٩١٩ المؤرخ - ٣٠ نوفمبر ١٩١٩ ( ١ )

عدد

٥٢

نظام شهادات الأهلية والخدمة في المياه الداخلية لسنة ١٩١٩ المؤرخ - ١٥ ديسمبر ١٩١٩ ( ١ )

عدد

٥٣

نظام حماية السفن الداخلية من النار وغيرها لسنة ١٩١٩ المؤرخ - ١٥ ديسمبر ١٩١٩ ( ١ )

( ١ ) ستطبع هذه النظم على حدة في مجلد مخصوص .

عدد

٥٤

بيان تحديد وتسجيل الأراضي لسنة ١٩٢٠

حيث ان المراد هو عمل نص لاجل اعادة تسجيل الاراضي والطاير في المناطق الزراعية مع الاحتفاظات اللازمة لولاية الحقوق ولاجل طرح الضرائب على الاراضي ( رسوم الميرى ) على وجه اعدل من الوجه الحاضر .

فعلية ان الطريق السرى . الف . مكس . ك . سي . ن . ك . سي . اس . اى . دى . اس . او . . . . . ساء على السلطة التي زودتها بمجلة وكيل قائد عام لقوات جلالة ملك بريطانيا والى العراق نشر في هذا البيان مبادئ :

١ - يسمى هذا البيان - بيان تحديد وتسجيل الاراضي لسنة - ١٩٢٠

٢ - في هذا البيان يصرح بالاعطال الانية من الماني الا تية مالم يقدر لها من آخر من القرية للموضوع :

( ١ ) - الارض - تشمل كل انواع الاراضي مهما كان وجه استعمالها وابها كانت واقعة ماحلا الاراضي التي هي مبنى عليها في مدينة او قرية .

( ٢ ) - اميرية - هي الحصة التي تستحق للحكومة من حاصلات الارض بموجب القانون او التعامل سواء كانت الحاصلات طبيعية او حاصلة من زراعة .

( ٣ ) - صاحب الطاير - هو الشخص الذي له حق التصرف باراضي اميرية بموجب سند طاير .

( ٤ ) - حق الطاير - هو حق التصرف بالاراضي لاميرة المسموح بموجب سند طاير بمقتضى احكام قانون الاراضي والقوانين المعدلة له .

( ٥ ) - اراضي الطاير - هي الاراضي الاميرية التي تصرف بها بموجب حق الطاير .

٣ - ( ١ ) ان جميع الاراضي مكلفة بدفع الضريبة الى الحكومة ماحلا لاراضي النعية بالكتابة من الصربية بموجب الماحة محصورة اوامر من الحكومة او احكام اى قانون نافذ في ذلك الوقت .

( ٢ ) يجوز ان تقدر اميرية قدياً او عيماً او بعضها قدياً والبعض عيماً حسبما يامر به الحاكم المسمى العام .

( ٣ ) يجوز ان تقدر اميرية على ارضين وكانت ضريحها لا تعود الى الحكومة .

٤ - ( ١ ) متى تراش موافقاً للحاكم المسمى العام ان يجري تحديد وتسجيل ارض قيدشر اعلاناً .

( ١ ) مينا موقع الاراضي وحدودها بقدر الامكان .

( ب ) ومثلماً انه ينوى تحديد هذه الاراضي وتسجيلها .



(ج) وميناً مؤلفاً يسمى فيما يأتي مأمور التحديد والتسجيل لقيام بالتحديد والتسجيل .

(٢) يجوز للحاكم الملكي العام في أي وقت كان أن يولي بموجب إعلان عمومي وتبليغ أي مأمور تحديد وتسجيل أو يستبدله بغيره .

(٣) يعين الحاكم الملكي العام لكل مأمور تحديد وتسجيل معاونين ومنجدين بقدر ما يراه له مناسباً .

(٤) يجوز لمأمور التحديد والتسجيل أن يحاول لأي كان من معاونيه أية كانت من الوظائف أو السلطات الممنوحة له بموجب هذا القانون مع مراعاة أي أحكام تصدر بمقتضى هذا القانون .

• مأمور التحديد والتسجيل الوظائف الآتية :

(١) يجب عليه أن يطلب ويحدد جميع المطالبات بحقوق في الأراضي التي هي ملك صرف أو أراضي طابو .

(٢) وإذا كان مطالبه بحق طابو فيجب على مأمور التحديد والتسجيل بعد التحقق أو أن يقرر أن كان الحق مائياً أو إذا سقط بناءً على أحكام المادة الثامنة والستين من قانون الأراضي .

(٣) وإذا كان يوجد على أرض ادعاء بحق ملك أو حق طابو أو حق آخر من الحقوق القابلة للتسجيل فإن كان ذلك لادعاء غير منازع به وغير مأمور التحديد والتسجيل يجب أن يأمر بمأمور المذكور بتسجيله في دائرة طابو وبين أيضاً حدود الأرض التي تشملها حقوق الملك أو الطابو المذكورة .

(٤) وإذا اعتبر مأمور التحديد والتسجيل الادعاءات صحيحة وهي ليس فيها نزاع سوى فيما يتعلق بحدود الأراضي التي تشملها تلك الادعاءات فلهذا مأمور المذكور أن يسطر قراراً يتضمن تعيين الحدود وعليه أيضاً أن يقوم بتعطيل الحدود على الأراضي وفقاً لقراره .

(٥) وإذا كان في صحة تلك الادعاءات شك أو كان فيها منازعات غير التي جاء ذكرها في الفقرة الثانية من هذه المادة فلهذا مأمور المذكور .

(أ) أن يوصي بأعضاء المحكوم أو بآ كان مهم رحمة فاقه الدعوى في محكمة ذات صلاحية لاحتساب مدته .

(ب) أن يقرر بناءً على أساس يجب عليه تعيينها أنه لا يجوز إعطاء رحمة إلى جميع صدور أمر آخر من أطر المانية . وفي كلا الحالتين يعطى رأياً مؤلفاً بشأن التصرف ويبين من لزم أن تطرح القضية عليه .

(٦) ويجب على مأمور التحديد والتسجيل أن يحقق ويقرر من هو منصرف فعلاً للأراضي الأميرية التي هي ليست أراضي طابو ويسمع ويحصل المنازعات المتعلقة بالتصرف في تلك الأراضي وبين حدود هذه الأراضي وفقاً لقراره .

(٧) ويجب عليه أن يقرر ويقرر طلبات الحكومة بخصوص الضريبة وبدل الإلزام لأراض الحكومة وإذا كان في الأرض عدة ملاكين ومصاب طابو مشتركين أو إذا كان شخص متعبدون بتصرفون مشتركاً بالأراضي الأميرية فيقسم عليهم المصالح على ما هو مقدور .

(٨) ويجب عليه أن يقرر من يلزم تقدير الضريبة عليه ومن يلزم تحصيل بدل الإلزام الرجوع للحكومة .

(٩) وله سلطة أن يسمع ويحصل جميع المنازعات بين التي جاء ذكرها أعلاه فيما يتعلق بتصرف الأراضي والمياه والأراضي بلا أعضاء قرر على ذلك .

(١٠) وإذا قدم أحد الملاكين ومصاب طابو مشتركين استنداء على التقسيم وكان هؤلاء على وفاق من جهة جهة كل منهم من الأراضي أو أن عينت حصصهم محكمة ذات صلاحية فانه يجري التقسيم .

٦ - بعد نشر الإعلان حسب المادة الرابعة يجب على مأمور التحديد والتسجيل أن يضع إعلاناً أو إعلانات متعددة باللغة العربية في دائرة حاكم اللواء الساسي وفي دوائر الحكومة الأخرى في تلك المنطقة وفي الأماكن الواقعة الموجودة بجوار الأرض المراد تحديدها وتسجيلها .

(١) مينياً في موقع الأراضي المراد تحديدها وتسجيلها وحدودها بقدر الامكان .

(٢) وميناً أنه ستقوم بتسجيل تلك الأراضي وملأ طالعين بحقوق فيها ماذا يلزم أن يعلموا لاحتساب تحديد الأراضي التي هم مطالبون فيها والاشتراك في مصيها .

(٣) وميناً أنه أمدد مختلفة على اختلاف أقسام الأراضي المراد تحديدها وتسجيلها ليقدم فيها كل من يدعي حقاً وتلك الأراضي لائحة إلى مأمور التحديد والتسجيل مينياً نوع الحق المدعى به ومصاب صور المستندات التي يسد عليها الادعاء

٧ عند ذلك يتخذ مأمور التسجيل والتحديد التدابير اللازمة لتحديد وترقيم ومسح الأراضي المراد تحديدها وتسجيلها ولاجل تنظيم خرائط وفوائد ميسرة حدودها والتفصيلات الأخرى التي يأمر بها على أن الأراضي التي يراد له تحديد أو مسح كل منها على حدة غير مناسب أو غير لازم إما بسبب صغرها أو لأسباب آخر فتعتبر مجموعته عند قيدها وتحديداتها وذلك بموجب أمر محلي أو خصوصي من مأمور التسجيل .

٨ بعد ختام المدة معينة بموجب المادة السادسة اقدم الطلبات فيما يخص أي أرض يجب على مأمور التسجيل والتحديد أن يجري تحقيقات في سجلات موافقة أو داخل تلك الأراضي أو غيرها ويجب أن يعلن للمطالب إعلاناً كافياً بقدر الامكان عن المهل والوقت المراد اجراء التحقيقات فيه ويعلن ذلك أيضاً للموم بواسطة اعلان محصور .

ويجب على مأمور التسجيل والتحديد أن يحقق جميع الطلبات التي تقدم اليه بمقتضى المادة السادسة وبحق أن كان لاحد حق في أي قسم من الأراضي المراد تحديدها وتسجيلها لم يقدم طلب بشأنه وبحرر ملخصاً عن تحقيقاته .

٩ ( ١ ) يجوز لمأمور التسجيل والتحديد أن يرفع إلى المحكم أي نزاع يقع أمامه عن أي شيء يشمله هذا البيان وذلك برضى الخصوم .

( ٢ ) يرم على مأمور التسجيل والتحديد أن يصادق على قرار المحكمين والقرار المصدق على هذه الصورة له حكم قرار محكمة ويكون قابل الاجراء على أن لمأمور التسجيل والتحديد سلطة برد القرار أو نقضه كما هو مبين فيما يأتي :

( ٣ ) قبل تصديق قرار المحكمين بجور لمأمور التسجيل والتحديد أن يردده إلى المحكمين لاجل اعادة نظريته بناءً على الطلب الآتية :

( ١ ) اذا كان فيه نقصان أو خطأ ظاهر ،

( ب ) اذا اعترف المحكمون ان في القرار خطأً وطلبوا رده لاجل التعديل ؛

( ج ) اذا ظهرت بينه جوهريّة من بعد صدور القرار لم يكن في الامكان اكتشافها بالسرعة المناسبة قبل صدور القرار ؛

( د ) اذا حصل سوء استعمال من المحكمين .

( ٤ ) يجوز نقض القرار للأسباب الآتية :

( ١ ) اذا استحصل القرار بواسطة تزوير أو إبراز أوراق عرصة أو بواسطة اخفاء أوراق جوهريّة ؛

( ب ) واذا حصل سوء استعمال من المحكمين ؛

١٠ - يجوز لمأمور التسجيل والتحديد عند وقوع أي نزاع اسمه ان يوصي ناظر المالية باعطاء الخصوم أو أي كان منهم رخصة مآقاة الدعوى في محكمة ذات صلاحية .

١١ - ( ١ ) ان القرارات التي يصدرها مأمور التسجيل والتحديد بمقتضى المادة الخامسة هي قابلة الاستئناف أمام ناظر المالية .

( ٢ ) يلزم ان تقدم لائحة الاستئناف في ظرف تسعين يوماً من تاريخ القرار المسأف اوفى طرف أي مدة اطول من ذلك يأذن بها ناظر المالية بصورة مخصوصة .

( ٣ ) يجوز لناظر المالية بناءً على اسباب بينها تحريراً ان يأمر مأمور التسجيل والتحديد ان يصدّق تدقيق ساس في دعوى كان قد أعطى لقرار عليها ويعلن قراراً جديداً بعد اعادة التدقيق .

١٢ - ( ١ ) لا يجوز لأي محكمة شرعية أو مدنية ان تسمع دعوى رجعة الى اية كانت من المواد المبينة في المادة الخامسة وهي ناشئة من منازعة تتعلق بأرض داخلة في اعلان مصدر من الحاكم الملكي ثم بمقتضى المادة الرابعة سم يأذن بذلك ناظر المالية تحريراً على أن تستثنى من ذلك الاحوال المصرح عنها في الفقرة الخامسة من المادة الخامسة وفي المادة العاشرة .

( ٢ ) لا يجوز لأي محكمة شرعية أو مدنية ان تعارض أي قرار اعطاء مأمور التسجيل والتحديد بمقتضى هذا البيان او لقي اعطاء ناظر المالية استثناءً على ذلك القرار طالما يأذن بذلك ناظر المالية .

١٣ - د - كان قرر مأمور التسجيل والتحديد يستوجب أي تغيير في حدود اية اراض أو في الخارطة المرسومة بموجب المادة السابقة فيرم عليه ان يمدد حدود الارض في محلها ولا يصلح كلاً يلزم في الخارطة .

١٤ - لا يجوز دائرة الطابو ان تسجل أي سند يتعلق بأرض داخلة في اعلان مصدر من الحاكم الملكي الهام بمقتضى المادة الرابعة الا حيث يكون ذلك بموجب أمر مأمور التسجيل والتحديد أو حكم محكمة ذات صلاحية ويلزم على الدائرة المذكورة ان تمثل لطلبات مأمور التسجيل والتسجيل فيما يتعلق بتسجيل حقوق التملك أو حقوق الطابو أو الرهن أو غير ذلك من الحقوق القابلة للتسجيل وتصدر سندات ختامية وفقاً لهذه التعليمات على أن الارض التي تسجل في دائرة الطابو وفقاً لاحكام هذا البيان تخرج من قيود هذه المادة .





( د ) ترك اوسم بصورة صحيحة في حامية او حصن او قسعة كان مكلفاً بها او كان من وظيفته المداومة عليها . او

( هـ ) كان له مراية ماسرة او بالواسعة مع اي شخص كان ردف اسلحه بوجه الاستقلال البريطاني او حكمه الاراضي الخاضعة على ماضي مشككة الا ان وعان او عصد شخصاً مثل هذا او اهل ان يكاتب فوراً رئيسه او اي ضابط آخر فوقه رتبة باه مراسلة مثل هذه الفصل في خبرها . لوينا هو قائم بخدمة ماله .

( و ) حالف او امر رئيسه المتروعة . او

( ز ) قر من الخدمة او تيب بلا اذن مدة ثلاثين يوماً . او

( ح ) بيتا هو يحرس نام في قصته او تركها بلا ان يستحفظه احد حسب اصول المناوبة او بلا دن . او

( ط ) ترك رئيسه او قطعه او كنيته بلا اذن وذهب بطلب عنائهم . او

( ي ) ترك رطاه من حراس وعيس بلان بسجانه هناك حد حسب اصول المناوبة او بلا دن . او

( ك ) استعمل قوة الاحبار او مهم على اي شخص ان للمسكر او مقر الجيش بثوبة او لوارم اخرى او محل ضوة اي مكان محاط عليه او محل بلا اذن اي دار او محل آخر للهب او نهب مالا من اي نوع كان او اتفه او ا. ليع به اي ضرر آخر . او

( ل ) احدث عمداً رجلاً لاموس له اوسب اشتد به بين لحد في وقفة او في اسكر او الحامية او مقر الجيش . او .

( م ) اظهر حساً باعد القام بوطقة .

فانه يعاقب بالاعتقال شاقه . ا. بالحس لمدة يحور في ثمنه الى ١٤ سنة او بمرمه يحور ان تطلع رات ثلثه اشهر ويكنى الاشغال الشاقه او الحس والاعرامه .

( ن ) اذا اهم احد افراد الحد وقد كان في خدمة كاملة مع قوة داخل الاراضي المحتلة لوداخل منطقة حدودها بامارتك اية جريمة من اخرات لوارد بها بالانقرة ساقه او بامارتك من قصد جريمة يباع حدها الى القتل فانه يحور محاكمته بصورة جرمية امام اكتر ساعد بريطاني تلك القوة حالاً مع صابطين آخرين ميين من قبله لهذا الغرض والام محكمته كرى .

( س ) كل صابط سار لمينه بمقتضى انقرة ( ن ) يلزم ان يكون .

( ا ) صابطينا اي شخصاً حاملاً شهادة بالخدمة في قواب جلالة الملك . و .

( ب ) موظفاً ملكياً من الدرجة الذين مدونة اسمائهم في انقرة الرئيسية . او

( ج ) شخصاً ميتاً بمقتضى المادة الرابعة .

( د ) اذا وافق احد او كلا الشخصين الحاصل مع بعد ايرطان الا كبر على جهة توجهه اليهم فيحور للمساعد ايرطان الا كبر ان يحتم عليه بالقتل رسا بالراس والحكم هذا محذور ان يبعد فوراً اذا امر بذلك انصابط البريطاني الا كبر .

٨ - كل فرد من لحد المرس ترك اي جريمة من الحرائم الاتية اي .

( ١ ) كان في حالة اسكر عد فانه بوطقة كان قد اعطى حبراً عنها من قبل او عند استعراض لحد لوى أثناء سيرهم . او

( ٢ ) صرب ي حارس او حاول ان ار دونه عبوة . او

( ٣ ) كان متوطاً بقيادة حراس او عيس واب عند ذلك ان يستلم اي اسير او شخص آخر كلف بخبره او طاق بلا اذن سراج اي سير او شخص آخر كان في عهده او بتجاهه سبب حرب الاسير او الشخص المذكور . او

( ٤ ) كان تحت التوقيف في عزلة وترك محل التوقيف او الدقة قبل ان يطلق سراجه من قبل السلطة ذات الصلاحية بذلك . او

( ٥ ) كان قليل الطاعة وخش التسلط مع رئيسه عند انقيام بوطيقته . او

( ٦ ) ان ان يتاخر على اي عمل من اعمال ميادين القتال او ان يماون فيه اوى اي عمل آخر من اي نوع كان عد مسجرا في مقر الجيش اوى مدن القتال . او

الجرائم الخفية التي يرتكبها  
المرء لحد



- (٧) ضرب أو أساء المعاقبة مع أي فرد من الخندق كان تحت رسة أو منزلة أو .
- (٨) عمد ما هو منوط بالقادة على أية قطعة أو في مسير ورفع إليه شكايه بان أحد القس  
هو تحت يادته ضرب أي شخص أو بذله أو حار عليه بصورة أخرى أو سب أي هياج أو تجاوز أي  
محاور فان ثبت لديه صحة الشكاية المرفوعة اليه ولم يتخذ التدابير اللازمة لتوقيض الشخص المتضرر  
عن الضرر الذي لحقه قدر الامكان أو لم يستقر قراراً عن الامر الى السلطة اللازمة . أو .
- (٩) أحدث أي عيب في اسلحته أو البسته أو أدواته أو حماره أو مهماته أو لوازمه الأخرى أو أي  
شيء آخر مودع عنده أو تأخذ إلى أي شخص آخر أو فقد هذه الأشياء أو ضلها أو هملها أو تصرف  
بها خيانة . أو .
- (١٠) تمارض أو نظام بأي مرض أو أحدث مرضاً أو علة في وجوده أو أخر شفائه فساداً  
لوعمل ما يزيد مرضه أو طاعته . أو
- (١١) خلق عمداً عنة أو بأي شخص أي اذى قصده حصل نفسه وذلك الشخص عبر لائق  
للخدمة . أو
- (١٢) لم يسلم فوراً أو بسط حساب جميع اسلحته ومهمات ودخائره وحماراته وأذنيه أو أي  
شيء آخر أصدرت له أو أودعت عنده بصفته فرداً من الخمد أو لم يبين حسابها عندما يطلب ذلك اليه  
الصابط الذي هو رئيسه أو عند اتصاله عن الخمد . أو
- (١٣) أصدر عمداً قائمه كاذبة أو تقريراً كاذباً عن عدد الأفراد الذين هم تحت قيادته أو في عهده  
أو عن حالهم أو عن أفرادهم أو الأسلحة أو لمهمات أو الأسمه أو أجهزة أو القسائر أو أي أموال  
أخرى في عهده سواء كانت عائده إلى الأفراد لند كورس أو إلى الحكومة أو إلى أي فرد من أفراد الخمد  
أو من الأفراد التماس له أو قاعد عمداً أو من هرب بوجه لسة عليه عن ارسال قائمه أو تقرير  
عن الأشياء المله كودة أو أبي ذلك . أو
- (١٤) نسب بلا ادل أو ردة عن عده العطة التي كانت قد منحت له وذلك بلا سند مقبول . أو
- (١٥) نزلت عليه أي عمل أو قصير عقل بالنظام . أو
- (١٦) ثبت أنه سبب اجوبة كاذبة على الأسئلة الواردة في قائمة التحدد لمعانة مدته أو أنه  
صادق على شيء مصادقة كاذبة . أو
- بيناهو في خدمة طاعة :
- (١٧) خالف أوامر رئيسه للشرعية . أو
- (١٨) فر من الخدمة أو قتب بلا إذن مدة ثلاثين يوماً . أو
- (١٩) دنأ هو يفرس نام في خطه أو تركها ملان يستلظه بها أحد حسب اصول المناوبة أو بلا  
ذن . أو
- (٢٠) ترك الحرس أو السس بلا ان يستلظه هناك أحد حسب اصول المناوبة وبلا إذن . أو
- (٢١) نسب أي مال من أي نوع أو تلفه أو الخلق به أي ضرر . أو
- (٢٢) ظهر جبناً بيناً في القيام بوظيفته
- فانه يعاقب بحسب مدة محوور أي تمتد إلى سنة واحدة أو بفرامة محوور ان تبلغ رتب ثلاثة اشهر  
وبكتبي الخوبتين .
- ٩ - (١) ان معنش أو قائد الخمد أو معاونه اللعين من الحاكم الملكي العام عدداً يمكن منوطاً  
قيادة فصبة أو طليعة من الجيش ومروءاً من القائد سلطته مع تصديق الحاكم الملكي العام عليها  
له ان يحكم على أي فرد من الخمد العربي بأية العقوبات الآتية ذكرها علاوة على عزله أو تعطيله  
أو بدلا عنها عد ماضت لديه بعد محاكمة جزئية ان ذلك الفرد قد لخل بالطاعة أو أهمل وظيفته  
و حمل عنة عبر صالح للقيام بها أو أظهر سوء خلق بصفته فرداً من الخمد العربي أو ركب أي  
جرم من الجرائم الحقيقية ضد النظام واشترط في ذلك مراعاة العقرة الآتية والخضوات هي .
- (أ) تنزله الرتبة أو الراتب .
- (ب) غرامة لا تجاوز مقدار راتب شهر واحد وتخصيصاته .
- (ج) المنزلة في مقر الجيش لمدة لا تجاوز شهراً واحداً .

معاقبة افراد الخمد بصورة  
جزئية من قبل المفتش  
أو القائد أو غيرها

(د) العزلة في محل الحرم لمدة لا تجاوز ٢٨ يوماً مع عقوبة أخرى كالحركات البدنية بقصد المعاقبة أو الحراسة زائدة عن المعتاد أو أي شغل متعب آخر ويدونها .  
(هـ) الحر من أي منصب ذي شأن أو إزالة أي تخصيصات خاصة في الحشد .  
(و) الجلب بما لا يتجاوز ١٥ ضربة بسا .

(٢) أمنت على صراط غير مبيع من الحاكم الملكي العام أنه ارتكبه جريمة من الجرائم التي ذكرها وذلك بعد محاكمته بصورة جزائية من قبل المجلس أو القائد فلها أن تحكم عليه بالعقوبات المصرحة في الفقرتين (ب) و (هـ) المتقدمتين وعمرانه من لادنيه علانية على تزيين وثيقته إلى ما هو دون اصطفيه .

(٣) أن معاون قائد الجلب المعين من الحاكم الملكي العام عندما يكون موظفاً بقيادة فصيلة أو طليعة من حش أو قيادة فرقة مدة عات قائدها لم يبدع محاكمة جزائية أن يحكم بأية العقوبات الآتية على أي فرد من الحشد كان تحت سلطته وثبت لديه أنه ارتكبه جريمة من جرائم المصرحة في الفقرة (١) من هذه المادة والعقوبات هي

(١) عرقة لمدة لا تجاوز ٧ أيام في محل الحرم أو أي مكان آخر يحول مأساً مع فقدان الراتب والتخصيصات لتلك المدة .

(ب) حركات بدنية قصد العقوبة وحراس زائدة عن المعتاد أو أي شغل متعب آخر لمدة لا تجاوز ثلاثين يوماً بالاعتراف في المقر .

(٤) العقوبات المبينة في الفقرتين (١) و (٢) من هذه المادة يجوز أن يحكم بأحدها على حده أو أن يضاف إلى كل منها إحدى العقوبات الباقية أو أكثر

١٠ - (١) كل من حكم عليه بالحبس بمقتضى هذا لبيان يجوز عزله من الحشد المرئي ويجوز أيضاً قطع راتبه وتخصيصاته المستحقة له ورعي تربيته وأوصيته التي كان قد ماها وادهاهم عمومية مستحقة له .

(٢) كل من عرل على هذه الصورة ولم أن يحبس في مدة حبس أو أي شخص آخر يصبه احكام ملكي ادم بموجب امر عام وسحب وكتبه اداء بصر من الحشد المرئي فيجوز حبسه في محل الحرم أو أي محل آخر تأمر به المحكمة التي حكمت عليه بالحبس .

١١ - يجوز تزيل امتاع الآتي من راتب أي فرد من الحشد المرئي وتخصيصاته قصد معاقبته ( أ ) راتب والتخصيصات مستحقة له عن كل يوم لص فيه سوداكال فأراً تتسبلاً بلا دن أو عن كل يوم من مدة الحبس المحكوم عليه من محكمة أو من مدة العزلة المحكوم عليه من المجلس أو القائد أو معاون القائد بمقتضى المادة التاسعة .

(ب) الراتب والتخصيصات من كل يوم من مدة توقيفه لهذه تمت عليه بعد .

(ج) رتب والتخصيصات عن كل يوم قضاء في السجن بسبب مرضي سودق عليه من أطباء المستشفى طاعة ذلك استثنى أنه أحدث ما ارتكبه ذلك الشخص جريمة بمقتضى هذا البيان .

(د) الراتب والتخصيصات التي يؤمن قطعها بمقتضى المادة التاسعة .

(هـ) أي صاحب يقرر عليه تعويضاً عن أي مصاديب سبب صرفها أو عن فداها أي استلحة ومهمات وأجهزة وأسلحة ودوات وحاجيات ووسائط عائدة للحشد المرئي أو عن أي ضرر الحقة بها أو بأية أبنية وملاك أو عن تخريبها حسبما يحكم بذلك المجلس أو القائد ويشترط لها إذا كان ذلك الفرد من قرسان الحشد أن للمحكمة أو الصابط الذي بأمره التزيل أن يستبقى قسماً كافياً من هذه الراتب لتدبيره ما علف أي حوال يملكه ذلك الشخص وله أيضاً أن يصدر أمراً بالاهاق على ذلك الحيوان من ذلك الراتب .

١٢ - كلما فقد أو سرق سلاح أو جزء من سلاح كان من حقه جهاز أي كتيبة أو وحدة أخرى فيجوز عقابته بعد التحقيق التام بحاله كافياً أن يفرض غرامة مشتركة على الصباط البصار والافراد لتلك الوحدة أو على أي عدد منهم كان يتوجب عليهم في نظره مسئولية الفقدان أو السرقة .

١٣ - (١) ليس لأي فرد من الحشد أن يسحب من وظيفته بلا إذن قائده أو أي صابط آخر مأذوناً معطاه هذا الأذن .

المعاقبة الجزائية على الصباط غير المعين من الحاكم الملكي العام

معاقبة جزائية من قبل معاون قائد الحشد الذي يكون موظفاً بالقيادة

العزلة وقطع الراتب

التزويل من الراتب أو التخصيصات بعد العقوبة

عمرانه مشر كة لصيغ الاجهزة

الاستجابات من وظيفته

( ٢ ) ليس لاي فرد من الجند أن يستقل من وظيفته قبل ختام مدة خدمته سواء كانت أصلية أو مضافة إلا في الأحوال التي يصادق عليها الضابط الأعلى هو رئيسه .

وحاقب أفراد الجند الآخرين

١٤ - ( ١ ) من وظيفة كل فرد من الجند أن المرء أن يمثل سريعاً الأوامر المشروعة المصدرة له من أذنه سلطة ذات صلاحية وأن يخبر عن أي محرم ويأتى به إلى العدالة وأن يقصص على لاشبه من الدين يكون له سلطة قانونية بما يقصص عليهم وأساساً كافية لذلك القصاص .

( ٢ ) كل فرد من الجند الآخرين ممن هم داخل الأراضي المحتلة ودخل منطقة حدودها ولا يصرح هذه المادة تعتبر منطقة الحدود أي منطقة محاذها للقائد إلا أن القوة التي هناك لأمره بتسلم الأعمال فيها .

١٥ - ( ١ ) في أي دعوى أو معاملة أقدم على أي فرد من الجند الآخرين بسبب محرم كان قد قام بمقتضى امر سلطة ذات صلاحية يكون ذلك الفرد حقيقياً ما يدافع عنه قام بذلك الفصل بمقتضى ذلك الأمر .

حاجه الفرد في عمل صدر

منه بناءً على امر

( ٢ ) وهذا الدفاع يجوز أن ينبذ أو لا يرد في تلك الأمور وعند تبوء هذه الصورة تراءى مدة ذلك الفرد من جهة عمله وأما كان هناك ضمان في صلاحية السلطة التي أصدرت الأمر .

( ٣ ) كل دعوى أو معاملة سواء كانت مدنية أو جنائية التي يجوز أن تقوم على أي شخص بسبب عمل أمامه أو قصد أن يأتى به عملاً بسلطة ممنوحة له هذا البيان أو بمقتضاه أو بموجب نظامات مصادرة بمقتضاه يلزم أن يبدأ بها خلال ثلاثة أشهر من بعد صدور العمل المشتكى منه لاي وفاء ذلك ويهمل للمدعى عليه أو لأمره الجوار عن الدعوى أو إلامه وأسبابها قبل الشروع في الدعوى أو المعاملة بشهر على الأقل .

الحرائم التي يرتكبها

ضابط

١٦ - ( ١ ) كل ضابط معين من الحاكم الملكي العام غير ضابط بريطاني ذي شهادة محصورة للخدمة ارتكب أي محرم من المحرمات المذكورة في المادة ( ٧ ) ( ٩ ) يلزم أن يحاكم أمام محكمة أخرى وإن ثبت عليه الجرم يجوز أن يحكم عليه بأية العقوبات الآتية :

( أ ) الأشغال الشاقة لمدة لا تقل عن ثلاث سنوات ولا تجاوز عن أربع عشرة سنة .

( ب ) الحبس مع الأشغال الشاقة أو دونها لمدة لا تجاوز ستين .

( ج ) الطرد من البلد .

( د ) الحرمان من الأقدمية في الرتبة .

( هـ ) التوبيخ أو التوبيخ الشديد .

ويشترط أنه .

( و ) يلزم أن يحكم على هذا الضابط بالزول قبل أن يحكم عليه بالأشغال الشاقة أو الحبس .

( ز ) متى حكم على هذا الضابط بالحرمان من الرتبة يجوز أن يحكم عليه أيضاً بالتوبيخ أو التوبيخ الشديد .

( ح ) يجوز أن يحكم على المجرم بقطع أي مبلغ من رأسه المتأخر وذلك علاوة على العقوبة التي يستلزمها جرمه أو بدونها .

( ٢ ) كل ضابط معين من الحاكم الملكي العام غير ضابط بريطاني ذي شهادة محصورة للخدمة أن ارتكب أي محرم من المحرمات المذكورة في المادة ( ٧ ) ( ٩ ) يمتنع هو في خدمة عامة سواء داخل الأراضي المحتلة أو داخل منطقة حدودها فإنه يحاكم أمام محكمة بمقتضى القائد لهذا الغرض وتؤلف من القائد ومعاوني قائد وإذا تراءى للقائد أنه لا يوجد ثلاثة أعضاء فيجوز أن تؤلف المحكمة من اثنين .

وفيما يخص المحرمات الواردة ذكرها في هذه المادة تعتبر هذه المحكمة محكمة برى جائزة عن جميع السلطات القائمة لهذه المحكمة وبمحاكم من المحرم بموجب قانون أصول المحاكمات الجزائية الضمائي ولهذه المحكمة أن تحكم بأية عقوبة من العقوبات الواردة ذكرها في الفقرة ( ١ ) من هذه المادة كما أن لها أن تحكم بالإعدام .

ويشترط أنه .

( أ ) متى كانت المحكمة مؤلفة من عضوين فيس لها أن تحكم بأكثر من الحبس لثنتين .

(ب) الحكم بالاعدام يحتاج الى موافقة الاعضاء الثلاثة كاهم .

(ج) حكم هذه محكمة يرم ان يصدر من الحاكم الملكي العام او منظم معين من قبله .

(٣) كل صابط معين من الحاكم الملكي العام عبر صابط بريطاني ذي شهادة مخصوصة لتلك بصورة لا تليق يضاهى يجوز ان ثبت ذلك عليه امام محكمة كبرى ان ترفع منه رتبة .

١٧ - (١) طرسم اي يتبعها هذا البيان عبر المصلحة في المادة التاسعة محاكم عنها يقتضى قانون اصول المحاكمات الجزائية للمدعى

(٢) عدم لها كذا عن المحرمات التي يتبعها هذا البيان بمر المقتضى حاكم من الدرجة الاولى وانه حاكم من الدرجة الاولى ويضرب حاكم من الدرجة الاولى معاونة القائد عندما يكون

موطاً بقيادة مقر الجيش او طلبة منه بمصادقة الحاكم الملكي العام . ويشترط ان الحرس الذي يحكم به مفتش او قائد ومعاونة قائد يقتضى سلطة للمصوحه له في المادة الثانية عشرة من قانون

اصول المحاكمات الجزائية للمدعى يكون حده سنة واحدة الا اذا كان مأذوناً من الحاكم الملكي العام بصورة خاصة .

(٣) عند انفاذ حكم من المحرمات التي يتبعها هذا البيان في الاولوية التي يكون فيها الجند العربى تحت طمارة القائد ومرافقه وليس تحت الحاكم السياسى تؤلف المحكمة من القائد ومعاونه

واحد رتبى للقائد لا يوجد عصور فوات اعلمه من القائد ومعاونه واحد وتضرب هذه المحكمة محكمة كبرى حازه على جميع السلطات له هذه اليها . وهذه المحكمة تدعى الاجتماع من قبل القائد ويحكم

عن المحرم يقتضى قانون اصول المحاكمات الجزائية للمدعى واستيفاء احكام هذه المحكمة تقدم الى الحاكم الملكي العام مباشرة وليس لحاكم اللواء السياسى .

(٤) لما يخص المحرمات التي يتبعها هذا البيان غير المحرمات المصرحة في المادة التاسعة يكون وجود ملخص الشهادات مع وثيقه بمصادقة من اذنه نطق بانه بعد النظر في اليه وحد اسباب

كافية لاحالة المتهم على المحكمة

١٨ - كل محكمة او صابط شرط بانه سلطة في حكم اي دعوى يقتضى هذا البيان يكون سلطة او ساطعاً بانه وان كان الحرم قد ارتكب خارج حدود الاراضى المحتلة

١٩ - للحاكم الملكي العام بموجب بيان يصدره من وقت لا آخر ان يأمر بتطبيق اي حكم من احكام هذا اعلان على اي اشخاص متظلمين في مصلحة شبيهة بمصلحة الجند العربى وذلك مع

التدابير التي يحالها لازمة .

٢٠ - للحاكم الملكي العام بموجب اعلان عام ان يصع فوتين من وقت لا آخر :

(١) لاجل تعيين وطائف ضباط الجند العربى وسلطاتهم

(٢) وتعيين درجات ضباط الجند العربى وافرادهم ورتبهم

(٣) وتعيين مدة خدمة افراد الجند في اي منطقة اوجبه خاصة

(٤) وتنظيم كفته اسعار الاحكام بالعقوبات الخفيفة على ضباط الجند العربى يقتضى السلطات المصرحة في المادة التاسعة وتعيين المرجع الاستئناف او الجيز على الاحكام الصادرة بمقتضى المادة كورة او كيفة الاعفاء عن القرابة المحكوم بها بمقتضى المادة المذكورة او التخصيص من مقتضى المادة الماثرة .

(٥) تعيين مسؤولية كل من افراد الجند او جميعهم مشتركاً فيما اذا فقدت امانة او مهمات او سرقت

(٦) وبوجه عام له ان يضع اي لظامات تكفل تنفيذ احكام هذا البيان

صدر في بغداد في اليوم الرابع عشر من شهر فبراير سنة ١٩٢٠

المحرمات التي يحاكم عنها  
بمقتضى قانون اصول  
المحاكمات الجزائية  
المعدى

الصلاحية في المحرمات التي  
تحدث خارج الحدود  
لتطبيق البيان على مصالح  
غير الجند العربى

سلطة وضع قوانين

## بيان القطن لسنة ١٩٢٠

حيث انه مقتضى أعمال الكمارك مرة ٧ لسنة ١٩١٩ لا يجوز توريد بدر القطن الا عوحد  
ورخصه وحيث انه من الضروري لصلحة زراعي القطن في العراق ولزقية صاحبه القطن في هذه  
البلاد اتخاذ تدبير اخرى لصيانة قلاوة بدر القطن وحسن زرعه ومنع عشه .  
فطلبه ان الفريق سي . اي . جي . رلي . سي . سي . سي . ام . جي . سي . سي . على استصدار  
مخولة لي بصفتي وكيل قائد عام لقوات حلاوة ملك بريطانيا في العراق الشرقي هذا البيان مأني .  
١ - يسي هذا البيان - بيان القطن لسنة ١٩٢٠ -

### الانواع الممنوعة

٢ - مع ابتداء من يوم ٣٩ ديسمبر سنة ١٩٢٠ وما بعده زراعة اي نوع من انواع القطن خلاف  
الانواع التي يوفق عليها الحاكم المالك العام من وقت لوقت و اي موطن مأذون له من قبله .  
وقل عناية لهذه المدة لتسلم مرامه لا يجوز عشرة آلاف روبية علاوة على قلع زرعه وادبه  
على عقته .

وجوب الحصول على  
رخصة تملك الحراج  
ومكاس القطن

٣ - لا يجوز لأي شخص ان يستورد مأكبة الحراج قطن او كبة او اي قسمها او يستعملها  
او يسمح باستعمالها داخل البلاد الممنوعة عام يحصل على رخصة بذلك من الحاكم المالك العام او من  
اي موطن مأذون من قبله بإصدار الرخص .  
كل من ارتكب مخالفة هذه المادة بحري مرامه لا يجوز ألف روبية وتمسدة مأكبة الحراج  
والكباس .

شروط الرخصة  
ومبادئها

٤ - ( ١ ) يكون اصدار الرخص المطلوب في المادة السابقة طبقاً للشروط التي يصممها الحاكم . كي  
لعم من وقت لآخر وتجهاد الذي يقرره .  
( ٢ ) يسوع قدام الحاكم المالك العام او اي موطن مأذون منه ان يشرية رخصه او يوقفها من  
ها عند حدوث اي احلال بخصوص الرخصة او بالقوانين الصادرة على مقتضى هذا البيان .  
( ٣ ) لا يجوز نقل اي رخصة بدون قبول كتابي بذلك من مدير الزراعة .

سلطة وضع القوانين

( ٥ ) يسوع قدام الحاكم المالك العام ان يضع قوانين الرخص بها استثناء نوع القطن الذي يزرع  
في بلاد الممنوعة او تحجبه وتنظم أعمال معامل الحراج ومكاس القطن ويجوز له ان يقرر عقوبات  
لمخالفة هذه القوانين .

مصادرة القطن  
واحدة

( ٦ ) كل قطن او بدرة قطن اتهم شخص ارتكاب جريمة بشأنه وبشأنها بمقتضى اي قانون صادر  
سنة له او اشتبه في ارتكاب جريمة بشأنه وبشأنها بجور حجرة او حراج او سطة حاكم او صاحب وليس او  
موطن في الحدود او موطن في دائرة الزراعة وكل قطن او بدرة تمت ارتكاب تلك الجريمة بشأنه  
او بشأنها يجوز مصادره او مصادرتها باسم من حاكم الدرجة الاولى او الثانية .

( ٧ ) يجوز اتخاذ على الجرائم التي ترتك ضد هذا البيان او ضد اي قانون صادر بمقتضاء  
العام حاكم من الدرجة الاولى او الثانية بصفة جزئية او غير جزئية .

صدر في بغداد في يوم ١٩ فبراير سنة ١٩٢٠

جي . اي . رلي  
فريق

وكيل قائد عام لقوات حلاوة العراق



أني الفريق ج ١٠ - ج لسل سي . ب . سي . ام . جي . بمقتضى السلطة المخولة لي بصفتي وكيل القائد العام لجيوش جلالة ملك بريطانيا في العراق اشر في هذا البيان بما يأتي :

١ - يسي هذا البيان بتعديل نظام الاستملاك الاراضي لسنة ١٩٢٠ وقرأ بأعضائه جرداً متعمداً لنظام استملاك الاراضي المؤرخ ٢٥ ستمبر سنة ١٩١٨ والمعدل بالبيان الصادر في عزة اربل سنة ١٩١٩ .

٢ - تبديل الفقرة الثانية من المادة ١٢ من نظام استملاك الاراضي بالنص الآتي :

على انه اذا رفض احد الاشخاص المتحقين لحقه من بدل الاستملاك استلام لمصيه او امره او رفض امضاء ايصال بالاستلام او لم يسل ذلك اطلاقاً ' وكان ذلك الشخص قصيراً او محجوراً عليه او غائباً او محتجباً او كان تحت الارض وفقاً لمأمور الاستملاك في جميع تلك الاحوال ان يودع التقود في الخزينة العمومية باسم الشخص او الاشخاص المستحقين لها واسم الوقف او باميه كبقية اخرى تأمر بها لجنة الاستملاك وعليه ان يحرر بخطه ذريعاً في شكل ايصال مفاده ان التقود سار ايداعها في الخزينة العمومية وتبين فيه السبب الذي دعا لذلك ويكون ذلك الايصال دليلاً قاطعاً على الاستملاك تطبيقاً لمعرض المادة ١٤ .

٣ - تبديل المادة ١٣ ( ١ ) من نظام استملاك الاراضي بما يأتي :

اذا كانت الارض المراد تملكها وفقاً فيسوع لمأمور الاستملاك عوضاً عن الاجراء طبقاً للمواد السابقة ان يملكها بأذن القاضي في حالة الوقف لدى اوبادن رئيس محكمة لبداهة المدنية بالنسبة لاي وقف آخر اما بطريق المفاوضة او بأي طريقة اخرى جائزة بحسب قانون الوقف الذي يكون نافذاً وتقدرك وعليه ان يعرض شهادة شخص استملاك الارض بالحقيقة المذكورة .

٤ - تعديل المادة ١٨ من نظام استملاك الاراضي بتبديل الفقرة ( ٣ ) بما يأتي :

( ٣ ) يجوز لمأمور استملاك الاراضي ان يراسي عند تقدير القيمة اية زيادة في قيمة الارض تكون قد طرأت منذ احتلال قوات جلالة ملك بريطانيا لاسباب خلاف :

( ا ) اعمال الاصلاح التي قام بها الجيش او الحكومة للملكية منذ الاحتلال .

( ب ) طلب الجيش او الحكومة للملكية للاراضي .

النبت بمقتضى هذا الفقرة الرابعة من المادة ١٨ من نظام استملاك الاراضي .

١٧١ مارت سنة ١٩٢٠  
صدر في بغداد في يوم ٢٤ جمادى الاخر سنة ١٣٣٨

اعضاء ج . ا لى فريق  
وكيل القائد العام  
لجوات الحجة العراقية

بيان بتعديل قانون الجزاء البعادي وقانون اصول المحاكمات الجزائية البغدادي لسنة ١٩٢٠ المؤرخ ٢٧ مارت سنة ١٩٢٠ ( لم يصر هذا البيان ولكن نصوصه قد ادخلت في متن قانون الجراء واصول المحاكمات الجزائية عند تعديلهما مؤخراً )

### بيان اموال الرعايا الالمان والنموسيين والبلغار لسنة ١٩٢٠

حيث انه بموجب المادة ١٥٥ من معاهدة الصلح مع ألمانيا الموقع عليها في فرساي في يوم ٢٨ يونيو سنة ١٩١٩ قد نص على ان ألمانيا تتعهد بان تحمل وتعترف بجميع الاتفاقات التي تعقدها الدول المتحالفة والمشاركة مع تركيا وبلغاريا فيما يتعلق بأى حق او مصالح او امتيازات لما كانت ايا يجوز ان تدمى به ألمانيا اورباياها في تركيا وبلغاريا ولم يرد شئ بخصوصها في نصوص المعاهدة المذكورة .

وحيث انه من المناسب اتخاذ اجراءات ضد جميع المعاملات التي لا تتفق مع الاتفاقات السالف ذكرها والتي قد تحصل بخصوص حقوق الرعايا الالمان او النموسيين او البلغار ومصالحهم وامتيازاتهم داخل البلاد المحتلة .  
لذلك اناسير المرحاله بن ك . م . ب . دى . اس . او . بمقتضى السلطة المخولة لى بصنى قائد عام جيوش صاحب الجلالة البريطانية فى العراق التشر بهذا ما يأتى : —

- ١ — يسمى هذا البيان « بيان اموال الرعايا الالمان والنموسيين والبلغار لسنة ١٩٢٠ » .
- ٢ — يتضمن لنص « شخص » فى هذا البيان كل شركة او جمعية مشيرة قانوناً .
- ٣ — لا يسوغ لاي شخص ان يدفع ديناً مستحقاً داخل البلاد المحتلة لاحد الرعايا الالمان او النموسيين او البلغار فى التواريخ التي نفذت او تنفذ فيها معاهدة الصلح مع ألمانيا او النمسا او بلغاريا بالتتابع كما لا يجوز لاي شخص مرتبط بهذا الدين بصفة مدير ان تكون له اية « علاقة » او مراسلة مع اى شخص له صالح فيه بصفة دائمة .
- على انه يراعى دائماً انه يسوغ ان يؤخذ بدفع اى دين من هذا القليل او استلامه او باية « علاقة » او مراسلة مما تقدم ذكره بموجب ترخيص من الحاكم الملىك العام .
- ٤ — لا يسوغ لاي شخص بدون اذن الحاكم الملىك العام ان ي نقل او ينصرف بأية « كمية » اخرى فى اى مال او حق او مصالح راجعة الى الرعايا الالمان او النموسيين او البلغار فى التواريخ التي حدثت فيها او تنفذ معاهدات الصلح مع ألمانيا والنمسا وبلغاريا بالتتابع .
- ٥ — كل شخص يخالف لنصوص هذا البيان يخاضى المجلس القدى يجوز ان يمتد الى ثلاث سبب او بالمرامة او بهما .
- ٦ — لا يسوغ لمحكمة ان تنظر اى جريمة « معاقب عليها » بمقتضى هذا البيان مالم يأذن الحاكم الملىك العام « و » - اسر كتاب باتخاذ الاجراءات فى ذلك .

صدر فى بغداد فى اليوم السادس من شهر ابريل ( نيسان ) سنة ١٩٢٠

السادس عشر من شهر رجب سنة ١٣٣٨

( امضاء ) ايلمر هيلان فريق اول

قائد عام

جيوش الحلة العراقية

### بيان التفراف

انا الفريق الاول سير ايلر هيلان ك . م . ب . د . اس . او . بمقتضى السلطة المخولة لى بصنى قائد عام جيوش صاحب الجلالة البريطانية فى العراق اقرر بهذا كالاتى : —

التفصل الاول - تمديد

١ ( ١ ) يسمى هذا البيان بيان تفراف العراق لسنة ١٩٢٠ .

٢ ( ٢ ) يبرى هذا البيان على جميع الاراضى المحتلة ( وعلى جميع الاشخاص الموجودين داخل الاراضى المحتلة ) .

٢ - يكون للافاظ الآتية في هذا البيان المعنى الآتية : ما لم يتم قرينه على خلاف ذلك .

( ١ ) « التلراف » يقصد به التلراف الكهربائى او الكلفانى او المغناطيسى ويشمل جميع التلرافات والجهيزات المعدة لارسال او نقل او استلام المراسلات التلرافية او التليفونية او المراسلات الاخرى بواسطة الكهرباء او الكلفان او المغناطيس

( ٢ ) « مأمور التلراف » يقصد به اى شخص مستخدم اما بصفة مستديرة او مؤقتة في اشغال التلراف التى تقوم بها او تشغلها الحكومة او اى شخص مرخص بمقتضى هذا البيان .

( ٣ ) « رسالة » يقصد بها اى رسالة مرسلة بالتلراف او مرسلة الى مأمور التلراف لارسالها بالتلراف او توصيلها .

( ٤ ) « سلك التلراف » يقصد به السلك او الاسلاك المشتملة في اشغال التلراف بما فيها غلافاتها الخارجية او الاطراف التى توضع فيها وجميع التلرافات والجهيزات المرتبطة بها قصد تجميعها .

( ٥ ) « عمود » يشمل كل عمود او طود او قوائم مرتفعة عن الارض لخل سلك التلراف او لتعليقه .

( ٦ ) « مأمور التلراف » يقصد به مدير التلراف ويشمل اى مأمور يحول له من قبله سلطة القيام باى عمل من اعمال ادارة التلراف بمقتضى هذا البيان .

( ٧ ) « الهيئة المحلية » يقصد بها لجنة البلدية او اللجنة المحلية او مجلس قوميبيون المبنى او اى هيئة محلية اخرى مخول لها قانوناً رقابة او ادارة الاموال المحلية .

### القسم الثانى

٣ - ( ١ ) يكون للحاكم المملكى العام داخل الاراضى المحتة الامتيازات المطلقة في اقامة او تشييد التلراف .

على انه يسوغ للحاكم المملكى العام ان يمنح لاي شخص رخصة « اقامة » او تشييد اى تلراف داخل اى جزء من الاراضى المحتة وذلك « لشروط التى يمتصها وفى مقابل البدل الذى يستحقه » .

وعلى انه يسوغ ايضا للحاكم المملكى العام ان يأذن بموجب قوانين يسنها على مقتضى هذا البيان والشروط والقيود التى يستلزمها اقامة او تشييد .

( ١ ) « تلرافات لاسلكية » فى سيطرة داخل مياه المراق المحلية .

( ب ) « اى تلرافات غير لاسلكية » داخل اى جزء من الاراضى المحتة .

( ٢ ) « يسوغ للحاكم المملكى العام ان يخصص لمأمور التلراف كل اوبعض ماله من السلطة بمقتضى المقرة ( ١ )

٤ - ( ١ ) « يسوغ للحاكم المملكى العام اولى مأمور مأذون من قبله عند حصول حطام وعند ما يقتضى صالح الامن بذلك .

١ - ان يصح بده مؤتمرا على اى تلراف اقامة او تشييد اى شخص مرخص بمقتضى هذا البيان .

ب - ان يأمر بعدم نقل او يمحى اى رسالة او نوع سبب من الرسائل الواردة من او الى اى شخص او فريق من الاشخاص او المنطقة موضوع مسمى وتكون قد سلمت لارسالها بالتلراف او يكون قد نقلها او استلمها التلراف كما ان له ان يأمر بامضاء مضمونها للحكومة اولى مأمور يذكره فى الامر .

٥ - يجب على كل شركة سكك حديدية اذا طلب منها الحاكم المملكى العام اقامة او تشييد تلراف على اى جزء من ارض الشركة ان تسمح بذلك وان تقدم جميع التسهيلات المطلوبة لذلك .

٦ - ( ١ ) « يسوغ للحاكم المملكى العام من وقت لآخر ان يصدر قوانين تنفق مع هذا البيان ليسر عليها جميع او بعض التلرافات التى اقامتها او تشييدتها الحكومة او الاشخاص المرخصين بمقتضى هذا البيان .

( ٢ ) « القوانين التى تسن بمقتضى هذه المادة يسوغ ان تمنح بين موادها الاخرى على كل اوبعض ما يأتى : -

١ - الرسوم التى تدفع فى مقابل نقل الرسائل والشروط والقيود الاخرى التى تراهى فى ذلك .

ب - الاحتياطات التى تحتلح توقيع الرسائل بغير وجه مشروع ولتح افعالها .

ج - الوقت الذى تحتلح فيه التلرافات والاوراق الاخرى المتعلقة بمأمورى التلراف والتى تكون فى عهدهم وشروط ذلك .

د - الرسوم الواجب دفعها لبحث عن الرسائل التلرافية والاوراق الاخرى التى تكون فى عهدة احد مأمورى التلراف .

( ٣ ) « يسوغ للحاكم المملكى العام عند وضع قوانين ليسر عليها اى تلراف اقامة او تشييد اى شخص مرخص بمقتضى هذا البيان ان يدرج غرامات فى حالة الاحلال بتلك القوانين .

على انه لا يجوز ان تجاوز الغرامات اعروضه المأمور الآتية وهى : -

( ١ ) « اذا كان الشخص المرخص بمقتضى هذا البيان مابقا بغيره على الاحلال فتكون الغرامة الف روبية للاخلال ، واذا كان الاخلال مستمرا فتضاف غرامة اخرى قدرها مائتا روبية عن كل يوم من الايام التى يستمر فيها الاخلال .

( ٢ ) لما اذا كان المقاب على الاخلال خادماً للشخص المرخص او اى شخص آخر فيكون مقدار الغرامة ربع المقدار المعين في الفقرة ( ١ )

٧ - يسوغ للحاكم المملكى العام ان يلقى فى اى وقت اى رخصة منحها بمقتضى المادة ٣ عند الاخلال باحد الشروط المندرجة فى الرخصة او عند عدم دفع اى حوض مخصوص عليه فيها .

٨ - لا تسأل الحكومة ولا اى مأمور فى التلغراف عن اى خسارة او ضرر يحدث بسبب خطأ او ترك شئ فى رساله او اى تأخير فى تسليمها او عدم تسليمها كما كان . بسبب الخطأ او التردد او التأخير او عدم التسليم على انه ليس فى هذه المادة ما يحمل مسئولية مأمور التلغراف تجاه مصلحة التلغراف عن اى فعل او ترك حصل منه بسوء نية .  
القسم الثالث - سلطة وضع اسلاك واحدة تلغرافية

٩ - يسوغ لمأمور التلغراف ان يضع من وقت لآخر سلكاً تلغرافياً تحت اى عقار او فوقه او بجانبه او يثبت اعمدة فى اى عقار او فوقه وبسببها جميعها كذلك ولكن بشرط انه .

( ١ ) لا يجوز لمأمور التلغراف ان يستعمل اى حق ممنوح بموجب هذه المادة فى غير الاحوال التى يكون فيها التلغراف مؤسساً او قائماً .

( ب ) لا يكون للحكومة سوى حق الانتفاع فى العقار الذى يضع لمأمور التلغراف تحت او فوقه او يحدده سلكاً او عمدة ( ج ) على مأمور التلغراف عند استعمال السلطة الممنوحة له بموجب هذه المادة ان يحدث اقل ضرر ممكن ويكون ملزماً بدفع تعويض عن اى ضرر يلحق كل من له حق فى ذلك العقار بسبب استعمال تلك السلطة ، ويدفع هذا التعويض فقط فى حالة "مخبرته" المقار بسبب استعمال تلك السلطة ويكون قاصراً على مبلغ ذلك التعويض

١٠ - يسوغ لمأمور التلغراف فى اى وقت ان يدخل فى العقار الذى وضع تحته او فوقه او بجانبه او فيه اى سلك او عمود لاجل الكشف على ذلك السلك او العمود او لصلحه او لغيره او نقله .

#### لمصون متعلقة بالاملاك الالهية المحلية

٩١ - يسوغ لمأمور التلغراف عند استعمال السلطة الممنوحة له بموجب هذا البيان فيما يخص اى ملك يكون عائداً لاحدى الهيئات المحلية ونحو ادارتها ان يثير وضع اى أسبوع مدة ثقل ابناء او الدار ( بشرط ان لا تكون أسبوعية رئيسية ) او اى قناة ( بشرط ان لا تكون قناة رئيسية ) وبشرط انه -

( ١ ) يجب على مأمور التلغراف عندما يريد تغيير وضع اى أسبوع او قناة ان يلقى رغبته وذلك الى الهيئة المحلية فى الوقت المناسب او الى الشخص الذى تكون فى حوزته الاسبوع او القناة اذا لم تكونا فى حوزة الهيئة المحلية .

( ب ) - يسوغ للهيئة المحلية او للشخص الذى يصح اعلان بمقتضى الفقرة ( ١ ) ان يرسل شخصاً لملاحظة العمل وعلى مأمور التلغراف ان يقوم بالعمل حسب ما يرضى ذلك الشخص .

٩٢ - اذا قام اى نزاع بين مأمور التلغراف واية سلطة محلية فيما يتعلق بطريقة استعمال السلطة الممنوحة بموجب المادة ٩ او السلطة الممنوحة بموجب المادة ١٩ بشرطها او السلطة الممنوحة بموجب هذا البيان فيكون الفصل فيه من اختصاص الحاكم المملكى العام او اى مأمور بينه من قبله .

#### - لمصون متعلقة بالاملاك الاخرى -

٩٣ - ( ١ ) اذا منع اى شخص او عطل مأمور التلغراف عند استعماله السلطة الممنوحة له بموجب المادة ٩ فيكون لحاكم الدرجة الاولى او الثانية ان يأمر بعدم التعرض لمأمور التلغراف أثناء استعمال السلطات الممنوحة له .  
يماقب مخالف هذا الامر عقاب من ارتكب جريمة بمقتضى المادة ٩٢٥ من قانون العقوبات البعدي .

( ٢ ) اذا حصل اى نزاع فيما اذا كان يجب دفع تعويض بمقتضى المادة ٩ ( ج ) اوى مقدار ذلك التعويض قبل الحاكم السياسى للواء الذى يوجد فيه الملك ان يحصل فى هذا النزاع اذا طلبت ذلك طرفاً الخصومة " ويسوغ له ان يحيل الفصل فيه على احد معاونيه ويكون الحكم فى كلتا الحالتين نهائياً .

#### - لمصون متعلقة بجميع الاملاك -

٩٤ - اذا وجد بجانب اى سلك تلغرافى شجرة مخنق منها تعطيل المواصلة التلغرافية فيسوغ لمأمور التلغراف ان يأمر بقتل الشجرة او بالتصرف فيها بآية طريقة اخرى . بشرط ان لا يحدث من الضرر عند استعمال السلطة الممنوحة له بموجب هذه المادة اكثر مما تتوجبه المصلحة .

٩٥ - كل سلك تلغرافى او عمود موضوع قبل نشر هذا البيان تحت اى ملك او فوقه او بجانبه او فيه لمعمل من الاعمال المتصلة باى تلغراف اقامته او تشته الحكومة ينبر انه موضوع تطبيقاً للسلطة الممنوحة بموجب هذا البيان

القسم الرابع - العقوبات

١٦ (١) إذا أقام أى شخص تلفراً أو شغلاً بخلاف نصوص المادة ٣ أو بخلاف ما يقتضيه القوانين التى تمن بمقتضى هذا البيان مجازى إذا كان التلفراف لاسلكياً بالجلس لمدة يجوز أن تمتد الى ثلاث سببين أو بالبرق أو بها وفى الأحوال الأخرى بمرامة يجوز أن تمتد الى ألف روبية .

(٢) يجوز لأخراج بكفالة فى الجرائم التى ترتك بمقتضى هذه المادة بخصوص التلفراف اللاسلكى .

(٣) إذا ثبت على أى شخص جرم معاقب عليه بمقتضى هذه المادة فيسوغ للمحكمة التى ثبت امامها الجرم أن تأمر بمصادرة كل اوبصن ، تلفراف القى او تنك الجرم مشأه .

١٧ - إذا اخل حامل رخصة منوطة بمقتضى المادة ٣ بأى شرط من الشروط للتدرجة والرخصة مجازى بمرامة يجوز أن تزداد الى ألف روبية وعرامه اخرى يجوز أن تصل الى خمسمائة روبية عن كل اسبوع يستمر فيه الاحلال .

١٨ - إذا علم أى شخص أو كان عبده مدبجه على الشخص بأن تلفراً أقام أو صار تشبهه بخلاف ما يقتضى به هذا البيان وبالرغم من علمه بذلك نقل أو استلم أى رسالة بواسطة ذلك التلفراف أو أدى أى عمل متعلق به أو سلم أى رسالة لتفليها بواسطة ذلك التلفراف أو قبل استلام أى رسالة أرسلت بواسطة مجازى بمرامة يجوز أن تصل الى خمسين روبية .

١٩ - إذا احدث احدى شركات السكك الحديدية أو احد مأمورى تلك الشركات اتساع نصوص المادة ٥ أو امتدت الشركة أو المأمور عن اتساعها تجازى الشركة أو المأمور بمرامة يجوز أن تصل الى ألف روبية عن كل يوم يستمر فيه الاتساع أو الامتناع .

٢٠ - يعاقب بمرامة يجوز أن تصل الى خمسمائة روبية :-

( أ ) كل من دخل مبرذون الهيئة المختصة فى صفة الاشارات فى ادارة التلفراف التابعة للحكومة أو لأى شخص مرخص بمقتضى هذا البيان .

( ب ) كل من دخل أى فناء محاط بسياج حول ادارة التلفراف بخلاف أى امر أو اعلان يمنع ذلك .

( ج ) كل من منع أن ترك تلك المعرفة أو ذلك التماس بعد أن طلب منه ذلك أحد المأمورى أو الخدمه المستخدمين بالادارة .

( د ) كل من منع أو عطل بمسوء نية أى مأمور أو خديم أثناء قيامه بواجبه .

٢١ - إذا ارتكب أو شخص احدى لأفعال المدة فى المادة ٢٠ قصد معرفة مشتملات أى رسالة بدون وجه مشروع أو قصد ارتكاب جريمة معاقب عليها بمقتضى هذا البيان فيما عدا تلك التى يعاقب بها بمقتضى المادة ٢٠ بالجلس لمدة يجوز أن تمتد لسنة .

٢٢ - إذا اتلف أى شخص بصلية أو آلات أو سلكاً تلفرافياً أو عموداً أو أى شئ آخر من اجزاء التلفراف أو بما يستعمل فيه أو تلفها من مكانها أو احدث خللاً بها قصد :-

( أ ) منع أو تعطيل نقل الرسالة أو تسليمها .

( ب ) توقيف أى رسالة أو معرفة محتوياتها .

( ج ) أو احدث أى ضرر .

مجازى بالجلس لمدة يجوز أن تمتد الى ثلاث سنين أو بالمرامة أو بهما .

٢٣ - إذا احدث أى شخص بمسوء نية أو عمال مملوكى غير الاحوال المصوص عليها فى المادة ٢٢ وتكون عليه أو كان من المحتمل أن يرتكب عليه أى تلف لسلك تلفرافى أو لعمود موصوع فى هذا الملك وفقاً لنصوص هذا البيان يلزم بأن يدفع مأمور التلفراف المصاريف اللازمة لإصلاح التلفف الحاصل . ويعاقب فضلاً عن ذلك بمرامة يجوز أن تصل الى ألف روبية إذا تعطلت الموصلة التلفرافية بسبب التلفف الحاصل أو بالمرامة يجوز أن تصل الى مائتى روبية .

٢٤ - إذا ارتكب احد مأمورى التلفراف أو أى شخص يقوم بواجبات متعلقة مادارة أى تلفراف أحد الأفعال الآتية :-  
أ - اخفى أو اختلس أو بدل عمداً أى رسالة استلمها لتفليها أو تسليمها أو .

ب - امتنع عمداً عن نقل الرسالة أو أى جزء منها أو وقفها أو حجزها عمداً أو أى جزء منها ولم يكن ذلك طاعة لامر الحاكم الملكى العام ولا لامر احد المأمورىين المأذونين من قبله بمصادرة ذلك الامر . أو ألقى محتويات أى رسالة أو جزء من محتوياتها لأى شخص لاحق له فى استلامها ولم يكن ذلك قياماً بواجبات وطبقته أو طاعة لأوامر محكمة مختصة أو .

ج - ألقى مضمون أى رسالة تلفرافية لأى شخص لاحق له فى السلم بمضموناتها .

يعاقب بالجلس لمدة يجوز أن تمتد الى ثلاث سنين أو بالمرامة أو بهما .

٢٥ - إذا نقل احد مأمورى التلفراف بواسطة التلفراف أى رسالة لم تدفع عليها الرسوم المقررة بواسطة الحكومة



او بواسطة اى شخص مرخص بمقتضى هذا البيان حسبما يكون الحال قاصداً ذلك عش الحكومة اودك الشخص بمقتضى  
بالجس مدة يجوز ان تمتد الى ثلاث سنين او بالقرامة او بهما .

٢٦ - اذا امتنع عمداً اى مأمور في التلغراف او اى شخص يقوم بواجبات متعلقة باى ادارة مسندة للتلغراف عن نقل  
او تسليم اى رسالة تلغرافية او اخر نقلها او تسليمها عمداً او منع او آخر نقلها او تسليمها على وجه صحتها بسبب فعله اهالك  
لقانون او امتناعه عن فعل واجب عليه قانوناً او بسبب سكره يحاقب بالجس لمدة يجوز ان تمتد الى ثلاثة اشهر وبالقرامة التى  
يجوز ان تصل الى مائة دويرة او بهما .

٢٧ - اذا نقل اى شخص بواسطة التلغراف رسالة يعلم انها مزورة او ملفقة او توسط في نقلها يحاقب بالجس لمدة يجوز  
ان تمتد الى ثلاث سنين او بالقرامة او بهما .

٢٨ - يجازى بقرامة يجوز ان تزيد الى خمسين دويرة :-

- ١ - كل من حرر او اصدر اى ورقة يحمل ظاهرها على الظن انها صادرة من مدير التلغرافات او بموجب اذنه .
- ٢ - كل من وضع فى اى ورقة علامة تقلد الختم او علامة احدى دوائر التلغرافات او يدورها مدير التلغرافات او مشابهة  
لها او يزعم انها هى بذاتها او علامته تحمل على الظن ان الورقة الموضوع فيها العلامة صدرت من مدير التلغرافات او بموجب اذنه .
- ٢٩ - اذا حضر اى شخص بسوء نية رسالة يقتضى تسليمها لشخص اخر او اخفاها عمداً او احتلسها واهمل او امتنع  
عن تسليمها لصاحبها بعد ان طلب منه ذلك مأمور التلغراف بمقتضى هذا البيان يحاقب بالجس لمدة يجوز ان تمتد الى سنتين او بالقرامة او بهما .
- ٣٠ - كل من شرع فى ارتكاب احدى الجرائم المعاقب عليها بمقتضى هذا البيان يحاقب بنفس العقوبة المنصوص عليها  
الجريمة التامة في هذا البيان .

- ٣١ - اذا تكرر فى اى مكان حدوث فعل سوء قصد يقترب عليه تلف لاي تلغراف او احتمال حصول تلف به فيسوع  
الحاكم الدرجة الاولى الذى يكون مختصاً في ذلك المكان ان يبرم بناءً على طلب مأمور التلغراف و سكان ذلك المكان الموحدين  
داخل الحدود التى يهبها ذلك الحاكم بحماية التلغرافات . ويسوغ له ان يرسم صرامة على السكان الموحدين داخل تلك الحدود .
- ٣٢ - ( ١ ) متى ظهر للحاكم الملكى العام تكرار حدوث فعل سوء قصد فى مكان ما او كان يقترب من ذلك لمفسد تلف  
لاى تلغراف او احتمال حصول تلف له ورأى بسبب ذلك ان من الضروري استخدام قوة من اسوليس اكثر عدداً من الاولى  
فيسوع له ان يرسل تلك القوة الاسافية التى يستلزمها الى ذلك المكان وبمقتضى هذا يرى ان ضرورة نصيب بقائها هذه .
- ( ٢ ) يلزم سكان المدن بمصاريف قوة اسوليس الاسافية وعلى حاكم الدرجة الاولى اوائية ان يبين النسبة التى تورع  
في تلك المصاريف بين السكان حسب ما يراه من مقدورهم وذلك مع مراعاة اوامر الحاكم الملكى العام .
- ( ٣ ) جميع المباح الواجب له دفع مخمضى الفقرة ( ٢ ) تحصل اما بمقتضى امر الحاكم بواسطة حجز وبيع اى مالمستول  
يكون ملكاً للتأخر فى دفع داخل حدود اختصاصه او بواسطة دعوى امام اية محكمة عنده .
- ( ٤ ) يسوغ للحاكم الملكى العام ان يبين بموجب امر حدود اى مكان تطبيقاً لمقتضات هذه المادة .
- ٣٣ - تعتبر لصوص هذا البيان علاوة على لصوص قانون العقوبات الشدادى او اى قانون آخر او امر تأخذ المعمول  
وليس بديلاً عنها .

صدر في بغداد في اليوم السابع والعشرين من شهر ابريل سنة ١٩٢٠

ابن هادي

فريق اول

قائد عام لخدمة المرافية

عدد

٦٢

بين سفائى الحاج

١ - يسمى هذا البيان « بيان سفائى الحاج » لسنة ١٩٢٠ ويسرى مفعوله من اول  
سنة ١٩٢٠ .

٢ - ( ١ ) يطبق هذا البيان على كل سفينة هاج كاهى معرفة بعد مع مراعاة الاستثناء المبين  
بمقتضى الفقرة ( ٢ )

( ٢ ) ولكنه لا يسرى -

اولاً - على اى سفينة حرية او قالة لواءى سفينة اخرى من متعلقات البحرية الملكية البريطانية  
او البحرية الملكية الهندية

ثانياً - على أي سفينة أخرى في خدمة صاحب الجلالة مدة استمرار تلك الخدمة .  
ثالثاً - على أي سفينة ليست بمسيرة حجاج .

لحاريف  
حاج

٣ - يكون للالفاظ الآتية في هذا البيان الدال الآتية مالم يتم قرينة على خلاف ذلك : -  
( ١ ) لفظة « حاج » يقصد به كل مسافر مسلم ذاهب إلى الحجاز أو راجع منها ولكن لا يتضمن الطفل الذي يقل سنه عن سبع سنين وبراى عند عدل الحاج استثناء لأغراض هذا البيان أو لاي مرض منها ان يحبس كل شخصين يتزوج سنهما بين ستة وأثنى عشرة سنة كحاج واحد .  
كل مسافر مسلم ركب السفينة قصد الذهاب إلى الحجاز يعتبر حاجاً تطبيقاً لأغراض هذا البيان ولو رجع دون ان يزل إلى بر الحجاز .

سفينة الحاج

( ٢ ) « سفينة الحاج » يقصد بها السفينة التي تنقل أو على وشك ان تنقل الحاج من مصر إلى أي مقر على البحر الأحمر خلاف السويس والعكس .  
على أنه لا يعتبر من سفان الحاج باسمي المقصود في هذا البيان كل سفينة تنقل مع صاحب قفل درجة مسافرين آخرين اذا كانت نسبة حاج أقل درجة أقل من واحد لكل مائة طن من مجموع حمولة السفينة .

سفر

ويقصد بحاج القل درجة الحاج الذي لا يخص به محل منفرد في قرية أو غرضه بالسفينة .  
( ٣ ) « سفر » يقصد به كل المسافة بين ميناء أو محل رحيل الباخرة وميناء أو محل وصولها .  
( ٤ ) « مأمور التعميت » يقصد به المأمور الذي يعينه الحاكم الملكي العام من وقت لآخر قصد اعطاء الشهادة

مأمور التفصيلة

« أ » أو « ب » حسب ما يقتضيه هذا البيان  
( ٥ ) « مأمور التفصيلة » يقصد به قفل صاحب الجلالة في مسقط أو أي شخص يمين من قبله  
ليعد في تلك النيابات قانون الحاج الهندي لسنة ١٨٩٥ بعد تعديله بموجب المادة ٣ من لوائح  
اسك بمرة ١ المؤرخة ١٩ يوليو سنة ١٩١٢

حاكم

( ٦ ) « حاكم » يقصد به أي شخص يؤدي وظيفة حاكم من الدرجة الثانية على الأقل  
٤ - كل مسافر في سفينة حجاج سواء كان حاجاً أو غير حاج يعتبر حاجاً تطبيقاً لهذا  
البيان

اعتبار كل مسافر في  
سفينة حجاج حاجاً  
محل الرجيل

٥ - ( ١ ) لا يجوز لاي سفينة ان تعبر لو ان تعبر من أي ميناء أو محل داخل الأراضي المحتلة  
خلاف البحر وتولا ان تزل مسافرين في خلافها .  
فان حوالت احكام هذه المادة يضاف رمان سفينة الحاج أو صاحبها عن كل حاج صعد في السفينة  
أو نزل منها في غير البصرة فرامة بحور ان تزداد إلى مائة روية أو الخسيس لمدة يجوز ان تمتد إلى  
شهر أو بهما

وجوب مرور كل سفينة  
حجاج على مسقط

٦ - يجب على كل سفينة حجاج تبحر من البصرة في سياحتها إلى الخارج ان تمر على مسقط سواء  
أخذت أو أنزلت حاجاً هناك أو غير ذلك ، وان تحصل من مأمور التفصيلة هناك على الشهادة  
المطلوبة بموجب الصورة ٣ بمقتضى المادة ٥ من اللوائح التي أصدرها قفل صاحب  
الجلالة في مسقط في اليوم الخامس من شهر سبتمبر سنة ١٩١٢ بمقتضى المادة ( ١ ) من قانون  
سفان الحاج الهندي لسنة ١٨٩٥ حسب تعديله بموجب المادة ٣ من لوائح الملك بمرة  
١ المؤرخة ١٩ يوليو سنة ١٩١٢ ( وهي الصورة ١٦ المرفقة بهذا البيان )

ويحصل أيضاً على شهادة الصحة المطلوبة بموجب الصورة ٧ بمقتضى المادة ٦٤ من اللوائح  
المذكورة ( وهي الصورة ٩ المرفقة بهذا البيان )

وجوب التعميد وشروطه

٧ - لا يجوز ان يسمح لاي حاج بان يرتدي سفينة الحاج التي تنقل الحاج من الأراضي المحتلة إلى  
الحجاز أو كالا يجوز للمأمور المختص بالاذن السفى ترك الميناء ان يمنع ذلك الاذن مالم يجرى مالك السفينة أو وكيله  
وربها بالبصرة وكفيلان ساكتان في الأراضي المحتلة تعهدا لصالح الحاكم الملكي العام بمبلغ ١٥٠٠٠  
روبية على وجه الضمان بينهم بالشروط الآتية : -

١ - ان تمر السفينة في سفرها على مسقط وان تحصل هناك على الشهادة الملصقة المرفقة ب وشهادة الصحة  
المطلوبين بموجب المادة ٦ من هذا البيان .

ب - ان يراعى مالك السفينة وراثتها وطبيعتها هذا لبيان والصوم التي لمن على مقتضاه .  
ج - ان يدفع كل من المالك وورثان السفينة عند الطلب جميع الغرامات التي يحكم بها عليهما لاحتلالهما  
بخصوص هذا الشأن وعدم مراعاتهما . ويتضمن ذلك الالتزام كل ما يحكم به على طبيب السفينة  
لمخاطفة احكام هذا البيان .

٨ - يجب على رمان السفينة وسلكها او وكيله قبل ان تبحر السفينة من البصرة ان يعلن مأمور  
التفتيش بالشكل المقرر بموجب الصورة ٣ المرفقة بهذا البيان بان السفينة تنقل حجاجا وبالمكان الذي  
تقصده والوقت المزمع ان تبحر فيه .

الاعلان عن المكان الذي  
تقصده السفينة وعن  
وقت الابحار

ويحصل الاعلان في البصرة قبل الوقت المزمع ان تبحر فيه السفينة بثلاثة ايام على الاقل .  
٩ - بعد وصول الاعلان الى مأمور التفتيش السالف ذكره يكون له اولئك الشخص المأذون من  
قبله ان يسمد الى السفينة في اى وقت وبفسحها وحش لورثها ومعداتا وذخايرها .

سلطة مأمور التفتيش  
في الصعود الى السفينة  
وتفتيشها

١٠ - ( ١ ) لا يجوز لاي سفينة حجاج ان تبحر من الاراضي المحتلة ما لم يكن مع رمانها الشاهدان  
المطلوبان بموجب المادة ١٢٢ .

وجوب حصول والشهادة  
الحجاج على شهادتين قبل  
الابحار

( ٢ ) ولا يجوز للمأمور المختص تمنح الاذن للسفن بمادة الميناء ان يمنح ذلك الاذن ما لم يكن مع  
الزمان هاتان الشاهدان .

١١ - اول هاتين الشهادتين اسماء هـ د والشهادة ( ١ ) يجب ان تكون بالشكل المقرر بموجب  
الصورة ١ المرفقة بهذا البيان ويجب ان يذكر فيها ان السفينة صالحة للسفر وانها مجهزة بجميع الارزاق  
ومهمات كما يجب وبين فيها عدد ما تسع من حجاج كل درجة .

الشهادة ( ١ )

١٢ - الشهادة الثانية المسماة بـ يجب ان تكون بالشكل المقرر بموجب الصورة  
٢ المرفقة بهذا البيان ويجب ان يبين فيها -

الشهادة ب

١ - السفر الذي تزمه السفينة  
ب - ان بها عدد الارزاق من المواطنين والبحارة .  
ج - ان الطعام والوقود والماء التي من النوع المقرر وبكمية كافية في بحارات السفينة وجميع  
الاوراق المقررة لسفاري الحجاج قد دخلت السفينة وحزمت فيها وانها متاخرة كافية في بحارات الحجاج  
الراكبين مسقفة أثناء السفر المزمع ( بما في ذلك لياح البحر الصفي المحتمل ) وذلك طبقاً لاشروط  
المقررة بعد .

د - ان مع الزمان الشهادة ١  
هـ - ان السفينة تدير اصلاً بالبخار  
و - ان حمولة السفينة وقوة بخارها هي حسب المقرر  
ز - ان في السفينة الطبيب او الاطباء والمعاونين المطلوبين بموجب المادة ٥٧ في حالة ما اذا  
كانت تحمل اكثر من مائة شخص

على انه لا يجوز ان تمنح شهادة عنقضى هذه المادة بين ٢٥ مايس و ٢٥ سبتمبر من كل سنة بخصوص  
اي سفينة حمولتها اقل من ٥٠٠ طن مسجل او اى سفينة تكون غير قادرة على السير ثمانى عقد  
على الاقل في الساعة في طقس الحسوم ( برسات ) المعتاد . كما لا يجوز ان تطلق تلك الشهادة ما لم  
تم الترتيبات المطلوبة بموجب هذا البيان لادتياح مأمور التفتيش الكلى .

١ - الشخص المختص بمنح الشهادتين « ا » و « ب » هو مأمور التفتيش او الشخص المعين  
من قبله .

منح مأمور التفتيش  
الشهادتين ا و ب

على انه يجب على مأمور التفتيش ان يتحقق من حضور الطبيب وقت التفتيش الرسمي في جميع  
الاحوال التي يزيد فيها عدد الحجاج عن مائة . وان ذلك الطبيب قد قام بالتفتيش اللازم  
ليثبت من تمام الترتيبات التي حملت لراعاة الحجاج والمناياهم بتقتضى هذا البيان ، وعليه ان يطلب  
من ذلك الطبيب ان يقدم شهادة لهذا الغرض بالصورة المقررة في الاسفارة ٨ .

عروض الشهادة ا

٩٤ - اذا قدم ريان سفينة حجاج الى مأمور التفتيش في البصرة احدى الشهادتين الآتيتين :-

١ - شهادة صحيحة من لجنة التجارة او من حكومة مستعمرة بريطانية .

ب - شهادة من حكومة الهند البريطانية لا يبعد تاريخها عن سنة قبل اليوم المزمع ان يبحر فيه السفينة وتكون تأقذة وسارية على السفر الذى ترمعه السفينة او على نوع السهل الذى توشك ان تستخدم فيه .

فيسوغ للمأمور اذا كانت التفاصيل المطلوبة بموجب المادة ٩١ مستوفاة في الشهادة ان يأخذ الشهادة كإثبات تلك التفاصيل ويحضر حيث يشاء بمثابة الشهادة طليقاً لهذا البيان .

امر مأمور التفتيش  
بمحصن السفينة

٩٥ - يسوغ للمأمور التفتيش بعد استلام الاعلان المطلوب بموجب المادة ٨ ان يأمر اذا استفسر بمحصى السفينة بواسطة خبراء قادرين بتقديمون له تقريراً عما اذا كان من رأيهم ان السفينة صالحة للسفر وانها مجهزة بالحماز والقوارم ووسائل التهوية الواجبة لراحة الحجاج أثناء قفلهم .

على انه لا يجوز له ان يأمر بمحصى سفينة حجاج معها الشهادة المذكورة في الفقرة ا او ب من المادة ٩٤ عالم يقرأ له انه يصدق على ما سبق ان اصحابها من العطف او التلف او ما احدث فيها من التغيرات من المحتمل ان توجد غير صالحة للسفر او ناقصة الحماز او القوارم ووسائل التهوية الواجبة لراحة الحجاج أثناء قفلهم .

وشرط انه اذا امر المأمور بمحصى تلك السفينة ان يمحى منها الشهادة المسالمة المذكور وقرر الخبراء القائلون بانها صالحة للسفر ومعدة بالحماز والقوارم ووسائل التهوية الواجبة لراحة الحجاج أثناء قفلهم وبه لم يكن ثم سند معقول يدعو للمأمور على الظن بان السفينة غير صالحة للسفر او انها ناقصة الحماز والقوارم ووسائل التهوية الواجبة لنقل الحجاج فتكون مصادف الفحص على الحكومة .

التعامات الواجبة اتباعها  
للحصول على الشهادة

٩٦ - للحصول على الشهادة ( ) يجب اتباع النظامات الحاررى عليها العمل في مبانى فيما يتعلق باعداد القوارب والناجر والخيال والناجر السهل وادوات الملاحة والخرائط وحطط السير في ببحار واحمال الطويلة المنتهية بالوصاص لسرغور البحار وحصار اطلاق الحريق وعوامات النجاة والصرف فيها والسهام النارية والانوار والزرقاء والاشارات الاخرى .

ضرورة وجود جهاز  
لاستقطار المياه  
شرط سداد الشهادة ب

٩٧ - يجب ان يمد في كل سفينة جهاز لتقطير بمسح كافي لتقطير كمية من مياه الشرب لا تقل عن حاوون واحد يوماً لكل شخص راك في السفينة مهما كان سنة بما في ذلك البحارة .

٩٨ - لا تعطى الشهادة ب ما لم يخرج جهاز الاستقطار علاوة على الحد الأدنى لكمية المياه المقرر ثمة هي المادة السادسة لكل شخص في السفينة ، حمالة حاوون من ثلث البارد الذى الصالح للشرب في كل اربع وعشرين ساعة .

موضع احواض تخزين  
مياه الشرب  
التجهيزات المتعلقة  
بجهاز الاستقطار

٩٩ - لا يوضع احواض تخزين مياه الشرب باقرب من المراحيل ويجب ان تحفظ من الاندثار وتبقى بحيث يكون تصريف المياه بواسطة طلمسات او خفيات محكمة الملق متصلة تلك الاحواض .

١٠٠ - يجب ان يكون لكل جهاز استقطار آلة منفصلة لتشمل طلمبة ماء البارد الدائرة ولا يجوز استعمال تلك الآلة ما عدا من الاحوال لاي غرض آخر خلاف اعداد مرجل آلة الاستقطار بالماء البارد .

١٠١ - الترتيبات المتعلقة بتصريف المياه الحاررية من جهاز الاستقطار يجب ان تكون بحيث تصب المياه في دلاء او تهر في اماكن ليس اسطح السفينة او لادعاء الحريق او لاطلاق الماء على حاب السفينة ويجب ان يكون في السفينة اواب مساهة .

١٠٢ - يجوز استعمال مراحل عمودية او افقية لجهاز التهوية ويخصص لكل مرحلة قياس لاجزاء مقسمة الى دوجلات نصف دوجلات تحتل المادتين مقاس مياه من الرياح وخفتان مدوجتان وصمام مكين ومنفذان لتنظيف المرحلة .

١٠٣ - يجب ان تعطى المراحل وجميع الآلات المتصلة بجهاز التهوية كما تعطى حواجز السفينة الخشبية القريبة من مراحل جهاز الاستقطار لطلاء من الرصاص وزن ٤ يود في كل قدم مربع ويصق بذلك الحواجز الصلابة متبناً .

٢٤ - يجب وضع الانابيب المتصلة بجهاز الاستقطار وعلى الاخص الانبوبة الرافعة للمياه والانبوبة بالمصرف للمياه المقطرة في مكان بعيد عن الخطر وتغطيتها بغطاء محكم .

٢٥ - على مأمور التفتيش ان يتحقق من ان اجهزة الاستقطار صالحه لاداء العمل المطلوب اداؤه بواسطة اجراء تجريبية عملية .

٢٦ - يعين كبير المهندسين او اى شخص آخر كفوء يوافق على تيبه مأمور التفتيش للاخطاء بجهاز الاستقطار والآلات المتصلة به أثناء السفر .

٢٧ - ( ١ ) لا يجوز مأمور التفتيش ان يعطى الشهادة ( ١ ) بخصوص اى سببه تحتاج مالم يتحقق انه لا يوجد على ظهر السفينة صانع يمتثل بمغنى منها بالنظر الى نوعها او كيتها او طريقة تحريكها ان تلحق ضرراً بسلامة الحجاج الراكبين .

( ٢ ) وفي اعادة ماسلف ذكره يكون مأمور التفتيش مطلق للرأى باعطاء او منع اى شهادة بمقتضى هذا البيان .

٢٨ - ( ١ ) لا يجوز وضع احشاش او صانع من اى نوع كان على اسطح العلوى للسفينة خلاى الادوات اللازمة لى توصع تحوط الحيوانات المدة للاستئلاك فى السفر والموضوعه فى حصار مدة لها وفي اعادة ماسلف ذكره يخص سطح السفينة فحسب حاج القبر يجب زرعهم فى استعماله فدر المستطاع . ( ٢ ) يجب ان لا يزحم المكان الذى يشغله الحجاج ماى شئ ولو كان قطعاً شاعاً ولا يعلق فى اعمدة السفينة او يوضع فيها اى شئ خلاف حزمة النجدة ونحوها من ادوات اعموم المدة للسفينة على الاجسام والى يوافق عليها مأمور التفتيش .

٢٩ - ( ١ ) توصع فى كل سفينة حجاج معدات الطبخ لكافية لطهى طعام جميع الراكبين والسفينة ويجب ان لا تعلق تلك المعدات بحال من الاحوال عن قربى بامان على ظهر السفينة فى مكان لا تعلق يد لها وبه طيان بالنظاء المطلوب .

( ٢ ) يجب ان تكون جميع لاقراء مصبوغة من الحديد المصفح ومطاة من الداخل بالآجر ويكون ارتفاعها عن سطح السفينة اربعة ( اربعة ) الاش يساوى جزء من اى عثم جرة من الاقدام على الاقل ويتصل باعلاها مدخنة لتصرف الدخان . ويجب ان يحتوى كل فرد على حصة اوتة موافقة للطبخ وبصاف فرد اكل ما فى حاج يربدون عن المائدة ويمنع الطبخ على ظهر السفينة فى موافقة الحجاج الخاصة .

( ٣ ) لمأمور التفتيش ان يطلب من رمان السفينة تقديم عدد من الطباخين المسلمين حسب عياره مأمور التفتيش لازماً بشرط ان لا يزيد عن ثلاثة لكل مائة حاج ( باستثناء الحجاج الذين تكون معهم مؤنهم ويرغبون طبخ طعامهم بانفسهم ) .

٣٠ - يجب ان تكون كل سفينة حجاج بالمقايير الآتية من اعمهم ولو فود والماء اعيد ونحوهم جميع تلك الاشياء بالراحة وتكون مكبات كافية لتكوين الحجاج الراكبين أثناء سفرهم المقصود ( بما فى ذلك ايام الحجز الصحى الذى يكون محتملاً ) .

### لكل حاج يومياً

ارز ( ثمن )	١ ( وطل انكليزى )
طحين - او كمك السفينة للتألف ( يسكون السفينة )	٤ ( اوقيه )
تمر	١ ( وطل انكليزى )
المسك المتألف	٢ ( اوقيه )
دهن	٢ ( اوقيه )
بصل	٤ ( اوقيه )
شاي	١ ( اوقيه )
قهوه	١ ( اوقيه )
تمر الهند	١ ( اوقيه )

وحوب اجراء مأمور التفتيش تجريبية عملية فى جهاز الاستقطار تعيين شخص كفوء للاجهزة بجهاز الاستقطار البصائع التى يختص بها حصول ضرر بسلامة المسافرين

مايسمح يوضه على سطح السفينة

معدات للطبخ اللازمه

ترتيبات الطبخ

الطباخون

مقايير الطعام والوقود والماء



٢ ( اوقية )	شكر
$\frac{1}{4}$ ( اوقية )	بيلات نوم كزيرد كركم
٢ ( رطل )	حطب الوقود
١ ( جالون )	ماء الشرب من الاحواض الحديدية

بشرط ان المقدار المقرر من ماء الشرب يكون لكل حاج مهما كان سنه  
وبشرط ان يات بمأمور التفيتش ان احد الطحاج احصرمه في سفينة لطحاج طعاما لاستفاده  
الحاج من نوع بقرر والكمية المطلوبة فلا يسرى حكم هذا الشأن فيما يتعلق بتوزيع الحاج  
على نمون ذلك الحاج باستثناء الوقود والماء الواجب على السفينة لكل حاج بالمقدار السابق  
٣٢ - بوضع في كل سفينة حجاج ثلاثة عمامة المدة ٣٠ كية من الاطعمة اما بصفة  
صاعة او حبرة تكون كافية في نظر مأمور التفيتش لتوزيع الحاج في حالة حصول خلل في آلات  
السفينة .

اعداد كمية من الاطعمة  
استعداداً لطروحات

٣٣ - لا يجوز ان تحمل السفينة من سمن بصانها بوزن لا حسب امر في قانون القبول  
الهندي لسنة ١٨٩٩ ( قانون عمره ٨ لسنة ١٨٩٩ ) او مواداً قايمة للاعداد حسب وصفها في قانون  
المواد لقائمة الانفجار ( عمره ٤ لسنة ١٨٨٤ ) او اي روت وقت هندي ام ثم قابل للالتهاب  
( باستثناء الفحم والزيت المنقى استعداداً لآلة سحر لسنة وعودتها الى البلاد المحلة ) ولا ي  
يتمل حصول ضرر منها لسلامة الحجاج بالنظر الى كبرها او نوعها او طريقة بحريتها وبشرط ان  
محالفة هذه المادة الزام مالك السفينة اوراها لتسول بدفع غرامة قدرها ٢٠٠ روبية .

منع تحميل السفينة  
بقولا او زيوماً قايمة  
للانفجار او للالتهاب

٣٤ - لا يجوز اعداد في قبة لاحد الحجاج على سطح اعلى عالم يبق عن خالي في ذلك  
السطح بعد اعداد المكان للارام للمرحاض المائدة في المستشفيات الدفنة وموتة ومحض منة  
اقدام سطحية لكل حاج راكب على سطح السفينة موصوف ، وما يبنى بعد ذلك من سطح السفينة  
الاعلى يخص لاعداد قرات للحجاج بمسطح لا يفر عن اى عشر قدماً مرصاً وراع لا نقل  
عن اثنى وسبعين قدماً مكياً . ولا يجوز ان يمد لاي حاج محل خاص على سطح السفينة اعلى  
لا في قبة .

تخصيص سطح السفينة  
الاعلى للحجاج

٣٥ - يحظر تشتمل كل سفينة حجاج على لائل على ستة عشر قدماً مسطحة وستة وسبعين  
قدماً مكياً لكل حاج راكب على السطح الاوسط للسفينة .

الفسراج الواجب لكل  
حاج

٣٦ - بوضع بوزن سطح السفينة بين حجاج الدرجة الاولى والثانية حسب ردة مالك  
السفينة وراها بشرط ان يكون لكل حاج من الدرجة الاحيرة ستة اقدام من السطح عمصة  
وبشرط ان لا يعمل اى حرة من سفينة الحجاج اكثر من العدد الذى يسه هذا الجزء طبقاً لحرص  
الادتين السابقين

توزيع سطح السفينة  
بين حجاج الدرجة  
الاولى والثانية

٣٧ - بوضع اربعة الحجاج السفينة في حوى السفينة قبل ان تترك مراسها ولا يسمح للحجاج  
ان يقوا معهم سوى الاشياء الازمة حتماً وبشرط ان لا يرد وراها عن ٨٢ ليرا ( مود انجليزى )  
لكل حاج بالغ و ١٢٣ ليرا لكل حاج من الحجاج النحوص لهم طبقاً لنصوص المادة ٣٠ من هذا الباب  
ان يمدوا لهم لافهم طول مدة السفر ويكون محتوياً احصاء بتادق او مسدسات او ذخائر معهم .  
٣٨ ( ١ ) يمد مستشفى دائم لعدد من الحجاج نسبة خمسة في اائة من مجموعهم ، ويتخصص  
على الاقل ستة مرافق ويكون مسطحة على الاقل اثنى وثلاثين قدماً مربعاً ومقدار الفراع فيه

وضع الامتعة الثقيلة في  
جوف السفينة

١٩٢ قدماً مكياً على الاقل لكل شخص ، ويمد في كل سفينة حجاج يوجد فيها خمسون مرأة  
فا اكثر من الحجاج مستشفى دائم متصل محتوى على الاقل مرة من مسطح لا يقل عن اثنى وسبعين  
قدماً مربعاً وراع لا يقل عن ٤٣٢ قدماً مكياً ويخصص لاستعمال السيدات والاطفال الذين يلى  
سهم عن اثنى عشرة سنة وللماء المستشفيات ونهى بكيفية رضى مأمور التفيتش ، وتكون ارضيتها  
مرقعة عن سطح السفينة مربعة الحج على الاقل اذا كانت مقامة على سطح من حديد ، ويجب منعها  
ما يحكم لكل حبرة اخرى على طهر السفينة . ويجب ان يكلف سقفها وبطنها بحيش سبك ، ولا  
يجوز باى حال من الاحوال معالجة المرضى بالمعدى او الكوليرا او الحصى الصفراء او الطاعون في  
المستشفى الدائم الذى يستعمل فقط لمعالجة المرضى من الحجاج بغير الامراض السابقة ، وطالما انه

معدات المستشفى

ليست هناك حاجة له يبقى حالها ، ويجب ان يمد فيه فرش ( دواشك ) والحقة بنسبة فراش ( دوشك )  
ولحاف لكل حمسين حانيا ، وتحتفل هذه الاشياء بوجه عام متى دعت الضرورة اليها في احوال  
الامراض المديدة ، وحتى استعملت مرة يجب اداؤها ويترتب على مخالفة ذلك الزام المالك او الرهن  
بدفع غرامة قدرها مائتا روبية .

مستشفى الاعزال المتصل

( ٢ ) يجب ان يحمل في السفينة مواد لئلا مستشفى وفي منفصل كل سطح السفينة لمعالجة  
المرضى الذين يستصوب عندهم ( كالمرضى بالجسدري او الكوليرا او الحصى الصفراء او الطاعون )  
وللمعالجة المرضى بأي مرض عام منتشر في حالة عدم كفاية المستشفى لديهم ، وبين الجرح من السطح  
الملوي الذي ينام عليه ذلك المستشفى عند الاقتضاء وفي نفس بمرقه مأمور التفتيش ، ويبقى ذلك  
المستشفى من قطع من الحديد بسبل تركيبها او من قطع من الخشب او الخيزران وينظف السقف  
والجوانب بنجاش سميك لا تخلل المياه ، ويجب ان تعمل ترتيبات لتجود التهوية اللامعة ، ويكون مسطح  
ارضيته ١٤٤ قدما مربعا على الاقل وترفع عن سطح السفينة بدرجة اثنين على الاقل ، وعند  
ظهور مرض من النوع المشار اليه في هذه المادة يسمح فقط للطبيب والشخص او الاشخاص المكلفين  
برعاية المرضى بالدخول اليهم ولا يسمح لمن يدخل على هؤلاء المرضى ، خلاف الطبيب وحده المسمى  
اليهم في المادة ٥٧ ، بان يحتل بياق الركاب في السفينة .  
وتترب على مخالفة هذا النص الزم للالك او الرهن بدفع غرامة قدرها مائتا روبية .

صيدلية .

٣٩ - يجب اعداد صيدلية مناسبة يوافق عليها مأمور التفتيش .

٤٠ - يجب اعداد المواد الآتية حسب التقدير الآتية وصرها عانا الى الحاجاج الراكبين

بمطلق رأى الطبيب وموجب امره .

لكل عدد من الحاجاج لا يزيد عن مائه ( وان زاد عن ذلك فتراد الكميّات بنسبة الزيادة )

شكر ٧ ثياب

ساكو ٧

ارادوط في صناديق صفيح ٥

نبي محبوط في الطب ( ليرة في كل علة ) دروسين اي ٢٤ علة )

خلاصة القمم المروون بخلاصة السج في طب او

بقواطي زنها

٢ ليرتين

روم ٢ قدسيتين رستين ( ١ )

٤١ - الادوية والتحصينات والمخارج الطبية تكون طبقاً لما هو مطروب من سمي الحاجاج

بموجب التظامات النصاية السارية في مسقط .

تكون الادوية حسب ما هو  
مطروب بموجب التظامات  
القائمة في مسقط

٤٢ - ( ١ ) يكون في كل سفينة حاجاج موقد للتطهير يوافق عليه مأمور التفتيش .

موقد التطهير ومخارطة للتطهير

( ٢ ) ادوات المراش والسجادات والاقشة التي يستلها المرضى لاسمين بالكوايرا  
الاشخاص المختطفين بهم يجب تعهيرها في موقد التطهير تحت الضغط وتكون درجة حرارة الموقد  
( التي يجب سرها أثناء عملية التعهير ) ٢٢٠ درجة فهرنهايت وتعرض الادوات لتلك الحرارة مدة  
خمس عشرة دقيقة ، اما الادوات التي تلف بضررها لحرارة موقد التطهير كالمعادن والحدود فيجب  
تعهيرها بنسبها بمحلول مطهر .

٤٣ - تجهيز السفينة بالادوات والتمتات الآتية حسب التقدير المين تحت : -

الادوات التي تصرف للحجاج

قدور حديد بصلبانها

للأوز [ النسي ] ( كبيرة ) حسب عدد  
الحجاج الواحد على  
الكرى ( صغيرة ) السعة اطعمهم

ملحوظة ( ١ ) - راجع مكمل انكليزي لقوانين وهو ربع المليون مبادرة عن ٣٦٥ درهما

معارف حديد ( خاشوقات )

للارز ( كبيره ) حسب عدد الحجاج الواجب على السفينة طائمتهم  
للدال ( صغيره )

ملاعق حديد مبيضة ٤  
هاون الكرى مع مساحن ٤  
فراييل لفرقة الارز وغيره ٦  
كيل فالون ١ لكل سفينة حجاج  
كيل نصف فالون ١  
كيل ربع فالون ١

قدور لاستعمال المستشفيات

حاصه من بنت ( ١ ) الى فالون ٣  
فؤس لقطع الخشب ٢  
سكاكين ٢

فوايس مؤمنة من الخطر ٣ لاجوابه الانابر  
ومصل بها فعل معشاح ٢ المراجيح  
١ للمستشفى  
١ امراح  
و يجب اضافتها طول الليل  
يجب ان يوجد خلاف  
ماتيق فائوس لكل مائة  
حاج في السفينة، ويضاء كل  
من تلك الفوايس  
ثلاث ساعات بالليل

ريوت ومائل للموايس  
اوشوع  
كافية لسعة فوايس قضاء عشر ساعات على الاقل ولباق الفوايس قضاء  
ثلاث ساعات في كل ليلة في السفر

ساون  
سطول ( مصنوعة من حديد مكلفن  
مراحل حث ( كبيره ) للاستحمام او القل ٤  
مراجل خشب ( صغيرة ) للاستعمال في المراجيح ٤  
اوعية من التلك للمراحس ١٢  
اوعية من التلك للحجاج المصارين بدوار البحر ١٢  
ستار من قاش لاستعمال النساء في الحمامات ٢  
أبوبة للذخورات ١  
معارف تنظيم ظهر السفينة ١٢  
رمل ١ طن  
حجر الرمل او آجر ٥٥  
مكاس ١٨  
مقشات ( مكاس حشنة ) ٥٥

٤٤ - ( ١ ) يكون في كل سفينة حجاج مالا يقل عن مرحطين حلاى المراجيح المعدة لاستعمال البحارة ويجب  
تلك المراجيح عن نظر الجمهور بشار وادا كان بين الحجاج فيحصن لاستعمالهن مرحاس يحاط بشار وزاد مرحاض  
لكل مائة حاج او اقل يزيدون عن المائة الاولى ، وادا كان بين الحجاج اريد من مائة امرأة فزاد عدد المراجيح المخصصة  
لاستعمالهن بنسبة عددهن الى مجموع عدد الحجاج ، ويوسع في المراجيح مقاعد بنسبة لا تقل عن ثلاثة للمائة الاولى من  
الحجاج ويراد ثلاثة اكل مائة حاج اريد من ذلك ، ولا يجوز وضع مرحاس في السطح الاوسط او في حيز السفينة .  
( ٢ ) وتوضع المراجيح على ظهر السفينة في محل مناسب يكون الوصول اليه سهلاً وتكون قريبة من اسوار السفينة او  
حواليها الخارجية ويجب صنعها من الحديد وربطها ربطاً عكماً باختلاف السفينة الموجودة تحت سطحها ويجب ان لا يخرج عن  
حاف السفينة ، وتوضع قبة المرحاض اما على سطح السفينة او في الطرف الادنى للمرحاض وتتم في جانب السفينة بقية أبوابه تصل الى  
ملحوظة : ( ١ ) البنت هو ميكال انكليزي يسع ١٥٠ درهما

مسافة لا تقل عن ستة اقدام تحت اسفل قمته في حاب السفينة . ويقسم كل مرحاض الى اقسام متصلة لا تكون مساحة كل قسم منها اقل من قدمين في ثلاثة اقدام ، ويكون لكل قسم مدخل منفصل بقلبياب ويكون فيه مقعد او موضعين مرتفعين لوضع القدمين فتحة في وسطهما وتصل جميع تلك الفتحات بارضية المرحاض المشتركة بين جميع الفتحات كما تتصل بادبابت وتندفع فيها القاذورات الى القصة المتوسطة ، ويجب ان ترشح ارضية المرحاض قدما عن سطح السفينة كي يسهل غسل ذلك السطح وتنظيفه ، ويجب ان يهوى كل قسم من اقدام المرحاض بفتح نوافذ فيه بحيث لا يزنز مياهه من يكون موجوداً في تلك المرحاض .

( ٣ ) الامايب التي يتدفق منها الماء الذي يستعمل في تنظيف المرحاض يجب ان لا يقل قطرها الداخل في اثنين وزك في طرف كل صف من المرحاض كي تسهل المرحاض من الطرفين الى الوسط ، ومخاط الجزء من سطح السفينة الذي تشغله المرحاض بمحاذ من الخشب يبلغ ارتفاعه اثنين لتدفع المياه الى اجزاء السطح الاخرى ، وتغطي سطح السفينة المحصور بين هذا الحاجر وبجاري السفينة بصفة من التلك او الرصاص او اى معدن آخر .

( ٤ ) ويجب استخدام سائير على الأقل في كل سفينة حجاج وزاد كنس لكل مائة حاج زبدون من المائة الاولى حتى يبلغ عدد كناسين الى خمسة اعداد من الحجاج لا يزيد عن الفقان زاد عدد الحجاج عن ذلك فزاد كناس لكل مائة من الحجاج او قل زبدون عن الالف بشرط ان لا يزيد عدد الكناسين عن ثمانية .

( ٥ ) يوضع في كل سفينة حجاج مبولتان على الأقل .

( ٦ ) راعي وضع امرار المرسى في اوعية يكون فيها محلول مطهر وتطهر كذلك المرحاض التي تفرغ فيها محتويات تلك الاوعية بالكيفية المقررة لتطهير .

٤٥ - يكون في كل سفينة حجاج محل على الأقل للسبل على كلا حاي السطح ويحفظ كل منها بستانر عن نظر لمدوم ويخصص جزء منها لنفسه بالخدمة المقررة اهن في حالة المرحاض ويكون في كل منها ابوبة مياه وحنية حلب مياه البحر للوضوء .

٤٦ - اذا وجد طبيب السفينة اى شئ ملوث من اى شخص مصاب بالكوليرا او اى مرض يرى له اهمية او اشتبه في انها ملوثة فلا يجوز حملها في سفينة الحجاج سلك تطهر حسب امره بالكيفية المقررة بموجب المادة ٤٢ .

٤٧ - يخفى رهن كل سفينة حجاج بحر من البصرة كشفا من صورين حسب ما هو مقرر بموجب الاسبارة ٤ لاحقة بهذا بيان يبيده مجموع عدد الحجاج الرا كين وعدد الذكور والاناث منهم وعدد البحارة وانفاصيل الاخرى المقررة . ويسلم الصورين الى مأمور التفيتش الذي عليه ان يعضها بعد التحقيق من صحة البيانات الواردة فيها ويرد الرهان احداها .

٤٨ - على رهن كل سفينة حجاج ان عدد على ظهر صورة الكشف التي ردت له بمقتضى المادة السابقة تاريخ وسبب وفاة حاج يموت في أثناء السفر ، وعليه عدد ما حصل الدخيه الى ميناء الوصول ومكان المقصود او اى مكان مقضى تزيل حجاج فيه ن يقدم الكشف بمافه من الاضافات قل زول اى حاج اما الى مأمور القنصلية التابع عن جلالة لالك في الميناء او المكال اوالى رئيس الجمر ك هناك .

٤٩ - ( ١ ) لا يجوز ركوب اى حاج في سفينة حجاج في البصرة مالم يسبق انكشف عيه طياً في الرمان والمكان والكيفية التي يبينها مأمور التفيتش ، وسلم يصدر لدن ركوب الحجاج من المأمور الذي اعلن بمقتضى المادة ٨ .

( ٢ ) اذا رؤى للمأمور الذي يجرى الكشف بمقتضى هذه مادة ان اى حاج مصاب بالكوليرا او اى مرض ممدى او ظهرت عليه علامات ذلك او اى اعراض اخرى يشده فيها فلا يسمح لذلك الحاج بركوب السفينة .

٥٠ - ( ١ ) اذا لم تشرع سفينة حجاج في سفرها في خلال ثمان واربعين ساعة بعد ركوب جميع الحجاج ووجد ما يحمل على الطي بان احد الركاب مصاب بالكوليرا او اى مرض آخر ممدى خطر فيجوز توفيع كشف طبي على جميع الركاب بالكيفية التي يأمر بها مأمور التفيتش .

محلات السبل

الاشخاص المصابون  
بالكوليرا

وجوب بيان الرهان عدد  
الحجاج وخلافه

وجوب قييد الرهان  
تاريخ وسبب وفاة اى  
حاج

الكشف الطبي على  
الحجاج قبل الركوب

اصابه احد الركاب  
بالكوليرا

( ٢ ) - اظهر من ذلك الكشف ان اى شخص مصاب بالكوليرا او اى مرض آخر معدى خطر او ظهرت عليه علامات ذلك المرض او اى اعراض اخرى مشبهة فيها فينقل حالا من السفينة مع جميع امتهته

٥١ - يحرى الكشف على النساء من الحجاج بمعرفة نساء امثالهن بقدر ما يكون ذلك ممكنا ومع مراعاة اى لفظات تمن بمقتضى هذا البيان .

٥٢ - سد ان يدفع كل حاج احرة سفره ويقوم بشروط الاخرى المقررة بعد يكون له الحق في استلام تذكرة سفر ما شكل الآتى . وعليه ان يقدمها للمأمورين المطلوب منه تقديمها اليهم في الاحوال التى تقرر ذلك .

( ١ ) التذكرة التى يكون لكل حاج الحق في استلامها .

١ - تساع من دفتر حساب .

ب - زخم حمرة مفصلة تطبع ايضا على السفينة .

ج - تكون من النماش او الورق او من الخلد ارقق ولا يقل طولها عن ١٤ انش ولا عرضها عن ٣ انش .

( ٢ ) ويكتب على التذكرة وقسمتها .

١ - اسم حاملها واذا كانت حاملتها امرأة : فاسم الحاج الذى يرافق تلك المرأة .

ب - ثمن التذكرة بالكتابة العربية .

ج - الكلمات يمكن الحصول على القيد في اسميه ، ولا يدخل في ثمن التذكرة اى صرر ثمن خلاف الرسوم المقررة في كازان وحده .

٥٣ - ( ١ ) كل شخص فاسد الحج اشترى تذكرة سفر ولكن لم يسمح له بالركوب يقتضى المادة ٥٩ ازاله من ركوبه في سفينة الحجاج وفقاً للمادة ٥٠ او منع من السفر للحج لاى سف لا دخل لارادته فيه كحجر احد افراد عائته يقتضى قصور احد المدينين السابقين يكون له الحق في استرداد ثمن تذكرة السفر التى دفعه من المالك او الوكيل .

( ٢ ) اذا مات احد الحجاج في السفينة قبل وصولها الى مكان الحجر الصغى يكادرون على رهاها ان يدفع لورثته الموقوف من السفينة مائة مائة رسوم الحجر الصغى المقرر احدها في كازان وحده في الاحوال التى تكون بها تلك الرسوم تدفع علاوة على ثمن تذكرة السفر او تكون داخله في ذلك الثمن يقتضى المادة ٥٢ فان لم يكن احد من الورثة موجوداً في السفينة فيصم مبلغ تلك الرسوم الى كشف الاضمة المحرر وفقاً للمادة ٥٦ .

( ٣ ) يكون من الواجب على مأمور التفيتش ان يتحقق من رد ثمن تذكرة السفر بدون تأخير . ( ٤ ) على المأمور الذى يحرى الكشف قصص المادتين ٤٩ و ٥٠ ان يؤثر على تذكرة الحاج الذى منع سفره ويجب رد ثمن التذكرة اليه بالالاطه غير مسموح له بالسفر ، ويكون لذلك الحاج سد ذلك ان يسترد ثمن التذكرة من المالك او الوكيل بمجرد تقديم التذكرة المضافة الى احدها . ( ٥ ) اذا حمل المالك او الوكيل رد ثمن التذكرة المضافة عند تقديمها اليه او امتنع عن ذلك يحارى بخرامة بمجور ان تزداد الى مائة روبية وبخرامة اخرى بمجور ان تزداد الى عشرين روبية عن كل يوم يكون قد مضى من سد تقديم التذكرة ولم رد فيه ثمنها .

٥٤ - لا يجوز اعطاء اى تذكرة لقاصد الحج من مراكز بادرة الدائرة التى بقصد ذلك الشخص السفر عليها ما لم يرد من مأمور التفيتش ما يجب وصول الاعلان لمصوب بموجب المادة ٨ اليه وما لم تولى الترتيبات الواجب اتخاذها لتوقيع الكشف الطبي الاول على قاصدى الحج .

ويترتب على مخالفة هذه المادة مجازة وكيل او مالك سفينة الحجاج بدفع خرامة لا تزيد عن مائة روبية .

٥٥ - يكون ريان سفينة الحجاج مسئولاً بالتضامن مع طيبتها عن العناية بالحجاج أثناء السفر ، وعليه ان يتحقق بنفسه ان الحجاج يتمتعون باسباب الراحة وامتيازات المحولة لهم أثناء السفر بدون مخالف ولا نقصان ، وان العراة المخصص لهم في السطح الاعلى والاسطح المتوسطة خالص لهم بلامزاحم ،

فتبش النساء من الحجاج

وجوب تسليم كل حاج تذكرة سفر

رد ثمن التذكرة للمرمى من الحجاج

رد الرسوم التى دفعها الحاج المتوفى

التسوية الواجب مراعاتها قبل اصدار تذكرة السفر

عقوبة اصدار تذكرة قبل استيفاء الشروط السابقة

مسئولية الريان بالتضامن مع الطبيب وواجب ريان السفينة



وان جميع المنظمات التي ترمى الى تعمير النطقة والنظام تغد ، وان جميع طلبات الطيب المعقولة تجاب بقدر الامكان ، ومن واجباته ايضا ان يراعى تنفيذ المنظمات الآتية :-

- ا - عمل تمرينات بدنية في السفينة مرة على الاقل في الاسبوع .
  - ب - حلا ترك السفينة للبناء بقسم مستخدمو السفينة وبحالتها الى فرق معين لكل فرقة منها مركز معين في حالة حصول حريق ، وسيل تمرينات لطفي الحريق في اوقات مناسبة مرة على الاقل في الاسبوع .
  - ج - يطلب من المسافرين قبل ترك الميناء مباشرة تسليم مامعهم من عيdan الكبريت والبارود والمواد الاخرى القابلة للاشتعال .
  - د ( لا يجوز بحال من الاحوال استعمال انوار طارية عن النطقة في جوف السفينة او محازها اوف اسطحها المتوسطة مالم يحصل ذلك تحت ملاحظة شديدة ، ولا يسمح لاي شخص بالمطالعة في فراخ تحت سور ، نور طاري عن النطقة ، كما يمنع منأ فاكاً التدخين في الاسطح المتوسطة .
  - هـ - لا تفتح الصناديق المخوية على سواكل روجية في جوف السفينة وانما يجوز رفعها الى ظهر السفينة لفتحها .
  - و - تنظف اسطح السفينة المتوسطة كل يوم عندما يكون الحجاج على سطح السفينة الاعلى وتسمح تلك الاسطح بالفرش والرمال المخلوط بمولد مطهره .
  - ز - لا تطلع السفينة من الميناء قبل تنظيف اسطحها بما يكون مثورا فيها من القش او المواد الاخرى القابلة للاشتعال ويكون قد تم ترتيب شحنها .
  - ح - يلاحظ ران السفينة اثناء النار الكافية لطبخ من الساعة السادسة روالية صباحاً الى الساعة التاسعة روالية مساءً في الافران بقرره في هذا الباب وتمهيد السبل للحجاج لاستعمال اوين تلك الاوقات .
  - ط - اذا قرر طيب السفينة فساد المياه الموجودة في اى حوض او خزان فيفرغ الخزان في الحال من تلك المياه ويخلف قبل اعادة ملئه .
  - ي - اذا حصل ادى شك بالنسبة لتويع مياه الشرب المخزونة او بالنسبة لاحتماله فسادها اما من منبها او اثناء السفر فيجب عليها عليا جدا وتاق في البحر حلا تيسر الحصول على كمية جديدة من الماء الثق .
  - ك - تنظف المراحيض وتطهر ثلاث مرات في اليوم وتسل باستمرار الماء المتدفق من الالاب الموصولة فيها .
  - ل - لا يسمح لبطانة السفينة ان يستعملوا الافران او المراحيض المخصصة للحجاج اثناء السفر وانما يعد لهم فرن ومراحيض خاصة بهم .
  - م - على ران او مالك كل سفينة حجاج ان يلقى في عمل نظام في السفينة بحيث يكون مرتباً من جميع الركاب صور الشهادات المصوغة بمقتضى هذا البيان ويسبقها ملصقة في ذلك المكان اثناء السفر .
  - ن - على الران ان يبين احد موظفي السفينة حراسة المؤن والمخازن والمراقبة توديع الاطعمة والماء يوميا بالمقادير المقررة قانوناً وللمساعد بوجه عام طيب السفينة .
- ٥٦ - ( ١ ) اذا مات احداً للحجاج اثناء السفر ولم يكن معه احد ورثته الشرعيين فيشكل ران السفينة لجنة مكونة من اربعة من الحجاج المسلمين ، ان امكن ، وطيب السفينة ويحرر قائمة بامته المتوفى يضيف اليها ما يستطيع جمعه من البيانات المتعلقة باسم المتوفى وعمل اقامته واسماء وعما ويرثه الشرعيين وقراءة الاقربين .
- ( ٢ ) بمعنى القائمة والبيانات المقررة بموجب الفقرة ( ١ ) من الران ويشهد عليها اعضاء اللجنة المذكورة ويأخذ الران امته المتوفى في عهده .
- ( ٣ ) اذا حصل الوفاة اثناء سفر الى الحجاز ولم تكن السفينة مرممة احواله الى الصرة مباشرة فيسلم الران امته المتوفى مع قائمة الحرد المذكورة والبيانات امينة ساعاً الى القنصل البريطاني بمجده .
- ( ٤ ) واذا حصلت الوفاة اثناء السفر من الحجاز الى الصرة يودع الران الادنة مع قائمة الجرد والبيانات المذكورة الى مأمور البوليس البريطاني بالبصرة .

وفاة احمد الحجاج  
الراكين اذا لم يكن معه  
احد ورثته الشرعيين  
وجوب اعضاء ران  
السفينة القائمة  
التصرف في الامته

مضى يلزم الطبيب

٥٧ - يجب ان يكون في كل سفينة حجاج تحمل اكثر من مائة حاج طبيب مرخص مغمضى للخدمة التالية حسب ماهو مقرر بموجب الصورة ٧ الملحقه بهذا البيان ، واذا زاد عدد الركاب عن ١٠٠٠ فيزاد طبيب آخر مرخص له كما سبق وبين مالك اورمان لوكيل السفينة المدة لكل اكثر من مائة حاج مرضى عن الاقل ، واذا كان من ضمن الحجاج نساء فحين ايصا بمرضة لماونة الضيف ، واذا كان عدد الركاب يزيد عن اربعمائة حاج فيعين علاوة على المرضين السابقين صيدلي يوافق على تعيينه مأمور التفيتش ويجب ان تعرض الترتيبات التي عملت لراحة هؤلاء المرضين على مأمور التفيتش للموافقة عليها .

اجازة طبيب السفينة

٥٨ - ( ١ ) يرخص عادة لطبيب سفينة الحجاج التي يقضى هذا البيان بضرورة وجود طبيب فيها من مأمور التفيتش .

شروط الاهلية في الطبيب

( ٢ ) وتجب الرخصة سنوياً وتكون بالصورة ٧ الملحقه بهذا البيان .

( ٣ ) لا يجوز تعيين اى شخص بصفة طبيب سفينة اذا لم يكن قادراً على الكتابة باللغة الانجليزية او الفرنسية او الالمانية او الإيطالية وبشروط من يمين كدك ان يكون حائراً اما للاهلية الطبية المسجلة في دفتر القيود الطبية في الامبراطورية البريطانية او لدرجة او اعادة من إحدى الجامعات الآتية وهي كلكتا ديباي ومدارس ويهاب والاهناداو لاهلية معاون جراح عسكري .

وجوب حفظ الطبيب دفتر يومية

٥٩ - على طبيب او اطباء كل سفينة حجاج ان يدوا من دقار اليوميه ويقدموا من التقارير ماهو مقرر به .

واجبات الطبيب

٦٠ - ( ١ ) على الطبيب عند تعيينه ان يقدم الى راس السفينة وبمعه من الادوية وعمرن الادوية ويبين مواضع النقص فيها ويقيم توجه عام الترتيبات التي عملت لراحة الحجاج .

( ٢ ) يقدم الطبيب مهاماً الى مأمور سفيتش يتلقى منه التلميذات التي قد يسديها له فيما يتعلق بواجباته والكشف الرسمي على السفينة .

٦١ - يحضر الطبيب لكشف اهل السفينة وعند اسائه وموقفه مأمور التفيتش عن ترتيبات السفينة على الطبيب اذ كان مرابطاً له يمتاز اتي عمل لراحة الحجاج والساعة بهم وهذا اهدا ان يقدم شهادة بهذا المعنى في الصورة نمرة ٨ الملحقه بهذا البيان .

٦٢ - يجب ان يحصل الطبيب على التليبات اللازمة والاصتبارات ( الصور المطلوبة ) بسعر )

٦٣ - على طبيب السفينة ان يلازم الطبيب المتقيد في الكشف على الحجاج قبل ركوبهم السفينة وسده وعليه ان يلاحظ على حسن الاحتاط والماء الخاصة لاشعاع القبر يظهر له اهم في حالة ضعف وسقم وطون في يومية ما يلاحظه بشأنهم .

٦٤ - لا يجوز لطبيب السفينة ان يرحلها بعد انتهاء الكشف الطبي ، وعليه ان يراعى ان المكان المخصص لراحة الحجاج لا يرحله راحه ، وان يحتاج لايجوز دون وصولهم الى طهر السفينة حائل ، وان ماء الشرب الجيد سهل الوصول اليه وافي القدر ، وان المراحيض يمتلئ بفضاضهم كدسو السفينة ، وان كية وفيه من ماء تخصص نظافتهم ، وان دون الطعام توزع على الحجاج قدرن تطعمهم السفينة في ساعات منتظمة ملائمة لمن لا يترن مع امين الخازن ، اى وجه عام يدل كل غاية لتسليم النظافة والترتيبات الصحية في السفينة

٦٥ - على طبيب السفينة ان يخصص كل مسافر بقصد ركوب السفينة من احدى النواى التي تمراها ليتحقق من انه سليم خالى من اعراض وعلامات الكوليرا او اى مرض يرى له اهم ميد خطر

طبيب السفينة مسئول بالتزامن مع ربانها الكشف اليومي في الخليج الفارسي

٦٦ - يكون طبيب السفينة مسؤولاً بالتزامن مع ربانها للحجاج أثناء اسر وعليه ان يباون ربان السفينة وموطنها في كل ما يؤدي الى راحة الحجاج

٦٧ - على طبيب كل سفينة بحر من اى جنه داخل حدود الخليج الفارسي ان يكشف كل يوم من الخمسة الايام الاولى على الحجاج ويلاحظهم بنفسه ليتأكد من عدم اصابة احدى الكوليرا او الجندري او الحمى الصفراء لو الطامون

٦٨ - اذا تسرب الى دهن الطبيب اى شك بخصوص نوع مياه الشرب قبله ان يلفت نظر

الربان كتابة الى نص المادة ٥٥ فقرة (ى)

٦٩ - (١) اذا حصل اى صابة يمرض ممد فسل الطيب ان يلاحظ احمرار التطهير  
هل الطيب ان يلاحظ  
التصوير  
بالكيفية المقررة بمقتضى المادة ٤٣ وذكر في يوميه انه قبل ذلك

(٢) اذا حصلت اصابة بالكوبيرا فسل الطيب ان يلاحظ احمرار تطهير السفينة  
بالكيفية الآتية :

١ - تمسح حجرات السفينة وجميع احرانها التى يشملها المصابون بالكوبيرا او الاشخاص المشتبه  
في اصابهم بها وتطهر جميع الاثاث كما سبق

ب - تسب حوائط السفينة الداخلية وحواجزها وارصيفها واسطحها بمحلول اسليمان  
مضافا اليه واثنائة ١٥ من الكحول وبعد ذلك يمسحون تحرك بالفرشاة وتسل بالماء

ج - ينزى خوف السفينة من اقل لآخر كنية وافية من سفنات الحديد لتحديد البودروحين  
المكثرت من الحوائط المحتاطة به ثم تفرغ المياه الموجودة في خوف السفينة - مالم تكن داخل  
المرقا - ويسب خوف السفينة ماء البحر وبرش عليه محلول السليمان

٧٠ - يكون عند طيب السفينة أثناء السفر الدقار الآتية ليقدر فيها يوميا بانتظام جميع  
الحوادث المتعلقة بواجباته وهذه الدقار هي :

١ - دفتر يوميه يتبد فيه باختصار ودقة حوادث السفر المهمة المتعلقة بمهمة الحاج المصح  
مع تدوين كل مشورة يديرها لربان السفينة وذكر ما اذا كانت اُسُمت او اُجبت

ب - دفتر يدير الاحوال التى صادت مطالبتها بالصورة نمرة ٩ الملحقة بهذا البيان  
ج - دفتر يدير الزيارات بالصورة نمرة ١٥ الملحقة بهذا البيان

( ٢ ) تكتب هذه البودر اما باللغة الاسكندنافية او الفرنسية او الانجليزية او ايطالية

٧١ - على طيب السفينة ان يمرض يوميته على مأمر القصبة في مسقط وعند وصول  
السفينة الى ميناء خريفها في البحر الاخر يمرض تلك يوميه مع القوائم الاخرى على مأمر  
القصبة هناك لينقلها الى مأمر التدقيق في البصرة

٧٢ - ربان كل سفينة حجاج ملزم بان يدفع جميع مبلغ الضرائب الصحية التى قررها الهيئات  
المختصة في الموانى التى ترمى عليها السفينة بشرط ان تكون تلك الضرائب محسوبة من ضمن ثمن  
التدكير الذى يدفع للحجاج ويقدر ما يكون منها عموماً كذلك .

٧٣ - كل شخص مع او افاق اى كشف او عيش بالبصرة مأذون باجرائه متى حصل الى  
بناق بالمرامه التى يجوز ان راد الى حمايته روية عن كل حرمته او المجلس اذ يجر ان تمتد  
الى ثلاثة اشهر وسما .

٧٤ - اذا خالف ربان سفينة الحاج احكام المادة ٤٧ او المادة ٤٨ فيما يختص باساليب المتعلقة  
بالحجاج او دون عمد اقدأ غير صحيح فيما يتعلق باحد هذه لبيانات بماقب بفراشه يجوز ان تراد الى  
خمسائه روية عن كل جريمة من هذا القبيل .

٧٥ - اذا حصل ربان سفينة حجاج على احدى الشهادات اذينة في المادة ٩٦ او اودة ٩٥  
وبعد حصوله عليها اذت في السفينة بسوية اما بنفسه او بواسطة غيره ما من شأنه جعل الشهادة  
غير منطبقة على حالها بعد التمييز على الحاج اركيين والامور الاخرى التى تنطق بها الشهادة  
بماقب بفراشه يجوز ان تراد الى القى روية .

٧٦ - اذا لم يقدم ربان سفينة الحاج بدون عذر مقبول - وعليه اُثبت ذلك المنذر - المقادر  
المقررة من الطعام والوقود او الماء لاي حاج يجرى بفراشه يجوز ان تراد الى عشرين روية عن كل  
حاج لحقه ضرر بسبب ذلك .

٧٧ - اذا حصل في سفينة الحاج عدد من الحاج لزيد من العدد المسموح به يقتضى هذا  
البيان مجازى ربان السفينة وما لكها بفراشه يجوز ان تراد الى عشرين روية عن كل حاج اريد  
من الحد المسموح به .

عرض ليومية الطيبة  
في مسند

دفع الضرائب الصحية

عقاب من يبيع في  
الكشف او يبيع

عتوبة بحافة المادتين ٤٧  
و ٤٨

احداث تغيير بسوء  
نية في السفينة بعد  
الحصول على الشهادة

عقاب الربان اذا لم يقدم  
المقادر المقررة من الطعام  
لاى حاج .

عقاب الربان اذا  
جرى السفينة عدداً من  
الحجاج ازيد العدد  
المسموح به .

٧٨ - اذا نزل ريان سبعة حجاج اى حاج فى ميناء او مكان خلاف الميناء او المكان الذى تعاقب ذلك الحاج على النزول فيه ولم يحصل الرمان على رضا الحاج اسبق بذلك اولى تدع الى ذلك ضرورة احطار البحر او اى حدث آخر لادخل لارادة لرون فيه يهاب عن كل جريمة بقرامة يجوز ان تمتد الى ما ترى روية .

٧٩ - اذا رست سبعة الحجاج على اى ميناء او مكان خلاف ما يقتضى به اى عهد صريح او معنى مع الحجاج بخصوص طريق السير الذى تتبعه السفينة والوقت الذى يستغرقه السفر سواء حصل ذلك التمسك باعلانات او خلافها ولم يكن ثم ما يدعو لتلك المخالفة سواء من جهة احطار البحر او اى حدث آخر لادخل لارادة الضباط فيه ، يجازى ريان السفينة ومالكها بقرامة يجوز ان تزداد الى خمسمائة روية .

٨٠ - اذا لم تكن السفينة لسرايسلا بالبحر اولى سكر حولها اوقوة بحارها حسب ما هو مقرر بموجب المادة ٩٧ فيجازى كل من الرمان والمالك بقرامة يجوز ان تزداد الى خمسمائة روية .

٨١ - اذا لم يوجد سبعة حجاج يزيد عدد الحجاج فيها عن مائة حاج طبيب وطبيبان اذا كان عدد الحجاج يزيد عن الف اولى يكن فيها العدد المقرر من الممرسين حسب ما هو مطلوب بموجب المادة ٥٧ يجازى ريان السفينة بقرامة يجوز ان تزداد الى خمسمائة روية .

٨٢ - اذا لم يمر الرمان فى سمر السفينة من البصرة الى الحجاز على مسقط اوزركها دون ان يحصل على الشهادة المطلوبة او على شهادة الصحة المطلوبة بموجب المادة ٦ من هذا البيان يجازى عن كل جريمة بقرامة يجوز ان تزداد الى الف روية .

٨٣ - اذا خاضعوا حمل لرون سفينة الطبيب وطبيبها ( ان كان لها طبيب ) بدون عذر مقبول - وعليه اثبات ذلك العذر - اى لظن من نظمات هذا البيان ولم يكن مقررا ذلك عقوبة فيها سبق من مواد مجرى ذلك او الرمان بقرامة يجوز ان تزداد الى خمسمائة روية عن كل جريمة .

٨٤ - ( ١ ) يعاقب على الجرائم التى ترتكب ضد هذا البيان حاكم ويكون مأمور التفتيش حاكما من الدرجة الاولى تطبيقاً لهذا البيان .

( ٢ ) اذا حكم بقرامة تقتضى هذا البيان على ريان سفينة حجاج او مالكهم ولم تدفع القرامة فى الوقت المستحق المقررة بموجب امر الدفع فيسوق للحاكم ان يأمر علاوة على اتخاذ الطرق العادية لتنفيذ امر الدفع بحصيل المبلغ الباقي من القرامة بمحضر وبيع سفينة الحجاج وجميع احوالها .

٨٥ - نطق العقوبات التى يقتضى بها هذا البيان على ريان ومالك سفينة الحجاج فقط سواء على بلاغ يقدم بواسطة المأمورين المعين لتج الشهادات تقتضى هذا البيان .

٨٦ - يسوع للحاكم الذى يفرض ضريبة بمقتضى هذا البيان ان يأمر اذا استتب بتخصيص كل اوسم مبلغ القرمة لتعويض اى شخص عن ضرر يكون قد لحقه بسبب الفعل او الاخلال الذى فرضت القرامة من احدى اولى دفع مصادر الحاقة او لمكافأة اى شخص ثبت الحزم بناءً على بلاغه او كان واسطة في جرم الجرم او حاكمه .

٨٧ - يسوع للمأمور القضاة بمسقط وادى مأمور سوب عنه فى ذلك ان يرسل كل ما يراه منها من تفاصيل المنطقة الى سفينة حجاج وعن فها من الحاج الى مأمور التفتيش بالبصرة .

٨٨ - عند الحكم باى عقوبة بمقتضى هذا البيان يستمر كل مستند متضمن التفاصيل للمسمى اليها فى المادة السابقة وكل مستند صادر وموقع عليه من احدى مأمورى القضاة المختصة بالتفتيش عن صاحب الجلالة فى اى ميناء اجنبية دليلاً مقبولاً فى الايات .

٨٩ - يسوع للمالك المسمى العام ان يسر بموجب اعلان قوانين تنطبق مع هذا البيان لتعديد : -

١ - الحدود المحلية التى يركبها الحجاج السفينة او يزلون منها فى اى ميناء او مكان يمين فى هذا الصدد يقتضى هذا اريان وكذا تحديد وقت ذلك وكيفية .

ب - الوقت الذى يجزى به سفينة الحجاج او تنأق سيرها بعد ابتداء ركوب الحجاج فيها .

ج - الموانى التى يجوز للسفينة ان تمر عليها أثناء سفرها من البصرة الى الحجاز .

عند وضع قانون يقتضى هذه المادة يسوع للهيئة التى تضعه ان تنس على عقاب مخالفة بقرامة يجوز ان تصل الى ما ترى روية واياها كالتخالف مستمرة قصوى غرامة اخرى يجوز ان تصل

عقاب الرمان اذا نزل اى حاج فى ميناء غير الميناء التى يقصدها

عقاب الرمان اذا رست ميناء بخلاف ما يقتضى به تعهده

المطاباد كالم حولة السفينة ولونه بخلاف ما هو مقرر

المطاب اذا لم يكن فى السفينة ا طبيب المقرر

عقاب الرمان اذا لم يمر على مسقط اولى يحصل هناك على الشهادة

المطاب على عدة النظمات التى لم يمس على عقوبة مخالفتها يسوق من المواد يعاقب على جرائم هذا البيان حاكم

تطبيق العقوبات على بلاغ المأمورين المعين لمنح الشهادات

تخصيص امرامة لتعويض من لحقه ضرر

ارسال مأمور القضاة بمسقط تفاصيل المنطقة الى البصرة اعتبار المستندات القضائية خاصة فى الايات

سلطة الحاكم المسمى العام فى سن قوانين



الى عشرين روية من كل يوم تستمر فيه مخالفة يمددنى اليوم الاول .  
صدر في بغداد في اليوم السابع والعشرين من شهر نيسان سنة ١٩٢٠ .  
المر هدين  
فريق اول  
قائد طم جيوش الحلة العراقية

الصورة ١

الشهادة ( ا ) بمقتضى المادة ١١ من بيان سفان الحاج لسنة ١٩٢٠  
التيين قانوناً والمأذون باعطاء شهادات بمقتضى المادة ١١ من هذا البيان اشهد  
بهذا ان السفينة ذات الحمولة المسجلة طسا التي هي من سفان الحاج بالمنى  
المقصود في البيان المذكور والراسية الآن في على اجه الفر الى  
هي سالحة للسفر ومعدة لطهار والوارم ووسائل التهوية اللازمة وابها سالحة لنقل الحجاج .  
تحريراً في يوم سنة ١٩٢٠ مأمور التقبش  
البصرة

الصورة ٢

الشهادة ( ب ) بمقتضى المادة ١٢ من هذا البيان .  
التيين قانوناً والمأذون باعطاء شهادات بمقتضى المادة ١٢ من بيان سفان  
الحجاج لسنة ١٩٢٠ اشهد به ان السفينة ذات الحمولة المسجلة طسا التي  
هي من سفان الحاج بالمنى المقصود في البيان المذكور وتحمّل حجاجاً قدمت  
قوائم بمددهم وعدد المذكور والآلات مهم بواسطة ريان السفينة المذكورة التي هي على  
وشك الفر الى وتزعم ان تمر في سفرها على فيها المدد  
اللازم من موطنين والبحارة وهي تسير اصلاً بالبحار ، وان حوايا وقوة بخارها حسب ما هو  
مقرر قانوناً ( وذلك في الاحوال التي تكون بها الحمولة او قوة البخار مقرر ) وان فيها معدات  
الطبخ والمستشفيات والمسبل والمراضى الكافية واساسية ، وان المؤن والوقود والماء اشق والذخائر  
الاخرى المقررة لسفان الحاج بموجب مواد هذا البيان موجودة من نوع جيد ومجزوءة او محرومة  
ماحكام ، وابها كية وفيه حسب التقدير لجنة بموجب المواد المذكورة ، وان تلك الذخائر والوقود  
والماء كافي لمدة ايام وهي المدة التي تستغرقها للسفر المذكور وانها ايضا وافية لاطعام  
الحجاج في حالة حصول حادث لآلات السفينة ، اي لرد ذلك الوقود والماء كاف لعدد  
من الحجاج اما القانون ومددهم يقومون باطعام انفسهم  
واشهد ايضا في حالة ما اذا كان السفينة تحمل أكثر من مائة حاج ( ان فيها الطبيب ( او  
الاطباء حسبما يكون الحال ) والممرسين المطلوبين بموجب المادة ٥٧ من البيان .  
واشهد ايضا ان ريان السفينة المذكورة ييها الشهادة ١٠ المطلوبة بموجب المادة ١١ من بيان سفان  
الحجاج لسنة ١٩٢٠ وانه لا يوجد بضائع في السفينة مخالفة لتصوص هذا البيان .  
واشهد به ان جميع الفراغ المطلوب بموجب البيان المذكور قدخصص للحجاج الرا كين .  
تحريراً في يوم سنة ١٩٢٠ مأمور التقبش بالبصرة

الصورة ٣

الاعلان الواجب صدوره من ريان السفينة او مالكيها او وكيله بمقتضى المادة ٨ من بيان سفان  
الحجاج لسنة ١٩٢٠  
اعلن هذا ان السفينة البخارية المسماة بالائع  
حولها طسا مسجلاً والتي هي من سفان الحاج بالمنى المقصود في بيان سفان الحاج  
لسنة ١٩٢٠ والترفع من الزكاف حجاجاً . ستؤكد مدد  
في يوم سنة ١٩٢٠  
تحريراً في يوم سنة ١٩٢٠  
ريان السفينة او مالكيها او وكيلها





الصورة ٥

التمهيد للطلب بموجب المادة ٧ من بيان سفائن الحجاج لسنة ١٩٢٠

حيث أن بيان سفائن الحجاج لسنة ١٩٢٠ يقتضى على المالك أو الوكيل وريان سفينة الحجاج المسافرة من البصرة الى الحجاز وكعبدين بأن يحررا لهذا لخدمة الحاكم المسمى العام ، لذلك تمنح الموقعين اداء المالك (أو الوكيل) وريان سفينة الحجاج المسافرة الى الحجاز نلزم بمقتضى هذا البيان بطريق التضامن فيما يتنا بأن تراعى الشروط الآتية : -  
( ١ ) أن تمر السفينة على مسقط وتحصل هناك على الشهادة المطلوبة ب وشهادة الصحة المطلوبة بموجب المادة ٦ من البيان المذكور .

( ب ) أن المالك والريان والطبيب يقدمون لصوص هذا البيان والنصوص التي فمن بمقتضى .  
( ج ) أن المالك والريان يدفعان عند الطلب الترامات التي يحكم بها عليها للاخلال بأحد لصوص هذا البيان ويتضمن هذا الالتزام دفع كل ما يحكم به من الترامات على طبيب سفينة الحجاج الخالفة احكام هذا البيان .  
وفي حالة اخلائنا بشروط هذا التمهيد نلزم بمقتضى هذا متضامين بأن تدفع للاحكام المالك العام غرامة قدرها ١٠٠٠٠ روبية .

تحريراً في يوم سنة ١٩

( امضاء المالك أو الوكيل )

امضاء ريان سفينة الحجاج

نحن الموقعين اداءاً قري بهذا أننا تكفل من سبق ذكرهم ريان السفينة في دفع مبلغ ١٠٠٠٠ روبية .

تحريراً في يوم سنة ١٩

امضاء الكميل

حنو

امضاء الفيل

حنو

الصورة ٦ ( وهي الصورة ٧ بمقتضى لظلمات مسقط ) المطلوبة بموجب المادة ٦ من بيان سفائن الحجاج لسنة ١٩٢٠

صورة شهادة الصحة

كُتبت هذه الشهادة ان سفينة الحجاج وتحت قيادة القبطان ( وطبيبها هو ) التي حولها طبا والموجهة الى وقها من البحارة لشخص و طبا ومحمدة بمشغله من وقت زرتها هذه للمياه في حالة صحية مرضية ولا يوجد بين الموظفين او الحجاج الراكين او البحارة من هو مصاب بالكوليرا او اى مرض مسمى او خطر .  
كُتبت هذه الشهادة ايضاً ان مدينة وميناء هي سالية الآن من وبه الكوليرا او الطاعون او اى الصفراء ومن جميع الامراض الاخرى الخطيرة للمدينة .

مأمور قسطنطينية

مسقط

الصورة ٦ ( ١ )

( وهي الصورة ٣ بمقتضى لظلمات مسقط ) الشهادة ( ب ) المطلوبة بموجب المادة ٦ من بيان سفائن الحجاج لسنة ١٩٢٠ .

المين قانوناً والمأذون باعطاء الشهادات بمقتضى المادة ١٤ من قانون سفائن الحجاج ( الهندي ) لسنة ١٨٩٥ ، لشهد بهذا ان عدم الحجاج الزائدين الذين ركبوا

سفينة الحجاج من ميناء هو . وان المؤمن  
والوقود والماء التي والمطلوب اعدادها في سفان الحجاج بموجب مواد القانون المذكور هي من  
نوع جيد وعزونة وعزمه كما يجب ، وانها كافية حسب القادير المينة بموجب المواد المذكورة ،  
وانها كافية لمدة ايام ، وهي المدة المزمع ان تستغرقها السفينة في السفر . وانها  
كافية ايضاً لتأمين الحجاج في حالة حدوث خلل في آلات السفينة ، اي ان الوقود كاف لجذوع  
عدد الحجاج لراكين وهو  
من الحجاج ولما الباقون فيقومون بتأمين انفسهم

تحريراً في يوم  
سنة ١٩  
الصورة ٧

صورة الرخصة التي تطل للافباء للكلمين الحجاج بمقتضى المادة ٥٨ من بيان سفان الحجاج  
لسنة ١٩٢٥  
ان حامل هذه الذي فيه لجازه بمزاولة الطب والجراحة  
هو مأفون بان يشكك بالامور الصحية للحجاج المسافرين بمقتضى احكام بيان  
سفان الحجاج لسنة ١٩٢٥ ومدة هذه الرخصة هي سنة من تاريخها .  
تاريخ سا  
سنة

امضا الفاضل

مأمور التفتيش  
بالبصرة

الصورة ٨

صورة شهادة الاطباء المطلوبة بمقتضى المادة ٦١ من بيان سفان الحجاج لسنة ١٩٢٥  
اصادق على اني بعد التفتيش التام اقممت من التزيينات المسولة وفقاً لمقتضيات الاحكام الخاصة  
بسفان الحجاج المتوجهة الى الحجاز لحاقطة وراحة الحجاج الذين هم على وشك ركوب سفينة  
الحجاج المتوجهة الى  
التزيينات المذكورة في اليوم  
من شهر  
سنة  
الطبيب  
المكلف بسفينة الحجاج







### بيان

حيث أنه بموجب اعلان الكمر ك عدد ١ لسنة ١٩١٦ قد طبق في الاراضي المحتة القانون الهندي المسمى قانون الكمارك البحرية ( عدد ٨ لسنة ١٨٧٨ ) على ما هو مفضل الا أنه بموجب بيان القائد العام المؤرخ سا ٢٨ ديسمبر سنة ١٩١٢ قد قصر تطبيقه على ولاية مصر والاراضي المجاورة لها التي تفسرها بيامها .  
وحيث ان قانون الكمارك البحرية وبيان الكمارك البرية المؤرخ سا ٢ ديسمبر سنة ١٩١٨ كلاهما لا يصرحان بإعادة أي جزء من رسم التوريد المدفوع على البضائع المارة على البلاد ان كان توريدها او تصديرها في طرق البرية .  
وحيث ان المراد هو وضع لمن لا يملك ترخيص رسوم الكمر ك على البضائع المارة على البلاد وبعض فصوص اخرى كما هو آت .

فليه اني الفريق الاول السر المبرهدين . ك . م . ب . دى . اس . او . بناءً على السلطة المخولة لي بمنزلة قائد عام لقوات جلالة ملك بريطانيا في العراق الشرقي هذا البيان ماهاً نى :

١ - ( ١ ) يمسى هذا البيان - بيان الكمارك لسنة ١٩٢٠ -

( ٢ ) ينفذ اعتباراً من اليوم الخامس من مايو سنة ١٩٢٠ -

٢ - يكون تطبيق قانون الكمارك البرية ( عدد ٨ لسنة ١٨٧٨ ) وجميع الاعلانات الصادرة بمقتضاه الى لازال نافذة شاملة جميع اطراف الاراضي المحتة .

٣ - البضائع المخرجة من كمر ك كضائع مارة ( ترانزيت ) بحور ان تمر بحدود رسوم كمر كية لا تتجاوز ثمن رسم التوريد الذي يؤخذ على البضائع المودعة على ان ترمى الشروط والنظامات التي يضعها وبعها رئيس الكمارك من وقت لوقت ولتقومات التي يفرضها على مخالفة الشروط والنظامات المذكورة .

حرر في بغداد في اليوم الثالث من شهر مايو سنة ١٩٢٠

الرابع عشر من شهر شعبان سنة ١٣٣٨

المبرهدين

فريق لول

قائد عام لخدمة العراق

### اعلان

عدد ( ق ) ٣ لسنة ١٩٢٠

صادر بمقتضى القانون المسمى المؤرخ سا ٣٠ ديسمبر سنة ١٨٨٢ في جوارات الصيد البري والبحري والهرى .

حيث انه من الضروري تعديل الاعلان عدد ( ق ) ١٠ المؤرخ سا ٣٠ ديسمبر سنة ١٩١٩

فليه اني القاتنام اى . نى . ويلسون . سى . اس . اى . سى . ام . سى . سى . اى . اى . دى . اس . او . وكيل الحاكم الملكى العام في العراق اعلن بهذا ماهاً نى :

يرامى الموسم الآتى كل سنة في لواء السليمانية من الاراضي المحتة الى ان يصدر امر آخر .

الطيور المعروفة بخلوريكان  
القطا السوداء  
قطا الرمل

القطا ذات الاوجل الحمر

الزقراق الاخضر لا يجوز صيده بين اول ابريل واول اكتوبر

الحبارى الكبرى هي محصنة عن كل ليرض ولا يجوز قتلها في أي وقت .

احكام الاعلان المتقدم ذكره المختصة بالقانونكان والقطعة والحبارى الكبرى لا تطبق بعد على لواء السليمانية .

حرر في بغداد في اليوم الثامن من شهر ربيع سنة ١٩٢٠

التاسع عشر من شهر شعبان سنة ١٣٣٨

اي . ن . ولسون

قام مقام

وكيل الحاكم الملكي العام في العراق

عدد

٦٥

### بيان تعديل تعريف الكمارك لسنة ١٩٢٠

لما كان من الضروري وضع نص في مسؤولية البائع والمشتري في حال تغير رسوم الكمارك او الضرائب بعد تاريخ المفاولة .  
فصله الى المريق الاول المراد منه ك . م . ن . دى . اس . او . بناء على السلطة التي رودتها بمزلة قائد  
لم تواتر جلالة ملك بريطانيا في العراق اشراف هذا البيان ما يأتي :

١ - يسمى هذا البيان - بيان تعديل تعريف الكمارك لسنة ١٩٢٠ -

٢ - اذا عقدت مفاولة بيع على اي شيء غير تابع الى رسم بالاندرط من جهة دفع الرسم ومن مد ذلك فرض رسم كرك  
او صربية على ذلك الشيء واسطر البائع ان يدفع الرسم فانه يحق له ان يضيف الى المبلغ المفاولة ما يساوي الرسم المدفوع  
وله ان يطالب به ويقيم الدعوى لاستحصلها .

٣ - اذا عقدت مفاولة بيع على اي شيء مشتر مدفوعاً عليه الرسم اللازم في رسم عقد المفاولة ومن مد ذلك زيد رسم الكمارك  
او الصربية واسطر البائع ان يدفع الزيادة فانه يجوز له ان يضيف الى مبلغ المفاولة ما يساوي زيادة رسم او الصربية  
وله ان يطالب بذلك الزيادة ويقيم الدعوى لاستحصلها .

٤ - اذا عقدت مفاولة بيع على اي شيء مشتر مدفوعاً عليه الرسم اللازم في رسم عقد المفاولة ومن مد ذلك انقص الرسم الذي  
كان مفروضاً عليه او رفع وترتب على ذلك دفع رسم اقل او عدم دفع اي رسم فيحوز للمشتري ان يخصم من مبلغ المفاولة  
ما يساوي المبلغ الذي انقص من ذلك الرسم او مبلغ الرسم المرفوع كله حسبما تكون الحال ولا يكون مستولاً بدفع ما خص او  
رفع ولا يقام عليه الدعوى لاستحصلها منه .

حرر في بغداد في الرابع عشر من شهر ربيع سنة ١٩٢٠

الحامس والخمسين من شهر شعبان سنة ١٣٣٨

المرشد

فريق اول

قائد عام لخدمة العراق

عدد

٦٦

### بيان

حيث انه لم يبق لزوم لمنع الانعام بالاوراق النقدية النهائية داخل الاراضي المحتلة

قائي المريق الاول المراد منه ك . م . ن . دى . اس . او . اشراف هذا البيان ما يأتي :

١ - يسمى هذا البيان - بيان الاوراق النقدية النهائية لسنة ١٩٢٠ -

٢ - في هذا البيان الناط الاوراق النقدية النهائية تشمل اوراق البنك الهباني واوراق الخريضة النهائية وكل اوراق  
نقدية اخرى صادرة من قبل الحكومة النهائية او تصدر عنها وبمجموعة سكة رسمية بموجب قانون عثماني .

٣ - ان البيان المؤرخ ما ٢٢ ديسمبر سنة ١٩١٦ الذي هو يمنع الاعجاب بالاوراق النقدية النهائية المصدرة بعد اعلان الحرب  
بين جلالة الملك و السلطان تركيا هو ملغى بموجب هذا البيان .

٤ - مع ذلك ان الاوراق النقدية النهائية سواء كانت صادرة قبل اعلان الحرب او بعده هي الآن ليست سكة رسمية  
ولا قبل في دفع اي دين سوى فيما هو مصرح عنه في المادة الآتية :

- ٥ - الديون الآتية ببيانها ان كانت مطبوعة في اى جهة من الاراضى المحتلة قبل تاريخ احتلالها او بعد تاريخ امضاء الهدنة تدفع باوراق نقدية عثمانية اما كلها او قسم منها حسب اختيار الدافع . والديون هي كما يأتي :
- ( ١ ) الديون المشترط فيها صرفاً ان تدفع باوراق نقدية عثمانية تدفع باى نوع من الاوراق النقدية التي كانت متداولة سكة رسمية في زمن عقد الدين .
- ( ٢ ) الديون الناشئة من قرض اوراق نقدية عثمانية مع الاوراق النقدية العثمانية المودعة في بنك ان لم يشترط فيها صرفاً ان تدفع في اوراق نقدية عثمانية من نوع ما بسكة اخرى غير الاوراق النقدية العثمانية يجوز ان تدفع باى نوع من الاوراق النقدية العثمانية التي كانت متداولة سكة رسمية في زمن عقد الدين .
- ٦ - ليس في هذا البيان ما يتعلق اى دفع لكل او بعض اى دين حصل قبل تاريخ هذا البيان .
- ٧ - ليس في هذا البيان ما يمس اعلان القائد العام المؤرخين في ٣ جنوري سنة ١٩١٩ و ١٤ مارس سنة ١٩١٩ في اعادة فتح شعبة البنك العثماني في بغداد والموصل .

حرر في بغداد في اليوم الخامس عشر من شهر ماي سنة ١٩٢٠

الامير والاعظم من تهر شبان سنة ١٣٣٨

١ . هدين

فرع اول

كاد طم لقوات الاحتلال

عدد

٩٧

#### اعلان

حيث ان صيون عزرا رحلة التاجر للقيم في بغداد ( العراق ) وحرج عزرا رحلة التاجر للقيم في بغداد ( العراق ) وسام لرد آشور التاجر للقيم في دول جبل هاور ستا كستد با كوب في اسكندرية قد استمروا الي لاجل تشكيل شركة لسي صيون عزرا رحلة وشركاه ليتمدد وقد هموا على شروط الشركة ونظامها الداخلي لمصادقي عليها .

عليه اني القائم مقام ارتولة تالوت ولسون ، ك . سي . آي . اي . سي . ام . جي . دي . اس . او . وكيلى الحاكم الملكي العام في العراق بناءً على السلطة الممنوحة لي بموجب المادة الثانية من بيان الشركات لسنة ١٩١٩ وكل سلطة اخرى لي في هذا الباب آذن بموجب هذا الاعلان بتشكيل الشركة المذكورة تحت عنوان صيون عزرا رحلة وشركاه ليتمدد على ان تراعى احكام بيان الشركات لسنة ١٩١٩

وعلاوة على ذلك قد صادقت بموجب هذا الاعلان على شروط الشركة المذكورة ونظامها الداخلي ووقعت على استئجارها تحتفظ كنسخ اصلية عند مسجل الشركات .

حرر في بغداد في اليوم الثاني والعشرين من شهر مارس سنة ١٩٢٠

اي . ق . ولسون

كائم مقام

وكيل الحاكم الملكي العام

عدد

٩٨

#### بيان ممارسي طب الجسم والامتنان لسنة ١٩٢٠

حيث انه من اللازم حفظاً للصحة العامة وضع نظام لشروط ممارسة مهنة الطب داخل الاراضى المحتلة من العراق لذلك ان الفريق الاول سير المرحلين ك . سي . بي . دي . اس . او . يقتضى السلطة الممنوحة لي بصفتي قائم مقام حيوش صاحب الجلالة البريطانية في العراق اقر بهذا كالاتي :-

١ - يحفظ رئيس مأموري الطب المدنيين دفتراً كبير اسماء جميع ممارسي طب الجسم والامتنان في العراق وبين فيه الاشخاص المأذونين بمزاولة مهنتهم في العراق وشروط الاعلية الحائزين لها وجنسهم ذكوراً او اناثاً ، ويمنح الاذن بمزاولة مهنة الطب من رئيس مأموري الطب المدنيين وبمضى من ذلك القيد كما لا تدرى نصوص هذا البيان على جميع مأموري طب الجسم والامتنان العسكريين ومأموري طب الجسم والامتنان التابعين للإدارة المدنية الذين تكون اسمائهم مضممة يقتضى قوانين الأطباء في بريطانيا الطبي او مستمرايتها ويكونون مستخدمين في الحكومة بصفة معاوني جراحة او كلاء معاوني جراحة .

٢ - يقصد بمهارة " ممارسة طب الجسم " كل شخص ذكر أو أنثى -

( أ ) يكون حائزاً لدرجة في الطب أو دبلوما من أحد مكاتب الطب المعترف بها من قبل رئيس مأموري الطب المدنيين تحول له أولها بممارسة مهنة الطب أو

( ب ) يكون مشتتلاً بحسنية بممارسة مهنة الطب أو الجراحة في تاريخ نشر هذا البيان بشرط أن يستاسب رئيس مأموري الطب المدنيين منح رخصة تحول له أولها الحق في ممارسة مهنة الطب .

٣ - يقصد بمهارة " ممارسة طب الاسنان " كل شخص ذكر أو أنثى -

( أ ) يكون حائزاً لدرجة أو دبلوما من أي مكتب لطب الاسنان يكون معترفاً به من رئيس مأموري الطب المدنيين وتحول له أولها حق ممارسة طب الاسنان .

( ب ) يكون مشتتلاً بحسنية بممارسة طب الاسنان في تاريخ نشر هذا البيان اذا استئيب رئيس مأموري الطب المدنيين منح رخصة تحول له أولها ممارسة طب الاسنان .

٤ - كل ممارس لطب الجسم يكون غير مقيد الاسم وغير مأذون بالممارسة وفقاً للمادة الاولى والثانية السامتين لا يكون له الحق في اصدار شهادة وفاة و اصدار تذكرة بوصف علاج ( رسته ) على كيان مقيد الاسم وكل ممارس لطب الاسنان يكون غير مقيد الاسم وغير مأذون بالممارسة وفقاً للمادة الثالثة السابقة لا يكون له الحق في اصدار تذكرة بوصف علاج ( رسته ) لتعويضها بواسطة كيان مقيد الاسم .

٥ - كل ممارس لطب جسم أو الاسنان غير مقيد الاسم وغير مأذون بالممارسة لا يكون له حطة التداعي امام المحكمة بخصوص رسوم علاجه ولا اهلته اشغال اية وظيفة رسمية .

٦ - كل شخص مارس مهنة طب او شرع في ممارستها او اشتمل اي اسلوب او لقب او علامة لشخص ماله او نامها هل ممارسة طب او الجراحة وتوليد الفاء او طب الاسنان بدون ان يجوز او يحوز الاهلية القانونية لذلك وبدون ان يقيد اسمه او اسمها بهد الخصوص من قبل رئيس مأموري الطب المدنيين بحزري او بخاري عند ثبوت جرمه او جرمها امام حاكم بفرامة لا تزيد عن الف روية او المجلس لمدة لا تزيد عن ستة اشهر .

٧ - عندما يبداء ممارس لطب الجسم والاسنان في دائرة رئيس مأموري الطب المدنيين يطلى له ولها شهادة بالقبيل لد نور موقع عليها من رئيس مأموري الطب المدنيين وتحدد منه ومها في مقابل تلك الشهادة رسوم قدرها ١٥ روية .

٨ - يجب على كل ممارس لطب الجسم أو الاسنان مقيد الاسم ان يقيد من جديد أثناء ممارسته لمهنته عوامه بين اليوم الاول و ايام ثلاث من كل سنة ويدفع رسماً قدره خمس رويات الى رئيس مأموري الطب المدنيين فان اخل بذلك بخاري عند ثبوت جرمه امام حاكم بفرامة لا تجاوز مائة روية .

٩ - كل ممارس لطب الجسم أو الاسنان يثبت ارتكابه لجريمة اوسوء ممارسته اوسوء سلوكه في مهنته اوسوء سلوكه على العموم بخاري او بخاري بعد التحقيق بشطب اسمه او اسمها من دفتر القيد امام وقتا او مؤبد وذلك بدون حلال مائة عقوبة اخرى يكون معرضاً لها او تكون معرضة لها حسب القانون ويحصل التحقيق في القضية بواسطة لجنة مشكلة من ثلاثة اشخاص يبينهم رئيس مأموري الطب المدنيين ويكون اثنان منهم على الاقل مقيدى الاسم ولهما الاهلية القانونية في ممارسة الطب ويجوز لرئيس مأموري الطب المدنيين ان يبين خمسة عضوا في تلك اللجنة .

وتقدم لجنة التحقيق تقريراً عما سمعته من الشهادات مشفوعاً بمحضراتها الى رئيس مأموري الطب المدنيين الذي يصل وفقاً لتلك الملعومات .

١٠ - ترسل نسخة من دفتر قيد ممارس طب الجسم والاسنان المأذوبين في العراق من رئيس مأموري الطب المدنيين الى كل ممارس لطب الجسم والاسنان وكل كيان مقيد الاسم في العراق كما ترسل نسخة بالاضافات والتغييرات التي تحصل في ذلك الدفتر .

١١ - يتم هذا البيان في اليوم الاول من شهر تموز سنة ١٩٢٠ ويطبق فقط على الجهات التي يحددها الحاكم الملكي العام

بحسب اعلان عام.

١٧ - يمسى هذا البيان بيان مرسوم طب الجسم والاستشارة ١٩٢٠ .

" صدر في بغداد في اليوم الثامن والعشرين من شهر مايس سنة ١٩٢٠ .

الممرهدين  
فريق اول  
قائد طم جيوش الحقة المراقبه

صد

٦٩

### بيان الحكماء والقوابل

حيث ان من اللازم لحفظ الصحة العمومية وضع نظام لشروط ممارسة مهنة الحكماء وحكماء الميون ومطبي الجروح والقوابل في الاراضي الخقة من العراق لذلك اتا الفريق الاول سبر الممرهدين كي . سي . بي . دي . اس . او . بمقتضى السلطة المازودة لي صمقي قائد طم جيوش صاحب الخلافة البريطانية في العراق اقرر بهذا كالاتي :-

١ - يحفظ رئيس مأموري الطب المدنيين دفتر لقيده الحماء وحكماء الميون ومطبي الجروح والقوابل للأذنون لهم بمزاولة مهنتهم في الولاية ، ومحصل الاذن بالممارسة من رئيس مأموري الطب لكل ولاية بالتيابة عن هيئة الادارة المحلية .

٢ - وضع نظام لمهنة الحكماء وحكماء الميون ومطبي الجروح والقوابل وفقاً للاوامر الآتية :-

أ - الحكماء - لا يجوز لهم ان يمارسوا الطب الفرو ولا ان يتظاهروا بممارسته ولا ان يصنعوا اجواهر سامة من ضمن العلاج ولا ان يصنعوا علاجاً لتحصينه بواسطة كيميائين مرخصين .

ب - حكماء الميون لا يجوز لهم ان يتجاوزوا في اعماله مهنتهم العلاج الخارجى لأمراض الميون ولا ان يصنعوا اى دواء او عقاقير لوضها داخل الميون .

ج - مطبو الجروح - لا يجوز لهم ان يتجاوزوا في اعماله مهنتهم العلاج الخارجى للمرض ولا يجوز لهم ان يعمدوا بين الخلافة وطبيب الجروح .

د - القوابل - على القوابل الا ان يمارس مهنتهم داخل حدود بلدية شداد والبصرة ان مجلس رئيس الصحة عن جميع حوادث المواليد التي يباشرها في غير بغداد والبصرة يقدم بلاغهم الى الهيئة التي لها هيئة الادارة المحلية ، ويجب ان يتوفر في القوابل شروط الخبرة الفنية والفصلية التي يصير تقريرها قياً بعد .

هـ - حكيم او حكماء الميون او مطبيب جروح او قابله يمارس مهنته و شرع في ممارستها دون ان يقيد اسمه او يؤذن بذلك وفقاً للاصول بمجازى عندشون جرمة امام حاكم بمرامة لا يتجاوز خمسة رويي لوامس لمدة لا تزيد عن ثلاث اشهر او همدا .

و - كل حكيم او حكماء الميون او مطبيب جروح او قابله خالف النظامات التي اقرت بالممارسة على مقتضاها حسب ما هي منية في هذا البيان او ثبت ارتكابه لسوء الممارسة او لحاية او جنحة او رؤى لرئيس مأموري الطب انه غير اهل لمزاولة مهنته يكون معرضاً لان يشطب اسمه او اسماها من دفتر القيد اماموقاً او مؤبدا حسب استصواب المأمور الذي اصدر للرخصة وذلك علاوة على اية عقوبة يكون معرضاً لها او تكون معرضة لها بمقتضى انقانون .

٣ - يتخذ هذا البيان ابتداء من اول تموز سنة ١٩٢٠ وبسرى على الجهات فقط التي يحددها الحاكم الملكي العام بموجب اعلان عام .

٤ - يمسى هذا البيان بيان الحكماء والقوابل لسنة ١٩٢٠

صدر في بغداد في اليوم الثامن والعشرين من شهر مايس سنة ١٩٢٠

الممرهدين  
فريق اول  
قائد طم جيوش الحقة المراقبه

ملحوظة المترجم - حكماء جمع حكيم وهو اللفظ العام لطبيب وبخسده هنا مرسوم الطب الذي لم تتوفر فيه الشروط المفوض عليها في المادتين الثانية والثالثة من بيان ممارسة طب الجسم والاستشارة



منشور

حيث ان حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى قد قررت وانتهى في خصوص العراق فتوقع انه سيكون من الشروط المزبورة اولاً جعل العراق مستقلة ضمن استقلالها جميعاً عصبة الأمم وتوكل بريطانيا العظمى وكالة بها ونائباً لتكليف الحكومة البريطانية بالامانة من حفظ السلم الداخلي والامن الخارجي ونائباً الزامها بتشكيل قانون اساسي وبان تستشير اهالي العراق في مسألة تشكيله مع ملاحظة حقوق الاحناس المختلفة الموجودة في بلاد العراق ورقائياً ومناقبها فتجوز الوكالة المذكورة على شروط لتهدد مسالك الرق لا عراق بصحة حكومة مستقلة الى ان تتمكن على الوقوف بنفسها فيستثنى مدة الوكالة - ففرت حكومة جلالة الملك لتكليف سير برسي كوكس بتقيد هذه المهمة فقبله سيرج سادس الى بغداد في موسم الحريف ويتقدم وطيفة المثل الاعلى للحكومة البريطانية في العراق بعد اخضاع الادارة العسكرية الموجودة الآن وسنطى السلطة لسيير برسي كوكس لتظيم مؤقت - اولاً مجلس شورى تحت رئاسة عربي ونائباً مؤتمراً عراقى يمثل جميع اهالي العراق بتمثيل اعضائه باختيارهم فيكون مما يحل عليه بمحيز القانون الاساسي المار ذكره باستشارة المؤتمر العراقي .

بغداد ١٧ حريران سنة ١٩٢٠

منشور

١- علنت احادة حكومة جلالة ملك بريطانيا في تأييد مؤتمر عام منتخب عن اهالي العراق بمشور مؤرخ ١٧ حريران سنة ١٩٢٠ واذا يحل قبل تأييد المؤتمر المذكور من قانون للاعتاب وتنظيم الامور المنطقة بذلك .  
فقد فوضت حكومة جلالة ملك بريطانيا الحاكم الملكي العام ان يدعو الاشرفين من مندوبين الامانة المختصة او الاشتراك مع الحكومة الملكية في تشكيل المشايخ الاربع الاربع للاعتاب المقرر اجراءها وتحيط الساعات الانتخابية واحداث سجلات المنتخبين واحصاء مقصبات الانتخاب .  
واد بوحده الآن في العراق من استدوا فيما سبق من الالباء عن هذه البلاد للمجلس النيابي مجلس الاعيان ومجلس ميمونان وكان لهم سابق معرفته في الامور الصائفة الى الانتخابات والمصالح العامة فتقدم دعاتهم جميعاً الحاكم الملكي العام للحضور بهد في يوم غير بعيد لكي تشكل منهم لجنة تشترك مع الحكومة الملكية في وضع المشاريع الاربع للاعتاب المقرر اجراءها وتحيط الساعات الانتخابية واحصاء سجلات المنتخبين واحصاء مقصبات الانتخاب كما سبق وسيطلب من عصاة اللجنة المذكورة تعيين احد منهم لرئاسة عليهم واشتد اعضاء زيادة على عددهم من الساعات التي لم يحضر منها عضو اثنان من الذين استدوا سابقاً وعباب بعضهم ولتعمد حضوره لاسباب اخر .  
لما مسئلة عدد الاعضاء الاربع اندهم كما سبق واجازات التي ترمي الى تعديل عنها هذه مسئلة مستحارة لاجل الحاكم الملكي العام عنها وعلى نتيجة المناقشات يصدر القرار .

حرر في بغداد في اليوم التاسع من شهر جولاى سنة ١٩٢٠

القائم مقام اي . ق . ولسون  
وكيل الحاكم الملكي العام

بيان البوليس لسنة ١٩٢٠

حيث انه من الموافق وضع نظام للبوليس في الاراضى الخثة ذلك اما الفريق الاول سيبر ابلد رهين كي . سي . ن . دي اس . او محتضى السلطة الخولة في بفتى قائد عام جيوش صاحب الخلافة البريطانية في العراق اقرر بهذا ما يأتي :  
١ - (١) يسمى هذا البيان بيان البوليس لسنة ١٩٢٠ .  
(٢) تسمى لصوص هذا لبيان على قوالب البوليس وامور البوليس المقيدها ساؤم في هيئة البوليس او المتبرين كذلك

بمقتضى هذا البيان ، وعلى رؤساء قوة البوليس وان لم يكونوا مقيدين في هيئة البوليس ، فلم ينص على خلاف ذلك ، وايضاً على قوة البوليس ومأمورى البوليس الذين يطبق عليهم الحاكم الملقى العام كل اوبعض نصوص هذا النسخة بمقتضى ما يدينه من التظلمات وفقاً لهذا البيان .

على انه لا يسرى هذا البيان على النواظير ولا على ما يرتكبه من الافعال او ما يتمتعون عن اداة ، بها الا اذا حصل ذلك ذلك أثناء اداء واجباتهم .

( ٣ ) ينفذ هذا البيان ابتداء من اليوم الاول من أغسطس سنة ١٩٣٠ .

٢ - نشاط ادارة البوليس بمأمورى يسمى معش عام البوليس وبواب قومسجى البوليس ومعاون قومسجى البوليس الذين بينهم الحاكم الملقى العام .

٣ - ( ١ ) نشاط ادارة بوليس اى لواء ماعدالوانى معداد والبصرة باحد مساوى قومسجى البوليس الذى يعمل تحت اشراف الحاكم السياسى وطبقاً لاوامره .

( ٢ ) ونشاط ادارة البوليس في لوانى بمعداد والبصرة نائب قومسجى البوليس ومعاون قومسجى البوليس الذين بينهم الحاكم الملقى العام ويكونون تحت اشراف الحاكم السياسى ويعملون طبقاً لاوامره .

٤ - يكون جميع مأمورى البوليس ماعداء رؤساء الذين بينهم الحاكم الملقى العام من اختصاص معش عام البوليس وبواب قومسجى ابوالس او مساوى قومسجى ابوليس ويصير ذلك التمييز بمقتضى الاوامر التى يصادق عليها الحاكم الملقى العام من وقت لآخر ، ويكون من اختصاصهم ايضاً عزل اى مأمور بوليس يتمتعون به سهل ومتوانى في تدية واجباته او تزيل درجته وذلك بمقتضى الاوامر السالفة الذكر .

٥ - كل مأمور بوليس معين بواسطة الفاش العام او بواسطة اى مأمور ماعداء من قبله بقدر اسمه رسمياً في قائمة رجال البوليس على انه يعتبر معينا كذلك كل مأمور بوليس تخاصي معاشا لمدة ثلاثة اشهر بصفة مأمور بوليس ولو لم يمس قائمة القيد

٦ - يدخل في مأمورى البوليس النواظير وغيرهم من المأمورين المخصوصين المنصب لتأدية وصحات مأمورى ابوالس بمقتضى هذا البيان او بمقتضى التظلمات التى تسن وفقاً له .

٧ - لا يجوز لاي مأمور بوليس مقيد بومشرك كذا ان يتولى باختياره عن واجبات وطبقة مام بكي مأمور به بذلك من معش البوليس العام او من اى مأمور آخر معوض بامضاء ذلك الادار ولا ان يستقل من وطبقة ماعداء ادن معش بوليس العام فلم يباع كتمان عن عزمه عن الاستقالة لرئيسه لمدة لا تقل عن شهرين .

٨ - لا يجوز لاي مأمور بوليس ان يشتغل في رعيته باكثر من خلاف واجبات وطبقة بمقتضى هذا النسخة ما يصرح له معش البوليس العام بعمل ذلك كتابة .

٩ - ان من واجبات كل مأمور بوليس ان يطلع جميع الاوامر الصادرة له بمقتضى القانون من جهة ذات صلاحية وان ينفذها بسرعة وان يجمع ويباع الاحبار الماسة بالامس العام وان يمنع ارتكاب الجرائم والافعال الماسة بالمكدره لا الام وان يحترق عن غيرهم وقدمهم للعدالة وان يقص على جميع الاشخاص الذين افن قائلوناً بالقبض عليهم والذين توجد سبب كاهة للقبض عليهم ، وسوء لكل مأمور بوليس تتعهد اى شخص من الاعراض المخصوص طها في هذه المادة ان يدور ومعش بدون صراى محل عمومي وى محل معد شرب نحو او اى محل ذر او محل آخر معد للمحور والفساد .

١٠ - يجب على كل مأمور بوليس ان يأخذ في عهده كل مال لا يدعيه احد ويقدم عنه قائده لثائب العمومي لمحلته .

١ - سوء داء المحلة العمومي ان يحجز المال ويصدر بياناً بين فيه الاشياء التى يحوز عليها ويطلب من كل شخص يدهى حقاً فيه ان يحضر ويثبت حقه فيه في خلال ستة اشهر من تاريخ ذلك البيان

ب - اذا كان المال لوى سز منه قابلاً للثقف الى السريع او كان يحسوى على موافى او كانت قيمته اقل من عشر رويات قبسوع يمه حالاً ما زاد بمقتضى اوامر الثائب العمومي وينصرف في متحصل تم ابيع بذات التكمية المخصوص عليها بعد التصرف في المال المذكور .

١١ - ( ١ ) اذا لم يدع اى شخص في خلال المدة المسموح بها حقاً في ذلك المال او في متحصل تم يمه اذا كان قد يبع بسوع اذا لم يسبق يمه بمقتضى الفقرة ( ب ) من المادة الاحيرة السابقة ان يباع بمقتضى اوامر نائب المحلة العمومي .

( ٢ ) يكون المتحصل من تم المال الذى يبع بمقتضى الفقرة السابقة والمتحصل من تم المال المبيع بمقتضى الفقرة ( ب ) من المادة السابقة اذا لم يثبت اى ادعاء بخصوصه تحت تصرف الحكومة .

١٢ - إذا انتهت وظيفة مأمور البوليس المقيد بمقتضى هذا البيان ولم يسلم على القود شهادته والملابس والمعدات والارزاق واللوازم الأخرى التي تكون قد أعطيت له لتأدية واجبه مجازي عند ثبوت جرمه امامه كما يدفع غرامه لا يتجاوز مائتي روبيه او ما يجلس مع الاشتغال الشاقة او بدونها لمدة لا تزيد عن ستة اشهر لو جهما .

١٣ - كل مأمور بوليس ليس من درجة وكل مفتش فافوق تمت توافيه لو جهله في تأديته ولسبه او مخالفته لواجبه وسلوكه الخلل بحس النظام او عصيانه لرئيسه يسوع عما كنه جزئيا بولسطة مفتش عام البوليس او نائب قوميسر البوليس او معاون قوميسر البوليس وذلك مع مراعاة الاوامر التي يقررها الحاكم الملكي العام ويسوع معاقبته بقوته او اكثر من العقوبات الانية اي -

إذا حوكم امام مفتش عام البوليس لو نائب قوميسر البوليس او معاون قوميسر البوليس المتوط يلواء

- ا - ثلاثة شهور حبس شديد
  - ب - مضاعفة العمل وزيادة الحب
  - ج - الجهد الذي لا يزيد عن خمس عشرة درجة بالنصا
  - د - الغرامة التي لا تزيد عن مائتي عشرة ايام
  - هـ - تخفيض درجته
  - و - الطرد
- والذا - وكل عام معاون قوميسر البوليس الغير المتوطن يلواء -

- ا - شهر حبس شديد
- ب - زيادة الحب والعمل
- ج - خمس معدات
- د - الغرامة التي لا تزيد عن مائتي عشرة ايام
- هـ - تنزيل الدرجة
- و - الطرد

الاحكام التي تصد من معاون قوميسر البوليس الغير المتوطن يلواء يجب عرضها لتأييد على نائب قوميسر البوليس او معاون قوميسر البوليس المتوط يلواء

١٤ - كل مأمور بوليس درجته اقل من مساوون قوميسر بوليس ويكون من درجة وكل مفتش فافوق تمت ارتكابه لاحدى الحرثم اسيده في المادة السابقة يسوع مع مراعاة الاوامر التي يقررها الحاكم الملكي العام عما كنه امام مفتش عام البوليس او نائب قوميسر بوليس او معاون قوميسر البوليس المتوط يلواء ويسوع معاقبته عند ثبوت جرمه يدفع غرامة لا تزيد عن مائتي عشرة ايام وتنزيل درجته او بطرده .

يجب على مفتش عام البوليس او نائب قوميسر البوليس او معاون قوميسر البوليس حسبما يكون الحال عند الحكم في جرائم بمقتضى هذه المادة ان يحفظ ضبطا للاجراءات التي يوقع عليه مضامنه .

وبشروط ايضا ان الاحكام التي تصدر بمقتضى هذه المادة من نائب قوميسر البوليس او معاون قوميسر بوليس ترسل في جميع الاحوال الى مفتش عام البوليس لتأييدها .

١٥ - كل مأمور بوليس درجته اقل من معاون قوميسر بوليس تمت مخالفته لواجبه او احلاله متعمدا اي قانون او نظام او امر مشرور صادر من حيث ذات صلاحية او املهما فيا او على من واجبات وظيفته بدون اذن او بدون ان ينبه من ذلك قبل تحلية بشهرين .

او كان ضابطا في اجازة ولم يحضر في نهاية مدة اجازته لقيام بواجباته بدون سبب مقبول او اشتغل بدور اذن في اي عمل خلاف واجبات وظيفته او تمت حبه او استعمل الشف بدون يسوع مع اي شخص في حرارته يسوع عما كنه مع مراعاة القوانين التي يقررها الحاكم الملكي العام امام مفتش البوليس العام او نائب قوميسر البوليس او معاون قوميسر البوليس

المتوط بلواء على كل منهم ان يحضر حبطاً لاجرا آت التحقيق يمسى منه وبماقب المحرم ماحدى القوات التي يحازى بها  
يعتصم المادة ١٣ او ١٤ من هذا البيان او يحازى عند ثبوت جرمه امام حاكم بفرامة لا تزيد عن معاش ثلاثة اشهر او  
الحبس مع الشغل الشاق او بدونه لمدة لا تزيد عن ستة اشهر او بها.

ويشترط انه اذا حوكم اى مأمور بوليس درجته اقل من درجة معاون قوميير بوليس واويزد من درجة وكيل مفتش  
او من تلك الدرجة امام نائب قوميير بوليس او معاون قوميير بوليس المتوط بلواء تعرض الاحرا آت على مفتش عام  
البوليس لتأييدها .

١٦ - يسوغ لمفتش عام البوليس وثانيه ومعاونيه من قومييرى البوليس ان يصدروا عند الاقتضاء نظامات و وامر :

أ - لتنظيم المرور في الطرق العامة والشوارع والميادين .

ب - لتع المرور موقفاً في طريق عام او شارع او ميدان .

ج - لتقريب سير الجماعير والمواكب في الطرق العامة والشوارع والميادين وتعيين الطرق التي يسوغ المرور فيها  
والاوقات التي يمكن السير فيها .

ويسوغ ايضا لمفتش عام البوليس وثانيه ومعاونيه من قومييرى البوليس اذا ثبت لهم ان في بية بعض الاشخاص عقد  
اجتماع في طريق عام او ميدان او سير موكب يرى لهم ان من المحتمل ان يترتب عليه اختلال الامن العام ان يمنوا بتوجب  
امر عام او خاص عقد ذلك الاجتماع او تسير ذلك الموكب اما بصمة مطلقة او بشروط معينة .

يسوغ ايضا لمفتش عام البوليس وثانيه ومعاونيه من قومييرى البوليس ان ينظموا استعمال الموسيقى في الشوارع .

١٧ - ان من واجب البوليس حفظ النظام في الطرق العامة والشوارع والميادين وتنظيم السير فيها ومنع كل  
ما يوجب ذلك .

١٨ - كل شخص يمرض او لا يطيع الاوامر الصادرة عن قومييرى البوليس او يفتش عام او يحالف شروط لادن المنوح

٤ من قبل مفتش عام البوليس او نائب قومييرى البوليس او معاون قومييرى البوليس لاستعمال الموسيقى او لعقد  
الاجتماعات او تسير المواكب محازى عند ثبوت جرمه امام حاكم بالحبس مدة لا تزيد عن شهر او بفرامة لا تعادى مائة  
روبية او بها .

١٩ - يسوغ للحاكم الملكي العام من وقت لآخر وبموجب اعلان عام -

( أ ) - ان ينظم واحيات وسلطات مأمورى البوليس .

( ب ) - ان يضع لعماماً لمأمورى البوليس ولدرجاتهم ولرتبهم وما يتقاصونه من الاجور .

( ج ) - ان يحدد اجل خدمة البوليس في اى جهة مخصوصة .

( د ) - ان يضع نظامات لقوات الصبيرة التي يسوغ الحكم بها على مأمورى البوليس .

( هـ ) - ان يأذن اى مأمور او شخص آخر ان يسوغ عن مفتش عام البوليس او نائب قومييرى البوليس او معاون

قومييرى البوليس او اى مأمور آخر من سلطة البوليس حيا يرى ضرورياً من وقت لآخر .

( و ) - ان يطلق لصوص هذا البيان اما موقفاً او غير ذلك حسب ارادة ضرورياً عن اى فريق من الاندحام من يشهون

في الاعمال رجل البوليس ولكنهم غير مقيدين مثلهم بمقتضى هذا البيان .

( ز ) - ان ين بوجه عام من التعامات ما يراه كقبلاً بتفويض لصوص هذا البيان .

صدر في بغداد في اليوم الحادى عشر من شهر تموز سنة ١٩٢٠

المر حلاي

قريب اول

قائد عام

جوش الحقة المراقبة

شكل

( انظر المادة ٢ )

١ . ب . صر لسيته عضواً في قوة البوليس عن قضي ييل البوليس لسنة ١٩٢٠ وهو محول سلطات وامتيازات مأمورى

مفتش عام البوليس

البوليس وعليه واجباته .

بيان تعديل قانون العقوبات البغدادي (نمره ٣ لسنة ١٩٢٠)

أنا الفريق الاول سير ايلمر هدين كي . سي . بي . دي . اس . او . . بمقتضى السلطة المخولة لي بصفتي قائد عام لجيوش صاحب الخلافة البريطانية في العراق اقرر بهذا ما يأتي :

١ - يسمى هذا البيان . بيان تعديل قانون العقوبات البغدادي (نمره ٣) لسنة ١٩٢٠

٢ - تعدل المادة ٨٠ من قانون العقوبات البغدادي بامضافة الكلمات « اوشري » في استعمال قوة طامرة للقضاء على الحكومة او تغييرها « بعد الكلمات « بواسطة مأموري الحكومة »

٣ - تبدل المادة ٨٩ من قانون العقوبات البغدادي بالآتي :

( ٩ ) كل من سعى بواسطة طبع اي جريدة او كتاب او اي مطبوع آخر او نسب في طبع ذلك او باحدى وسائل النشر المتصوص بها في المادة ٧٨ في اذاعة شهور الكراهية والنشأ بين سكان العراق او ضد الحكومة او ضد احد مأموريها بماقت بالاشتغال لشاقة المجلس لمدة لا تزيد عن سبع سنين او بالمرامة او بكتنا هاتين القوانين .

( ١٠ ) كل من سعى باحدى الوسائل السابق ذكرها في تكدير السلام بالتحريض على كراهة او بفض طائفة او حيلة طوائف من الاشخاص بماقت بالمجلس مدة لا تزيد عن ستين او بمرامة التي لا تزيد عن مائة ليلة او بكتنا هاتين القوانين .

( ١١ ) كل من عرض غير باحدى الوسائل السابق ذكرها على عدم الانقياد للقوانين او حسن امرا من الامور التي تعد جريمة بحسب القانون يجازى بالعقوبة ذاتها .

( ١٢ ) وعلاوة على العقوبات السابقة فسيطبع المطبوعات وتكون المطبعة حرمية لقصص امام وقتها او مؤيدا حسب جسامته اخره . واد ثبت ارتكاب المجرر او المدر او الشخص الآخر مسئول عن نشر الجريدة او الرسالة الدورية طريفة من الجرائم المتصوص عليها في هذا الباب والبال لسابق فيجوز ان ينص في الحكم على تعطيل المطبعة او الرسالة الدورية لمدة لا تزيد عن سنة .

٤ - تبدل الجملة الاخيرة من المادة ٢٩٣ ( فقرة ٢ ) بما يأتي :

اما من باع او عرض لبيع كتابا او اشياء صار عليها عقيد او هو طلم محالي او استعمال احد هذه الاشياء مع علم محاليها فيجوز بدفع غرامه لا تجاوز خمس وعشرين ليرة .

صدر في بغداد في اليوم الثالث عشر من شهر حولاى سنة ١٩٢٠

ايلمر هدين  
فريق اول  
قائد عام  
جيوش الخلافة العراقية

بيان السيارات لسنة ١٩٢٠

أنا الفريق الاول سير ايلمر هدين كي . سي . بي . دي . اس . او . بمقتضى السلطة المخولة لي بصفتي قائد عام لجيوش صاحب الخلافة البريطانية في العراق اعطي بهذا ما يأتي :

١ - ( ١ ) يسمى هذا البيان بيان السيارات لسنة ١٩٢٠ ويسرى من اول سبتمبر سنة ١٩٢٠

( ٢ ) يسرى هذا البيان على جميع الاراضي الخطة مع مراعاة حق الهيئات المحلية في سن قوانين برصية بواقفه الخاصه للملكى العام .

( ٣ ) لا يسرى هذا البيان على السيارات للدولة للحكومة .

( ٤ ) وهذا البيان -



( ١ ) لفظ سيارة يشمل موتورسيكل ومآينة الجر Traction Engine وستيم رولر (Steam roller) والسيارات

الآخري .

( ٢ ) مأمور التسجيل يصد به الشخص المعين من قبل الحاكم الياصى او اى شخص مأذون من قبله .

( ٣ ) على كل سائق موتور سيكل او موتوركار او موتورزى او اى سيارة اخرى ان يكون حاضراً وقت قيادته لاصدى

تلك السيارات لرخصة تمت اه اهل لقيادة تلك السيارة وعليه ان يبرز تلك الرخصة متى طلبها منه البوليس او اى مأمور  
قوة صلاحية .

٤ - يصير الحصول على رخص قيادة السيارات من مأمور التسجيل بعد ان يثبت ذلك المأمور بعمل اختيار من اهلية

السائق وتكون تلك الرخصة لمدة سنة ويجوز تجديدها حسبما يترأى لمأمور التسجيل وذلك بالشكل ( ٤ ) المرفق بهذا البيان  
ويجب ان يرفق بها في جميع الاحوال وبدون استثناء صورة حاملها المرفق خرافيه .

٥ - تكون رخص قيادة السيارات على ثلاثة انواع : -

( ١ ) رخصة قيادة موتورسيكل فقط ورسمها خمس روبيات .

( ٢ ) رخص قيادة موتورسيكل او موتورسيكل برية في جانبه او موتوركار ورسمها عشر روبيات .

( ٣ ) رخصة قيادة موتورزى او سيارة بخارية ورسمها عشر روبيات .

ولانطى رخص النوع الاول للاشخاص الذين يقل سنهم عن اربع عشرة سنة ولانطى رخص النوع الثانى للاشخاص

الذين يقل سنهم عن سبع عشرة سنة ولانطى رخص النوع الثالث للاشخاص الذين يقل سنهم عن عشرين سنة .

٦ - ( ا ) يسوغ للحاكم اذا رأى لزوماً لذلك ان يؤخر على رخصة قيادة السيارة عند ارتكاب جريمة بمقتضى هذا

البيان او جريمة مرتبطة بقيادة سيارة -

( ب ) وله عند ارتكاب جريمة بمقتضى هذا البيان متعلقة بقيادة سيارة خلافاً لجريمة تجاوز حدود السرعة التي

لرئكت للمرة الاولى والثانية ان يوقف رخصة السير لمدة لاقل من ثلاثة اشهر .

( ج ) وله ان يمس رخصة السير عند ثبوت اهمل السائق في قيادة السيارة اورعونته وعدم اكتراته اوقيادته التي تعرض

الجمهور للخطر بما يقع تحت طائلة قانون العقوبات البغدادى اوقيادته تحت تأثير سكر او عند ثبوت ارتكابه للمرة الثالثة

جريمة تجاوز حدود السرعة مع التأثير على الرخصة بتغليب الحكم وفصله اى امر تصدره المحكمة بمقتضى هذه اللادة

وارسال صورة من تلك التفاصيل الى مأمور التسجيل .

( د ) على الشخص الحامل لرخصة سير متى ثبت ادانته ان يقدم تلك الرخصة في خلال وقت مناسب بقصد التأثير

عليها او اجالها او امانتها ويحارى مخالف هذه المادة بغرامة لا تجاوز عشرين روبية .

٧ - ( ا ) على مالك اى موتورسيكل او اى سيارة اخرى ان يحملها بالكيفية والى المكان المقرر .

( ٢ ) لا يجوز لسيار اى موتورسيكل او سيارة اخرى في الطريق ملء نكي مسطحة ولم يكن مالكها حاملاً لشهادة

تسجيل بالشكل ( ب ) المرفق بهذا البيان .

٨ - يمكن الحصول على شهادات التسجيل من مأمور التسجيل اوس اى شخص مأذون من قبله بهذا الخصوص رضا

الحاكم الياصى لواء وذلك بعد اختيار السيارة بواسطة آلة الضغط وغيرها .

وبشرط ان يكون مكان اصدار شهادات التسجيل ان امكن في مركز اللواء .

٩ - تكون كل شهادة تسجيل بالشكل ( ب ) المرفق بهذا البيان .

١٠ - ( ا ) يحفظ مأمور التسجيل في كل مكان للتسجيل سجلاً بالشكل ( ج ) المرفق بهذا البيان ويحتوى ذلك السجل

على تفاصيل جميع شهادات التسجيل وما يحصل فيها من التجديدات .

( ٢ ) يحفظ ايضاً مأمور التسجيل سجلاً بالشكل ( د ) المرفق بهذا البيان ويحتوى على تفاصيل جميع رخص فتمده

السيارات وتجديدها .

١١ - تعطى نمرة لكل سيارة وقت التسجيل .

١٢ - تحمل كل سيارة نمرة مسجلة يميزها وحرفاً مميزة تين مكان تسجيلها ويمنع هنا شتاً ماناً طريقة رسم اصغر

على يسار نمرة التسجيل وتصدر الاعداد مرتبة ترتيباً عديداً من نمرة واحد فصاعداً ويكون ذلك في شكل لوحين كلاً واحد

كل منهما منقوش فيه حروف واعداد انجليزية وعربية بيضاء على ارضية سوداء وتلتصق اللوحان بالسيارة احدهما في مقدمتها والاخرى في مؤخرتها ويكون وضعهما بحيث يمكن قرائتهما بسهولة وتكون الحروف والاعداد بالمقاييس التالية :-

الارتفاع	٣٠
عرض	٢٠
السمك	١٠
المسافة بين الحروف	١٠

ولقد صار توزيع الحروف المميزة كالآتي :-

البصرة	ب . ص
العمارة	ع . هـ
نكوت	ك . ث
الناصرية	ن . د
الديوانية	د . هـ
الجلبة	ج . ل
التجيب	ن . ف
الرمادي	ر . م
بغداد	ب . د
ساحرا	س . هـ
الموصل	م . ص
كر كوك	ك . ك
سليمانية	س . ل
ديالة	د . ل
اربيل	ا . ل

١٣ - ( ١ ) يكون رسوم التسجيل كالآتي :

مونورسكل	روبية ٥٠
مونوركار	١٠٠
لوري خفيفة لا تجاوز سنها طناً واحداً	١٥٠
لوري تزيد سنها عن طن واحد وموتوراشبيوس وشربانكس	١٥٠

( ٢ ) ينتهي اجله جميع شهادات التسجيل مالم تحدد من قبل في اليوم الاول من شهر ابريل من كل سنة بشرط انه اذا اخذت شهادة التسجيل بعد اليوم الاول من اكتوبر من اى سنة لم يدفع فقط نصف الرسوم السالف ذكرها من لمدة المسافة في اليوم الاول من ابريل التالي .

( ٣ ) اذا ساءت او فقدت شهادة التسجيل يعطى مأمور التسجيل صورة اخرى منها بعد دفع روية واحدة .

١٤ - اذا بيعت سيارة لسير الحفار او آلات حركية او انتقلت ملكيتها الى آخر بسبب آخر من اسباب التملك فعلى المالك الجديد ان يعلن مأمور التسجيل بانتقال ملكية اليه وعندئذ يسوغ المأمور المعلن للمالك السابق او لمخوله للمالك الجديد في مقابل دفع روية وذلك حياً يستلمه مأمور التسجيل .

١٥ - يجوز اعطاء تاجر السيارات عدداً لاستعماله فقط في اسياراته عند تحريكها او روكبتها .

وينقش هذا العدد على لوائح متحركة بحروف ذات الشكل والمقاييس التي تراعى في لوائح الاعداد ابداعية الان الحروف والاعداد منقش باللون الابيض على ارضية حمراء ويجوز اصدار عدد واحد لاستعماله في سيارة واحدة في وقت واحد او اصداره في غير متسلسلة لاستعماله لمدة سيارات تزيد عن واحدة وبميز كل عدد من اللوائح مسافة حرف من الحروف الاعدادية . وتكون الرسوم التي تؤخذ عن عدد السيارة عشر رويات لمدة اثني عشر شهراً تنتهي في اليوم الاول من شهر ابريل من كل سنة .

١٦ - على جميع السيارات ان تحمل انواراً من بعد الغروب بنصف ساعة الى قبل الشروق بنصف ساعة وعلى عربات الموتور - خلاف الموتور سبكل - ان تحمل ضوئين ابيضين يثبتان صوابهما للامام ويوضع كل منهما على احد حاي السيارة ويجب ان لا يكون نورها بقوة تجهر ابصار المارين ، وتحمل السيارات ايضا في مؤخرتها نوراً اخر يوضع بحيث يضيء العدد الموجود في مؤخرة السيارة ويحمل من السهل قرائته ، اما جميع الموتور سبكلات فتحمل سواً ابيض في المقدمة وبحسب وضعه بحيث يضيء العدد الامامي للموتور سبكل .

كل مخالفة لنصوص هذه المادة يجازى مرتكبها بغرامة لا تزيد عن مائتي روبية او بالحبس شهراً او بهما .  
١٧ - يحس على كل سيارة ان تحمل هراً او اى آلة اخرى مائلة لاعطاء اذار كاف عن اقتراب لسيارة او موقفيها .  
كل مخالفة لنصوص هذه المادة يجازى مرتكبها بغرامة لا تزيد عن مائتي روبية او بالحبس شهراً او بهما .  
١٨ - يجب ان تكون المصابيح التي تحملها السيارات اما معدة بعدة قطع اجهزة الصر يوافق عليها مأمور التسجيل واما

( ا ) ان يطل زجاج المصباح او

( ب ) يلمص زجاج المصباح الداخلي ان كان كهربائياً او بحاجة اختارحى ان كان غير ذلك ورو ابيض رصيع .  
كل مخالفة لنصوص هذه المادة يجازى مرتكبها بغرامة لا تزيد عن مائتي روبية او بالحبس شهراً او بهما .  
١٩ - لا يسمح لاي سيارة بالسير في الشريق مالم تكن ممتدة بمحرك كاف يسمع الصوت الحادث من تعريض الدهان من ان يكون مؤذياً للجمهور .

ويجمع منعاً لانا ترك أبوابها مفتوحة داخل حدود المدن والقرى .  
كل مخالفة لنصوص هذه المادة يجازى مرتكبها بغرامة لا تزيد عن مائتي روبية او بالحبس شهراً او بهما .  
٢٠ - يحار السيارة ودخانها لا يتجاوز نصفه على سطح الطريق وانما في اتجاه مواري له .  
كل مخالفة لنصوص هذه المادة يجازى مرتكبها بغرامة لا تزيد عن مائتي روبية او بالحبس شهراً او بهما .  
٢١ - يجب ان تعد كل سيارة سكاكين مسفين وصالحين لتوقيف السيارة في ميعده ٥٠٢٠ . ولا يسمح لاي سيارة بالسير في الطريق مالم يكن كلا السكاكين معدين للتمل .

كل مخالفة لنصوص هذه المادة يجازى مرتكبها بغرامة لا تزيد عن مائتي روبية او بالحبس شهراً او بهما .  
٢٢ - يكون اقصى حد لسرعة سير الموزكار والموتور سبكل داخل حدود المدن والقرى خمسة عشر ميلا في الساعة والموتور لري وسائر السيارات عشرة اميال في الساعة .  
على انه يسوع لاحكام السباسب ان يعلق توجب اعلان نصوص هذه المادة على الاماكن التي تكثر فيها الحركة خلاف المدن والقرى .

ويشترط ايضا انه اذا تراءى لاحكام السباسب لغير حالة الطريق او لكثرة الحركة فيه او لاي سبب آخر ان السرعة السابعة حطر على الجمهور انه ان يحتملها حتما يراه ضرورياً وفي جميع تلك الاحوال يجب احطار الجمهور بالسرعة بعد تخفيفها بموجب اعلانات .

ويشترط ايضا انه اذا تراءى لاحكام السباسب ان من المستصوب زيادة السرعة وان تلك الزيادة لا تحدث اى ضرر بالجمهور انه ان يريد تلك السرعة الى عشرين ميلا فقط في الساعة وفي جميع تلك الاحوال يجب احطار الجمهور بموجب اعلانات بالسرعة بعد زيادتها .

كل مخالفة لنصوص هذه المادة يجازى مرتكبها بغرامة لا تتجاوز مائتي روبية او بالحبس شهراً او بهما وعلاوة على ذلك يؤشر على رخصة قيادة السيارة لتوقف او تلى كما هو مصوص عليه بموجب ائادة البادسة من هذا البيان .  
٢٣ - على قائد اى سيارة ان يوقها ويقيها بدون حركة :

( ا ) اذا طلب منه ذلك احد رجال البوليس قصد تنظيم المرور او تحقق من اسمه ولقبه ما كنهه بمقتضى هذا البيان او لاي غرض آخر متعلق بتنفيذ هذا البيان او

( ب ) اذا طلب منه ذلك اى شخص يقود حيواناً اذا خشي فرح الحيوان من السيارة .  
( ج ) اذا علم او كان متدماً ما يجعله على الطريق وقوع حادث لاي شخص او حيوان او سيارة في قيادة انسان سبب سيارته او سارة اخرى وعليه ان يرف عن اسمه ولقبه واسم مالك السيارة ولقبه ان طلب منه ذلك .

٢٤ - راعى النظام الاعلى في السير في الطرق اى ان السيارات تلم دائماً الحجاب الابسر من الطريق الا انها اذا تجاوزت سيارة اخرى تير في نفس لمحها فاتها تحوورها من الحجاب الامن من الطريق .

٢٥ - على كل سائق سيارة برد للوقوف او التحول ان يؤثر عن قصد بمديدته .

٢٦ - كل من اخل

( ١ ) بالتسجيل او بالحصول على شهادة تسجيل كما تقتضيه المادة السابعة في طرف شهر من تاريخ نشر هذا البيان او من تاريخ مشغى السيارة كما تقتضيه المادة ١٤ حسبما يكون الحال او

( ب ) بتجديد الرخصة حسبما تقتضيه المادة ١٣ ( ٢ ) في حلال شهر من تاريخ انتهاء اجل رخصته ، وكل من استعمل سيارة قبل نكش عدد وعلامة التسجيل عليها كما تقتضيه هذا البيان الا اذا كان سائراً باسيارته لمكان التسجيل بقصد تسجيلها ، وكل من عا عدا او ازال او اخفى بأية كيفية عدد التسجيل وعلامته او ثبت في محل ذلك .

( ج ) وكل من باع او اهدى رخصة اعطيت له بمقتضى هذا البيان او تصرف فيها لاي شخص او اشخاص خلاف الشخص او الاشخاص الذين اعطيت لمنحهم تلك الرخصة او استعمل الرخصة لسيارة غير السيارة التي منحت بها الرخصة .

( د ) وكل من ارتكب مخالفة لنصوص هذا البيان يمس على عقوبة لها في هذا البيان يجازى بمرامة لا تزيد عن الف روبية او المجلس الذي لا يزيد عن ستة اشهر او هما ويكون مرمها ايضاً لانه شهادة تسجيله او رخصته سيارة حسبما يكون الحال

٢٧ - يكون للحاكم المسمى العام ان يصدر من وقت لآخر حسبما يستتبع لظلمات وبضع رسوماً وعقوبات علاوة على نصوص هذا البيان المتعلقة بتسجيل وتنظيم السيارات واصدار رخص السير او عومها بها .

٢٨ - يمس بمقتضى هذا بيان تسجيل السيارات لسنة ١٩١٩ آذار ح ١٩ اكتوبر سنة ١٩١٩ وجميع الاعلانات التي صدرت بمقتضاها .

صدر في بغداد في اليوم الثاني والعشرين من جولاى سنة ١٩٢٠

المر حدين

فريق اول

قائد طم جيوش اسمة المراقبه

### الشكل ١

رخصة السير النوع الاول ( ١ )

رخصة قيادة الموتوسيكلات

الرخصة مرة

الاسم

اللقب

محل الاقامة

تاريخ اصدار الرخصة

تاريخ انتهاء اجل الرخصة

مقدار رسوم الرخصة المدفوعة

تاريخ اخذ سائق المرسلك

( ١ ) النوع الثاني رخصة قيادة الموتوسيكل او موتوسيكل بمرية او متوركار .

النوع الثالث رخصة قيادة متورلري لوسيلة بخار حسبما يقتضيه الحال .

الصورة الفوتوغرافية

بصمة الاصبع

مأمور التسجيل

خطة التأشير والابقاف والالقاء

التاريخ

الشكل ب

شهادة التسجيل

نوع  
اسم للمعمل  
نمرة المعمل  
قوة ( بالحصان )  
أقم المالك وأقامته  
حروف وعندها التسجيل

تاريخ التحرير  
تاريخ اصدار شهادة التسجيل  
تاريخ انتهاء أجل شهادة التسجيل  
الرسوم للدفعه ( ١ )  
ملحوظات  
مكان  
تاريخ

امضاء

الحاكم السليمي

( ١ ) بمقتضى المادة ١٣ ( ١ ) تكون رسوم التسجيل كالآتي :

موزيكل  
موزكار  
لوري خضفة سمها طن  
لوري ترده سمها عن طن وموزامبوس وشريكتكس  
٥ روبية  
١٠  
١٥  
١٥



الشكل ج

سجل شهادات العمل الصادرة في لواء . . . . .

• • • • •

ملحوظات	
الرسوم	
تاريخ انتهاء أجل الشهادة	
تاريخ الإصدار	
تاريخ التجديد	
نمرة التسجيل	
اسم المالك وعلى القاشه	
نمرة المصل	
المصل	
الترج	
التلرج	
النمرة القساسة	

الشكل د

سجل رخص قيادة السيارات

نحوه عقد سله	الاجام	الشر	عمل الاقاله	نوع الرخصه	تاريخ الاسد ار	تاريخ انتهاء اجل الرخصه	الرسوم المدفوعه	اليوم تاريخ جبريه	ملحوظات الاجام التاخير
--------------	--------	------	-------------	------------	----------------	----------------------------	-----------------	----------------------	------------------------------

### بيان

#### معدل لبيان مياه البصرة لسنة ١٩٢٠

حيث انه وحسب من اللزوم تقييد اعمال الاسرجاع والحفر و لرى عن شاطئ وى بحرى النهر الداخلى فى حدود مياه البصرة  
فذلك اما الطريق الاول سير الممر هدين كى . سى . بى . دى . اس . او بمقتضى السلطة المخولة لى بصنى قائد عام جيوش  
جلالة ملك بريطانيا العظمى فى العراق آسى بهذا كالاتى :-

١ - يسى هذا البيان - البيان المعدل لبيان مياه البصرة لسنة ١٩٢٠ ، وبعد انتهاء من اليوم الخامس عشر من  
سبتمبر سنة ١٩٢٠

٢ - يكون لمدير المياه سلطة تعيين حدود مياه البصرة حسب ما هو عليه الآن بموجب بيان مياه البصرة لسنة ١٩١٩  
وذلك بعد موافقة الحاكم الملىك اعلم وبموجب اصلاح عام

على انه ليس فى هذا البيان ما يمنع حق الولاية على اى اقليم خارج حدود الاراضى المختصة .

٣ - علاوة اعلا المد يقصد بها خط حدود الوقاية من مصادر النهر داخل الاراضى المختصة كما هو مبين فى الملاحق ١٩١٩ -  
١٩١٧ على ان لمدير المياه ان يمدل تعريف علامة اعلا المد - ووجه عام اولى حبه مينة وشرطة املاان عام بشرط قبول  
الحاكم الملىك العام .

وبلى بمقتضى هذا تعريف علامة اعلا المد فى بيان مياه البصرة لسنة ١٩١٩ .

٤ - ( ١ ) لا يجوز لى شخص ان يأتى عمل ويشق اى بناء من اى نوع كان سواء كان بطريق الاسرجاع او  
الحفر او البناء او لرى ولا ان يرد او يتوسع فى اى عمل من الاعمال الموجودة سواء كان ذلك فى بحرى النهر او لى شاطئ  
اولى مدون حصى يارد داخل مصبات فروع النهر المتفرعة عنها فى المقرة ٥ من المنشور نمرة ١ من البيان المذكور وذلك  
داخل حدود مياه البصرة بدون الحصول مقدما على موافقة مدير مياه البصرة او اى شخص يمينه لمدير المذكور .

( ٢ ) ليس فى هذه اعادة مايجز لمدير المياه ان يمنع الملاك المهاجرين لى شاطئ النهر من استعمال حقوقهم المشروعة فى اى  
اراضى بطرق هندسية صحيحة ولا ان يلحق اى ضرر بتلك الحقوق مالم يكن من رأى المدير ان استعمال تلك الحقوق مصر  
او قد يضر باستعمال طريق النهر لى السفن .

( ٣ ) اذا رتب على استعمال مدير ابناء حقوقه بمقتضى هذه المادة حرمان احد الملاك المهاجرين لى شاطئ من حقوقه  
المشروعة المخولة له لرى ارضه بطرق هندسية صحيحة يلزم المدير بتعويضه .

( ٤ ) اذا نشأ راع بمقتضى هذه المادة بخصوص مرفعة - اذا كان طرق الرى شتى مع امدادى الهندسية الصحيحة  
بحال الفصل فيه الى مدير الرى او الى المهندس الذى يمينه ويطلع عليه هاتيا .

( ٥ ) جميع الاعمال او الاغنية التى تؤى او منشأ بخصوص خصوص هذه اعادة بسوء لمدير مياه البصرة هدمها او خربها  
بدون تعويض ومخارى محالب لمصوم هذه المادة عند ثبوت حرمة سرامة لا تزيد عن ١٥٠٠ روبية .

٥ - الاراضى المتكونة فى الشاطئ اولى بحرى النهر داخل حدود مياه البصرة هى ملك للحكومة .

٦ - يمدل اعلان ٨ اكتوبر سنة ١٩١٩ بضافته النص الاتى عند المادة ٧ منه :

على انه ليس فى هذه المادة ما يهزم من حد حدود مياه البصرة خارج حدود الاراضى المختصة .

٧ - تعدل المادة ١٢ من ان مياه البصرة لسنة ١٩١٩ بان يرفق النص اى ، والحرف (ك) ويضاف النص الاتى فيه .

( دى ) تنظيم وسرقة الاعمال او البناء الالىة سواء بطريق الاسرجاع او الحفر او لرى او الرى فى بحرى النهر او على  
الشاطئ او توسيع مضائق النهر ومجاره .

صدر فى بغداد فى اليوم الرابع عشر من شهر اغسطس سنة ١٩٢٠

الممر هدين

فريق اول

قائد عام

جيوش المملكة العراقية

### تعديل بيان ممارسي طب الجسم والاسنان لسنة ١٩٢٠

انا المربي الاول سبر ايلر هدين كي . سي . بي . دي . اس . او بمقتضى السلطة المزدودة لي بصفتي قائد عام جيوش صاحب الخلافة البريطانية في العراق اقرر بهذا كالآتي :-

١ - يسمى هذا البيان "تعديل بيان ممارسي طب الجسم والاسنان لسنة ١٩٢٠".

٢ - لتعدل المادة السادسة من بيان ممارسي طب الجسم والاسنان لسنة ١٩٢٠ بتعديل لفظ "اهل" بمرحس او مرخصة والمفصّل "مدون ان يحور او محسور الاهلية" بالقانونه "لذلك" بالفاظ "مدون ان يكون مرخصا او تكون مرخصة" قانونا بذلك .

٣ - تبديل المادة ٨ النص الآتي :-

(٨) يجب على كل ممارس لطب الجسم او الاسنان مقيد الاسم ان يبلغ رئيس مأموري الطب المدنيين عن كل تغيير يحصل و عوا . في خلال شهر من ذلك التغيير فان احل ذلك يجازى عند ثبوت اخلاله اتم حاكم بقرانه لآخاورد مائة روبية .

صدر في بغداد في اليوم الثالث عشر من ايلول سنة ١٩٢٠

المبرهدين  
مربي اول  
قائد عام جيوش الخلافة العراقية

عدد

٧٧

### تعديل بيان الحكماء والقوابل لسنة ١٩٢٠

١١ المربي الاول سبر ايلر هدين كي . سي . بي . دي . اس . او بمقتضى السلطة المزدودة لي بصفتي قائد عام جيوش صاحب الخلافة البريطانية في العراق اقرر بهذا كالآتي :-

١ - يسمى هذا البيان "تعديل بيان الحكماء والقوابل لسنة ١٩٢٠".

٢ - قرأ المادة ٢ الفقرة (د) من بيان الحكماء والقوابل لسنة ١٩٢٠ كالآتي :-

(د) عن القوابل اللاتي يمارسن مهنتهن داخل حدود بلدية بصاد والبصرة ان يلبس في خلال اربع وعشرين ساعة رئيس الصحبة عن جميع الولادات التي يباشرها اما القوابل اللاتي يمارسن مهنتهن في غير بصاد والبصرة فلهن في خلال المدة اسانفة الذكر ان يقدمن بلاعهن الى الهيئة التي تديرها هيئة الادارة اهلية . ويجب ان تتوفر في القوابل شروط الخبرة الفنية والمالية التي يصير قرارها فيما بعد .

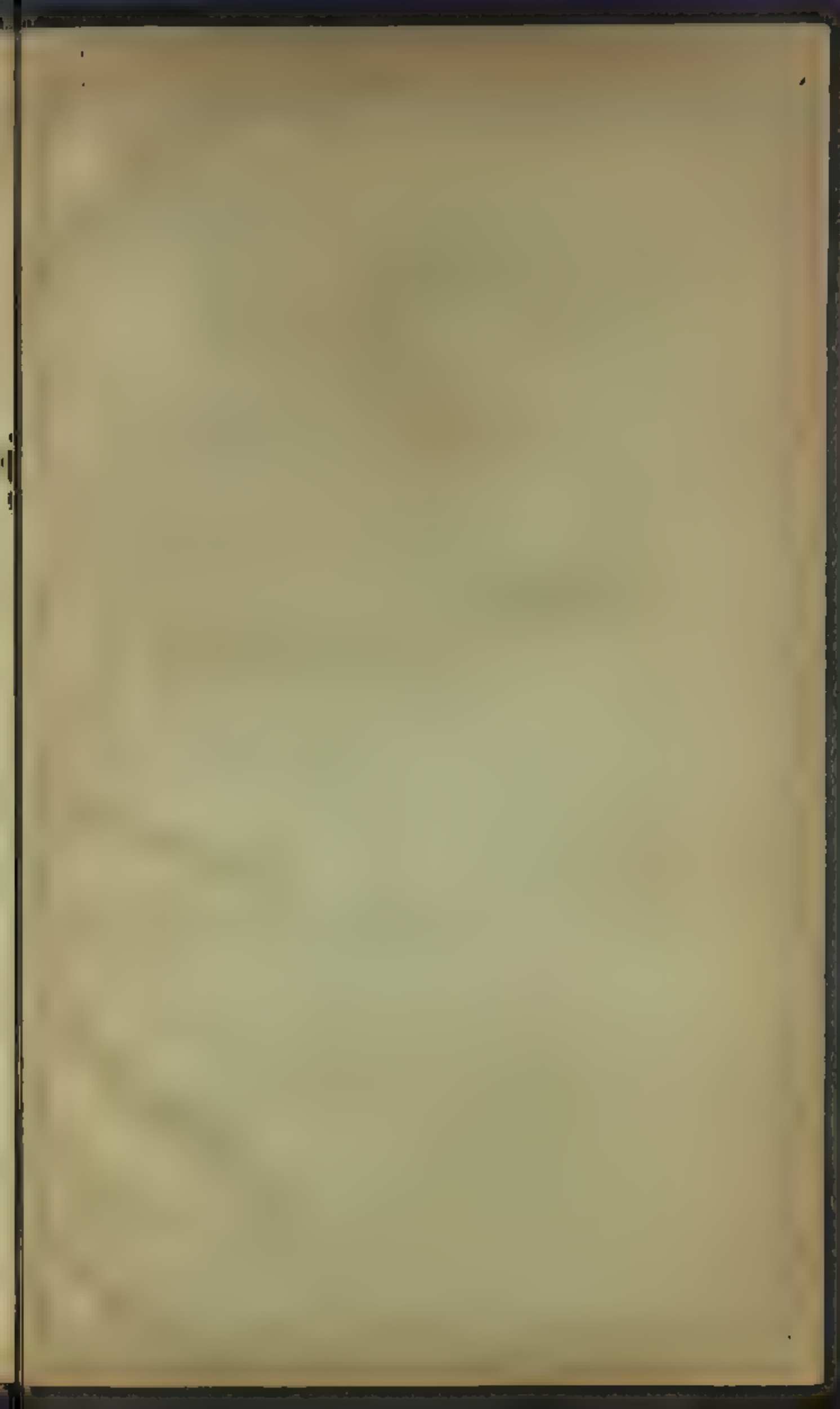
صدر في بغداد في اليوم الثالث عشر من ايلول سنة ١٩٢٠

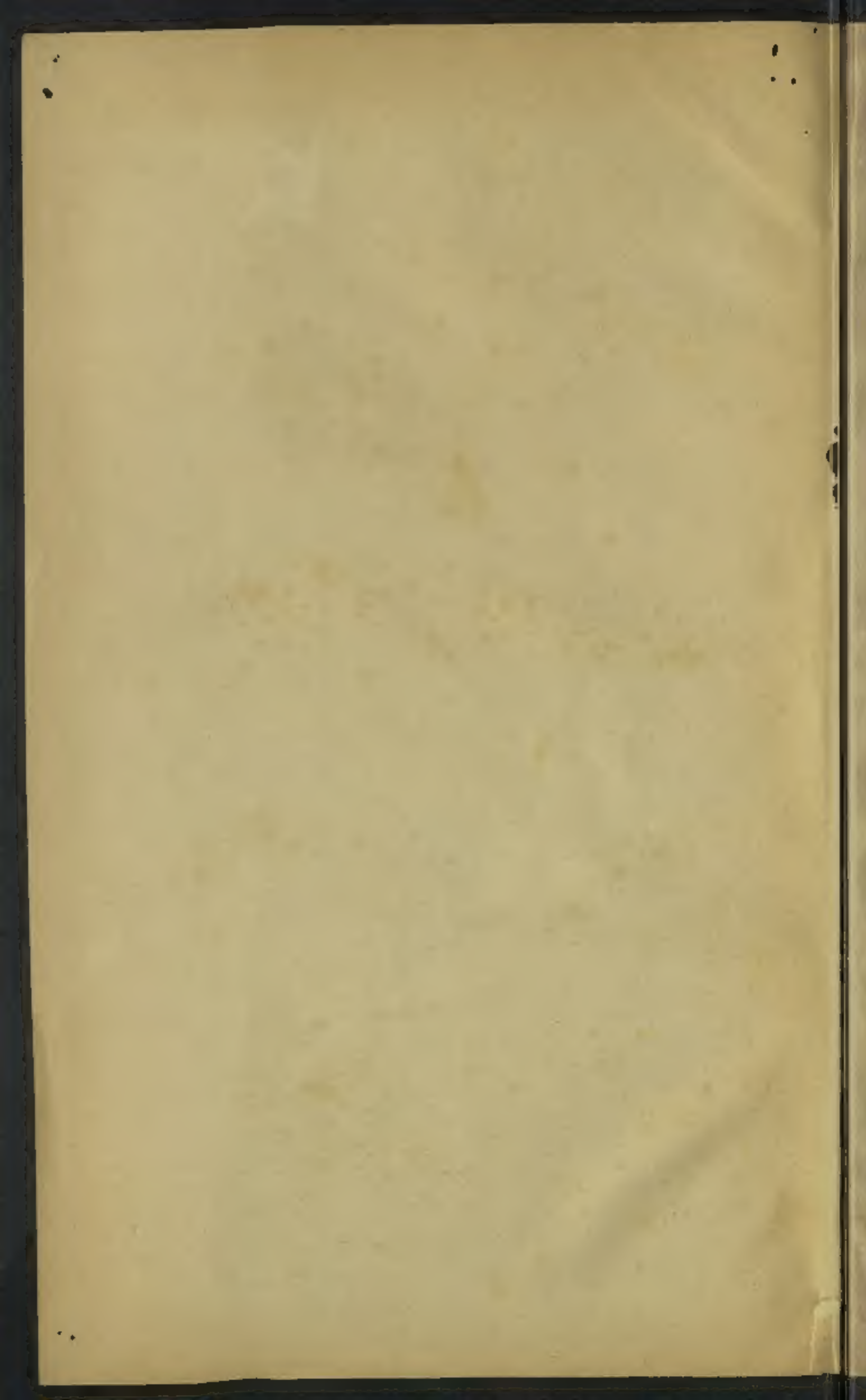
المبرهدين  
مربي اول  
قائد عام جيوش الخلافة العراقية

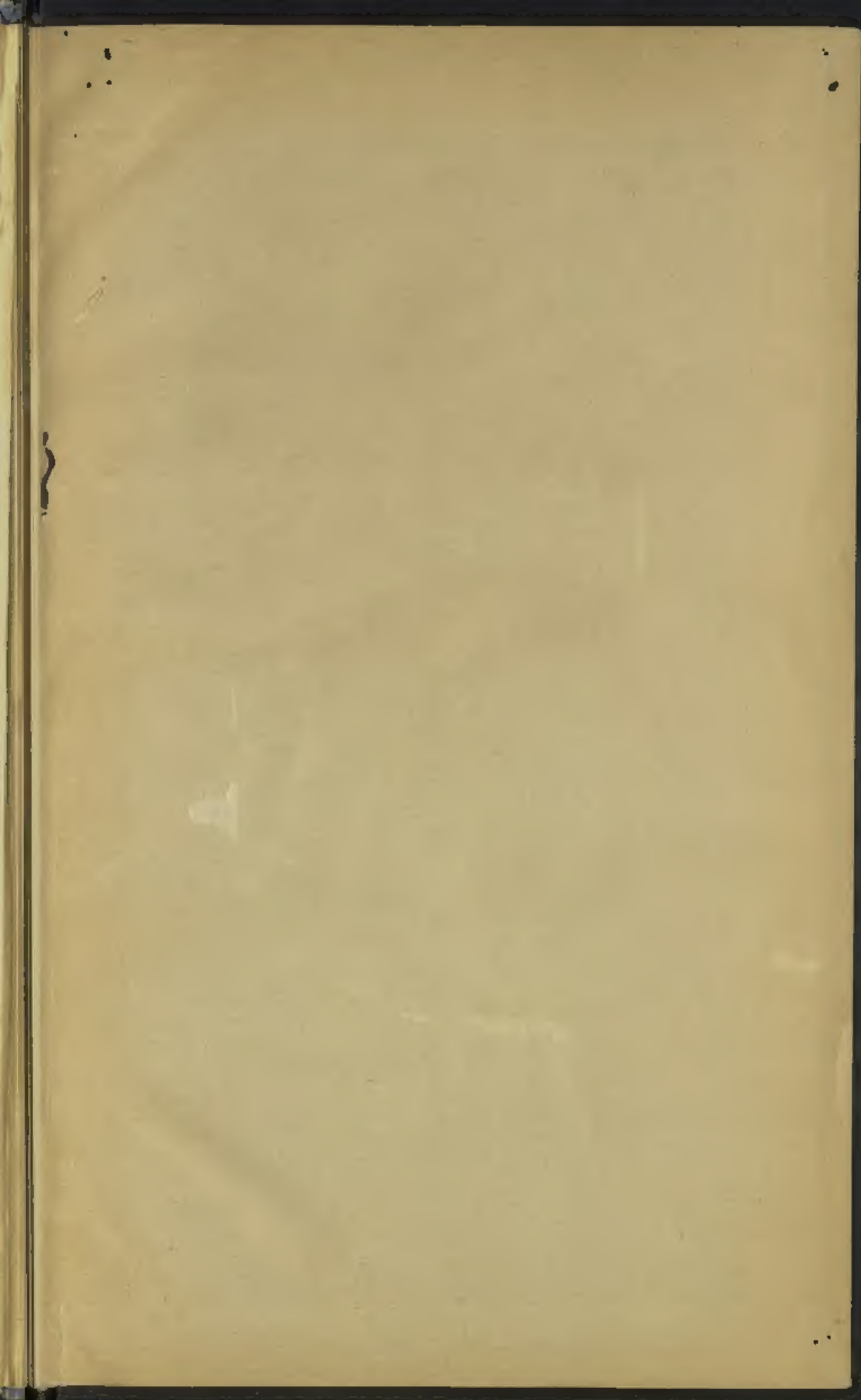






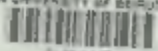






F:349.567:165maA:c.1

العراق، قوانين، النظم، الخ. مجموعة  
AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARIES



American University of Beirut



F  
349.567

165maA

General Library



